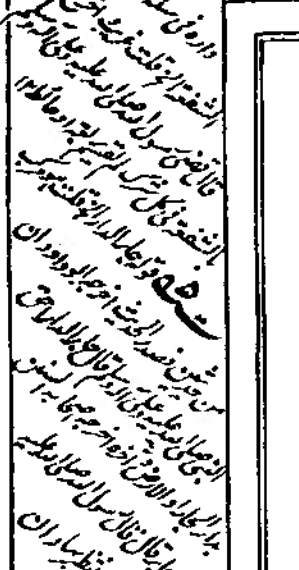


المهداية في
شرح البكائية

مع غزوة الداية لعمدة الهداية
تأليف

مولانا أبي الحسنات محمد بن أبي الحسن

الملك شيرازي
سرگئی روڈ کوئٹہ فون: ۶۶۲۲۶۳

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

بمثل هذا الحديث مع شهرته فلا يبق بعد هذا الحديث لهذا اللقب معنى سوى أنهم يتركون العمل بمثل هذا الحديث فلا جله سمو اصحاب

جار ملازق قال والشريك في الخشب تكون على أطراف الدار جارا لما بيننا قال وإذا اجتمع
 الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا يعتد باختلاف الأصلاك وقال
 الشافعي رده على مقدار بركات نصيبه لأن الشفعة من موافق الملك لا يرى فيها التكيل منفعته
 فاشبه المرح والغلة والولد والثمرة ولنا أنهم استووا في سبب الاستحقاق وهو الاتصال فيستوون
 في الاستحقاق لا يرى أنه لو انفرد واحد منهم استحق كالشفعة وهذا لأنه كالسبب فكثرة
 الاتصال تؤذن بكثرة العلة والتزج يقع بقوة في الدليل لا بكثرة ولا قوة وهنا الظهور الآخر
 بمقابلته وتلك ملك غيره لا يجعل ثمة من ثمرات ملكه بخلاف الثمرة واشباهها ولو استقط
 بعضهم حقه فهي للباقيين في الكل على عدد دهم لأن الانتقاض للمزاوجة مع كمال السبب في حق كل
 منهم فلا تقطعت ولو كان البعض غنيا يقضه ما بين الحضور على عدد دهم لأن الغائب العاقل يطلب
 وأن قضى كحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضيه بالنصف ولو حضر ثالث فبثلث ما في يد كل واحد
 تحقيقا للتسوية فلو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالجميع لا يأخذ القاد من النصف لأن قضاء الغائب
 بالكل للحاضر وقطع حق الغائب عن النصف بخلاف ما قبل القضاء قال والشفعة تجوز بغير البيع

[illegible]

↑ مستقلة وهي غير تابعة لأي سلطة أخرى في الزاوية القصوى ١٢

[illegible]

← والفتوى على قول محمد ١٢ مجمع الاغترص ٢٧٥ ج ٢

في الفتاوى تجد يد هذه الدار التي يشفع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالتجنية والنية
قال فان عجز عن البينة استخلف المشتري بالله ما يعاظمه مالك الذي ذكره ما يشفع به
 معناه يطلب المشفع لادعى عليه معنى لواقته لزمه ثم هو استخلاف على ما في يد غيره فيحلف على العلم
 فان نكل وقامت للشفيع بينة ثبت ملكه في الدار التي يشفع بها وثبت الجوار فبعد ذلك سأل
 القاضي يعني لمدعى عليه هل يتنازع ام لا فان انكر لا يتنازع قيل للمشفع اقل البينة لان الشفعة
 لا تجب الا بعد ثبوت البيع وشوته بالجملة **قال** فان عجز عنها استخلف المشتري بالله ما ابتاع
 او بالله ما استحق عليه هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا على الحاصل والاول على
 السبب قد استوفينا الكلام في الدعوى ذكرنا الاختلاف بتوفيق الله وانما يحلف على البينات
 لانه استخلاف على فعل نفسه وعلى ما في يده اصالته وفي مثل هذه يحلف على البينات **قال** فلو لم يزل
 في الشفعة ولو لم يحضر الشفيع الثمن الى مجلس القاضي فلما قضى القاضي بالشفعة لزمه حضور الثمن
 وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد انه لا يقض حتى يحضر الشفيع الثمن وهو رواية الحسن عن
 ابي حنيفة وكان الشفيع عساه يكون مفلسا فيتوقف القضاء على حصوله حتى لا يتوى مال
 المشتري وجه الظاهر انه لا ثمن له عليه قبل القضاء ولهذا لا يشترط تسليمه فكذلك لا يشترط
 احضاره واذا قضى له بالدار فللمشتري ان يجبره حتى يستوفي الثمن وينفذ القضاء عند
 محله ايضا لانه فصل مجتهد فيه ووجب عليه الثمن فيجب فيه فلو اخذ الثمن بعد ما قال له
 ادفع الثمن اليك لا تبطل شفعة لانها تاكدت بالخصوص عند القاضي **قال** وان حضر
 الشفيع البايع والمبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفعة لان المذلة وهي يد

في الفتاوى تجد يد هذه الدار التي يشفع بها ايضا وقد بيناه في الكتاب الموسوم بالتجنية والنية
 فان عجز عن البينة استخلف المشتري بالله ما يعاظمه مالك الذي ذكره ما يشفع به
 معناه يطلب المشفع لادعى عليه معنى لواقته لزمه ثم هو استخلاف على ما في يد غيره فيحلف على العلم
 فان نكل وقامت للشفيع بينة ثبت ملكه في الدار التي يشفع بها وثبت الجوار فبعد ذلك سأل
 القاضي يعني لمدعى عليه هل يتنازع ام لا فان انكر لا يتنازع قيل للمشفع اقل البينة لان الشفعة
 لا تجب الا بعد ثبوت البيع وشوته بالجملة **قال** فان عجز عنها استخلف المشتري بالله ما ابتاع
 او بالله ما استحق عليه هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا على الحاصل والاول على
 السبب قد استوفينا الكلام في الدعوى ذكرنا الاختلاف بتوفيق الله وانما يحلف على البينات
 لانه استخلاف على فعل نفسه وعلى ما في يده اصالته وفي مثل هذه يحلف على البينات **قال** فلو لم يزل
 في الشفعة ولو لم يحضر الشفيع الثمن الى مجلس القاضي فلما قضى القاضي بالشفعة لزمه حضور الثمن
 وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد انه لا يقض حتى يحضر الشفيع الثمن وهو رواية الحسن عن
 ابي حنيفة وكان الشفيع عساه يكون مفلسا فيتوقف القضاء على حصوله حتى لا يتوى مال
 المشتري وجه الظاهر انه لا ثمن له عليه قبل القضاء ولهذا لا يشترط تسليمه فكذلك لا يشترط
 احضاره واذا قضى له بالدار فللمشتري ان يجبره حتى يستوفي الثمن وينفذ القضاء عند
 محله ايضا لانه فصل مجتهد فيه ووجب عليه الثمن فيجب فيه فلو اخذ الثمن بعد ما قال له
 ادفع الثمن اليك لا تبطل شفعة لانها تاكدت بالخصوص عند القاضي **قال** وان حضر
 الشفيع البايع والمبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفعة لان المذلة وهي يد

كتاب
الشفعة

لا يملك المالك المبيع حتى يرضى به المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه يقضي الشفعة
 على البائع ويجعل العهدة عليه لان الملك للمشتري اليد للبائع وانقضى يقضيه به الشفع
 فلا بد من حضورهما بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتبر حضور البائع لانهم صار
 اجنبيا لا يبق له يد ولا ملك وقوله فيفسخ البيع بمشهد منه اشارة الى علة اخرى وهي ان
 البيع في حق المشتري اذا كان يفسخ لا بد من حضوره ليقر بالفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ المذكور
 ان يفسخ في حق الاضافة لا ممتنع قبض المشتري بالاخذ بالشفعة وهو يوجب الفسخ اذ لا ينبغي
 اصل البيع لتعد وانفساخه لان الشفعة بناء عليه ولكنه تتحول الصفقة اليه وتصير كأنه هو
 المشتري منه فلهذا يرجع بالعهد على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاخذه
 من يده حيث تكون العهدة عليه لانه تملكه بالقبض في الوجه الاول امتنع قبض المشتري
 وانه يوجب الفسخ وقد طولنا الكلام فيه كفاية المنتهى بتوفيق الله تعالى **قال** ومن اشترى دارا
 لغيره فهو الخصم للشفع لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق المقدم في وجوبه **عليه**
 الا ان يسلمها الى الموكل لانه لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل وهذا اذا كان الوكيل
 كالبائع من الموكل على ما عرف فتسليم اليه كالتسليم البائع الى المشتري فتصير الخصومة
 معه الا انه مع ذلك قائم مقام الموكل فيكفي بحضوره في الخصومة قبل التسليم وكذا اذا كان
 البائع وكيل الغائب فالشفع من يأخذها منه اذا كانت في يده لانه عاقد وكذا اذا كان البائع
 وصيا لميت فيما يجوز بيعه لما ذكرنا **قال** واذا قضى للشفع باليد ولم يكن رافها فله خيار الروية
 وان وجد بها عيبا فله ان يرد هبوا كان للمشتري شرط البراءة منه لان الاخذ بالشفعة

البائع يملك المبيع حتى يرضى به المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه يقضي الشفعة
 على البائع ويجعل العهدة عليه لان الملك للمشتري اليد للبائع وانقضى يقضيه به الشفع
 فلا بد من حضورهما بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتبر حضور البائع لانهم صار
 اجنبيا لا يبق له يد ولا ملك وقوله فيفسخ البيع بمشهد منه اشارة الى علة اخرى وهي ان
 البيع في حق المشتري اذا كان يفسخ لا بد من حضوره ليقر بالفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ المذكور
 ان يفسخ في حق الاضافة لا ممتنع قبض المشتري بالاخذ بالشفعة وهو يوجب الفسخ اذ لا ينبغي
 اصل البيع لتعد وانفساخه لان الشفعة بناء عليه ولكنه تتحول الصفقة اليه وتصير كأنه هو
 المشتري منه فلهذا يرجع بالعهد على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاخذه
 من يده حيث تكون العهدة عليه لانه تملكه بالقبض في الوجه الاول امتنع قبض المشتري
 وانه يوجب الفسخ وقد طولنا الكلام فيه كفاية المنتهى بتوفيق الله تعالى **قال** ومن اشترى دارا
 لغيره فهو الخصم للشفع لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق المقدم في وجوبه **عليه**
 الا ان يسلمها الى الموكل لانه لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل وهذا اذا كان الوكيل
 كالبائع من الموكل على ما عرف فتسليم اليه كالتسليم البائع الى المشتري فتصير الخصومة
 معه الا انه مع ذلك قائم مقام الموكل فيكفي بحضوره في الخصومة قبل التسليم وكذا اذا كان
 البائع وكيل الغائب فالشفع من يأخذها منه اذا كانت في يده لانه عاقد وكذا اذا كان البائع
 وصيا لميت فيما يجوز بيعه لما ذكرنا **قال** واذا قضى للشفع باليد ولم يكن رافها فله خيار الروية
 وان وجد بها عيبا فله ان يرد هبوا كان للمشتري شرط البراءة منه لان الاخذ بالشفعة

لا يملك المالك المبيع حتى يرضى به المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه يقضي الشفعة
 على البائع ويجعل العهدة عليه لان الملك للمشتري اليد للبائع وانقضى يقضيه به الشفع
 فلا بد من حضورهما بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتبر حضور البائع لانهم صار
 اجنبيا لا يبق له يد ولا ملك وقوله فيفسخ البيع بمشهد منه اشارة الى علة اخرى وهي ان
 البيع في حق المشتري اذا كان يفسخ لا بد من حضوره ليقر بالفسخ عليه ثم وجه هذا الفسخ المذكور
 ان يفسخ في حق الاضافة لا ممتنع قبض المشتري بالاخذ بالشفعة وهو يوجب الفسخ اذ لا ينبغي
 اصل البيع لتعد وانفساخه لان الشفعة بناء عليه ولكنه تتحول الصفقة اليه وتصير كأنه هو
 المشتري منه فلهذا يرجع بالعهد على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاخذه
 من يده حيث تكون العهدة عليه لانه تملكه بالقبض في الوجه الاول امتنع قبض المشتري
 وانه يوجب الفسخ وقد طولنا الكلام فيه كفاية المنتهى بتوفيق الله تعالى **قال** ومن اشترى دارا
 لغيره فهو الخصم للشفع لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق المقدم في وجوبه **عليه**
 الا ان يسلمها الى الموكل لانه لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل وهذا اذا كان الوكيل
 كالبائع من الموكل على ما عرف فتسليم اليه كالتسليم البائع الى المشتري فتصير الخصومة
 معه الا انه مع ذلك قائم مقام الموكل فيكفي بحضوره في الخصومة قبل التسليم وكذا اذا كان
 البائع وكيل الغائب فالشفع من يأخذها منه اذا كانت في يده لانه عاقد وكذا اذا كان البائع
 وصيا لميت فيما يجوز بيعه لما ذكرنا **قال** واذا قضى للشفع باليد ولم يكن رافها فله خيار الروية
 وان وجد بها عيبا فله ان يرد هبوا كان للمشتري شرط البراءة منه لان الاخذ بالشفعة

له قوله ويجعل العهدة عليه (ووجه العهدة) حقوق العقد لفظان الدور وتسام العقار والملك القديم ١٢ مجع الاخر ص ٢٤٧٦

۳۹۵

خيار الرقة وخيار العيب ۱۳
الخيار ۱۴

فصل

1

المشيعرية المستقيمة

الشريعة ان

فصل في معرفة ما في

يوليو سنة الب

وهي امة تنافس

الحج ببيت

جميع منظمات

سوری میں

۲ کورڈن

فائدہ علیٰ مسلمان

في مقدار
١٢

جلد
کتاب
الشفعة

الشيخ محمد بن عبد الله
بن الحسين

هـ قوله ولو اقام البينة ما لبينة للنفيع الخ التوى على قول الطرفين كما في شرح المجلة ويخرج عن

ما بقيت مطالبة فيأخذ الشفيع بقوله **قال** ولود على لبايع الأكرثيخالفان وترادان وإيهما
البائع ١٢ البائع ١٣

بكل ظهران الثمن ما يقوله الآخر فيأخذها الشفيع بذلك وان دعاها فبسطها القاضي البيع على امره

ويأخذها الشفيع بقول لبايع لان فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع **قال** وان كان قبض الثمن

أخذ بما قال للمشترى من شاء ولم يلبثت في قول البائع لأنه لما استوفى في الثمن انتهى حكم العقد فخرج
الشيء ١٣

هو من البين وصياري كالأجنبي وبقي الاختلاف بين المشتري والشفيع وقد بينا أنه ولو كان نقد الثمن

غير ظاهر فقال لبايع بعث الدواب بالف وقبض الثمن ياخذها الشفيع بالفل فلما بدأ بالبيع
والسار بالمال

تعلقت الشفعة به فبقوله بعد ذلك قبضت الثمن يريد اسقاط حق الشفيع فيرد عليه وتو قال
المعلق بقرارة من الثمن ١٨

قُبِضَتِ الثَّمْنُ وَهُوَ الْفُلُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِهِ لَنْ يَكْلَأَ وَلَ وَهُوَ الْفُلُ قَرَارَ بَقْبُضِ الثَّمْنِ خَرَجَ مِنَ الْبَيْتِ سَقَطَ
وَالْخُذْ بِأَقْلَامِ الشَّرْعِ ع

اعلبار قوله في مقدار الثمن **فصل** فيما يؤخذ به المشفع **قال** واذا حظ البائع عن المشتري
 اى القدر من ١٢ يعني

بعض الثمن يسقط ذلك عن الشفيع وان حظ جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع لان حظ البعض

يُلْتَمَحُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ فَيُظْهِرُ فِي حَقِّ الشُّفْعِ لِأَنَّ الشُّمْنَ مَا بَقِيَ وَكَذَا إِذَا حِطَّ بَعْدَ مَا اخْتَصَا
الشُّفْعُ بِإِخْتِارِ الشُّمْنَ

الشفيع بالثمن يمتنع عن الشفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر بخلاف جط الكل لأنه لا يلتقي
في الجاهل "أما في الشفيع كان فيجوز له أن يشفع لكل الثمن"

لأن في اعتبار الزيادة ضرراً بالشريعة لا يستحق الاخذ بهادونها بخلاف الخط لان فيه

منفعة له ونظير الزيادة إذا جدد العقد بالثمن الأول لم يلزم الشفيع حتى كان له
 شفيع ١٣
 القاضي

و من اشتری دارا بقرض اخذها
قبل از فصل ۱۳

السفيح بيمينه لا من دوات القيم وانما شراها بميل وميزون الخداه بميله

[illegible][illegible]

لقول وقد بيناه في البيرع الخ حيث قال وفي الشفعة حتى يأخذ بما بقى في الحط وانما كان للشفيع ان يأخذ بدين الزيادة لمان الزيادة من ابطال حقه الثابت فلا يلزمه ان ١٣ المداية ص ٣٤٨ ج ٣

796

بغير اخذ زير وشفيعها ذم على خذها بمثل الخمر وقيمة الخنزير كان هذا البيع مقصود بالصحة

[illegible]

له قوله بطلت شفيعته عند أبي حنيفة رحمه الله إلى الفتوى على قول الطرفين كما أشار إليه صنيع العناية وصرح في شرح المجلة أن الشفيع لو اختلف التعليل بعد الاستحسان بلا عذر شرعي يسقط حتى شفيعته وهذا صريح في أنه لو كان (بقية ٣٩٨)

[illegible][illegible][illegible]

فيما بينه وبينه
والثاني بالظ
لامتناع الد
نصفها بنصف
قيمة الع
بعد نقطاء
عن اس
فهو بالخيار
لا يكلف القل
عنده لاداء
والتكليف
المشتري فاما
ووجه ظاه
فإنه يفتقر
«المن»
بيعهم وحبته
«المن»
بتسليمهم
فلا حاجة
معلومة وي
في نسخة
الرجاء ان يشرح
المتن في كلامه
يحل المتن
في المجلة قر

الخ والبر
 من ذل بالاسلام
 في قلوبهم من تقطع اليه
 لا بالاشغاف
 والشفقة بهم
 قيمة **قال** و
 اي اقا
 تسليح التسليح
 نصف قيمة الحرف
 عن عليا
 يأخذ ما بقي
 ق ١٢
 ان شاء اخذ
 ويختارين ان
 يقطع ويعط
 القلع من احدا
 يكلف القلع
 الرأية اية بن
 في الموه
 ق ١٢
 غدره من تقطع
 وجه من لا يحسن
 ايجاب القيمة
 لا اجز ليس
 واد الفاضل
 في فضل
 في ان يوس

[illegible]

المادة (٤٤)

الحل لنا والخلاص لنا
 هاهنا قيمة الحق
 يد الملائكة
 الخمر اعتبارا للآلة
 أن يبطل قص
 ثم نرى من لم
 إذا أبلغ الملائكة
 الكمال قد وري ١٢
 مع أن شاء كما
 والغرس بيوت
 البهاء والفرح
 بحق في البناء
 موبل المشقة
 قيمة دفع أع
 الغيوم غبا
 حق المشقة
 الفاسد
 بشر الفاسد
 نعيم
 لا يرضى من دم
 لعل قيا ساوا
 قيمة يُعتبر بقي
 سادات بين
 نعيم نزلوا
 (١٥) و (١٥)

في بعض النسخ في قوله
 ساركا اذا البشنة
 شترى او غرس في
 في قوله
 ان يتركه
 لا يبناه على
 شترى شراء فاما
 في الضرر من
 في قوله
 لا يبناه على
 في قوله
 لا يبناه على
 في قوله
 لا يبناه على

اخذ في الاول
 اخذ في الثاني
 اخذ في الثالث
 اخذ في الرابع
 اخذ في الخامس
 اخذ في السادس
 اخذ في السابع
 اخذ في الثامن
 اخذ في التاسع
 اخذ في العاشر
 اخذ في الحادي عشر
 اخذ في الثاني عشر
 اخذ في الثالث عشر
 اخذ في الرابع عشر
 اخذ في الخامس عشر
 اخذ في السادس عشر
 اخذ في السابع عشر
 اخذ في الثامن عشر
 اخذ في التاسع عشر
 اخذ في العشرون
 اخذ في الحادي والعشرون
 اخذ في الثاني والعشرون
 اخذ في الثالث والعشرون
 اخذ في الرابع والعشرون
 اخذ في الخامس والعشرون
 اخذ في السادس والعشرون
 اخذ في السابع والعشرون
 اخذ في الثامن والعشرون
 اخذ في التاسع والعشرون
 اخذ في الثلاثين

لله قول
الشرع والعدل
جبل من طين

بالمثل
فركه الجمر
ن
خلف السلم
مبايض
شفتة لرا
قسط شفع
خرمانتر
سقف اشفة
ر
سفانه
ولا لان
ملكه
انزع
صاد اليه
اربع
الحق
ايقض
كجه ١٩٧
حصل
قا يقفه
نه نهاية
غصب

نصر بن محمد
ابو الشراف
زاد بخاري

(٣٩٦)

← لا يكلف العلم الخ قدر تحت الجمعية المجلة قول إلى يوسف كفاي المادة (١٠٤٤) وإن كان الشترى (بقية ٣٩٩)

قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...

وأولها الشفعة فبني فيها أو غرس ثم استحققت رجوع بالثمن لأن تبين أنه أخذه بغير حق
 ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على البائع إن أخذه هامة ولا على المشتري إن أخذه هامة ومن
 أبي يوسف أنه يرجع لأنه متملك عليه فكذا منزلة البائع والمشتري والفرق على ما هو المشهور
 أن المشتري مغرور من جهة البائع ومسلط عليه من جهة ولا غرور ولا تسلط في حق الشفعة
 من المشتري لأنه مجبور عليه **قال** إذا أخذ منه الدار أو أحرق بناؤها وجف شجر البستان بغير
 فعل أحد فالشفعة بالخيار أو شاء أخذه بجميع الثمن ولا البناء والغرس تابع حتى دخلا في البيع من
 غير ذكر فلا يقابلها ما شئ من الثمن بالمصر ومقصودها أن يبيعها ما راجع بكل الثمن في هذه الصورة
 بخلاف ما ذكر في نصف الأرض حيث يأخذ الباقي بحصته لأن لفات بعض الأصل **قال** وإن شاء ترك
 لأن لا بد من منع عن تلك الدار **قال** إن انقضت لمشتري البناء قبل الشفعة ان شئت فقل العوضه
 بحصتها وإن شئت فقل كونه صار مقصودا بالانقضاء فيقابل به شئ من الثمن بخلاف الأول لأن
 الهلاك بانه سماوية وليس للشفيع أن يأخذ لنقص لا به صار مقصودا فلم يبق تبع **قال** ومن
 ابتاع أرضا وعلى ثمنها ثمره ها الشفعة ثمرها ومعناه إذا ذكر الثمر في البيع لا يدخل من غير ذكر
 وهذا لا يخفى كره استحسان في القياس لا يأخذ لأنه ليس تبع لا يرى أنه لا يدخل في البيع من غير
 ذكر فائيب المتاع في الدار وجه الاستحسان به باعتبار الاتصال صارته للعقار كالبناء في الدار
 ومكان مركب فيه فيأخذ الشفعة **قال** كذلك إن ابتاعها وليس في التحيل ثم فاعرف في يد
 المشتري يعني يأخذ الشفعة لأنه مبيع بتمامه لا يبيع سره إليه على ما عرف في ولد المبيع
قال فإن جده المشتري شرع الشفعة لا يأخذ الثمر في الفضل جميعا لأنه لم يبق

كتاب
 الشفعة

قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...

قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...
 قوله في قوله لا يملك المبيع...

في الفصل الاول وهو
في الفصل الثاني وهو
في الفصل الثالث وهو
في الفصل الرابع وهو
في الفصل الخامس وهو
في الفصل السادس وهو
في الفصل السابع وهو
في الفصل الثامن وهو
في الفصل التاسع وهو
في الفصل العاشر وهو

بما للعقار وقت لا خذ حديث صار مفصلا عنه فلا يخلو في الكتاب فان جده المشتو
سقط عن الشفيع حصته قال رضي الله عنه وهذا جواب الفصل الاول لا يخل في البيع مقصودا
اي المهر ١٢

فيقابلة شيء من الثمن اما في الفصل الثاني ياخذ ما سوى الثمن لان الثمن لم يكن
موجودا عنه العقد فلا يكون مبيعا لا يباع فلا يقابلة شيء من الثمن والله اعلم

باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب

قال الشفعة واجبة في العقار وان كان ملكا يقسم وقال لشافعي رده لا شفعة فيما لا يقسم لان
اي القدر ١٢ اي المهر ١٢

الشفعة انما وجبت في المملوكة القسمة وهذا لا يخلو فيما لا يقسم لما نقوله عليه السلام الشفعة في
كل شيء عقار او زرع الى غير ذلك من العمومات وكان لشفعة سببها الاتصال في الملك والحكمة

دفع ضرر سوء الجوار على ماله وانما يخلو القسمين ما يقسم وما لا يقسم وهو التمام والوسخ والبيد
في الاول كتاب الشفعة ١٢

والطريق قال ولا شفعة في العروض السفن لقوله عليه السلام لا شفعة في بيع او حائط او حجة على
اي القدر ١٢ اي المهر ١٢

سائر الاشياء في بيعها في السفن لان الشفعة انما وجبت لدفع ضرر سوء الجوار على الدوام والملك في
المنفعة ولا يرد وموجبها في العقار فلا يلحق به وفي بعض نسخ المختصر لا شفعة في البناء والنخل
ان القدر ١٢ اي المهر ١٢

لاذبيعت ونالعروة وهو صحيح مذكور في الاصل لا يرد فكله فكان نقليا وهذا بخلاف العلو حيث
اي المهر ١٢

يستحق بالشفعة ويستحق بالشفعة في السفن لان الشفعة انما وجبت لدفع ضرر سوء الجوار على الدوام والملك في
اي المهر ١٢

التحق بالعقار قال في السلم الذي في الشفعة سواء للعمومات ولا يما يستويان في السبب
اي المهر ١٢

والحكم في استويان الاستحقاق ولهذا يستوي في الذكروا لشيء الصغير والكبير الباغي والعادل
اي المهر ١٢

والحر والعبد اذا كان مازونا ومكاتب قال اذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة
اي المهر ١٢

في الفصل الاول وهو
في الفصل الثاني وهو
في الفصل الثالث وهو
في الفصل الرابع وهو
في الفصل الخامس وهو
في الفصل السادس وهو
في الفصل السابع وهو
في الفصل الثامن وهو
في الفصل التاسع وهو
في الفصل العاشر وهو

في الفصل الاول وهو
في الفصل الثاني وهو
في الفصل الثالث وهو
في الفصل الرابع وهو
في الفصل الخامس وهو
في الفصل السادس وهو
في الفصل السابع وهو
في الفصل الثامن وهو
في الفصل التاسع وهو
في الفصل العاشر وهو

في الفصل الاول وهو
في الفصل الثاني وهو
في الفصل الثالث وهو
في الفصل الرابع وهو
في الفصل الخامس وهو
في الفصل السادس وهو
في الفصل السابع وهو
في الفصل الثامن وهو
في الفصل التاسع وهو
في الفصل العاشر وهو

في الفصل الاول وهو
في الفصل الثاني وهو
في الفصل الثالث وهو
في الفصل الرابع وهو
في الفصل الخامس وهو
في الفصل السادس وهو
في الفصل السابع وهو
في الفصل الثامن وهو
في الفصل التاسع وهو
في الفصل العاشر وهو

في الفصل الاول وهو
في الفصل الثاني وهو
في الفصل الثالث وهو
في الفصل الرابع وهو
في الفصل الخامس وهو
في الفصل السادس وهو
في الفصل السابع وهو
في الفصل الثامن وهو
في الفصل التاسع وهو
في الفصل العاشر وهو

في الفصل الاول وهو
في الفصل الثاني وهو
في الفصل الثالث وهو
في الفصل الرابع وهو
في الفصل الخامس وهو
في الفصل السادس وهو
في الفصل السابع وهو
في الفصل الثامن وهو
في الفصل التاسع وهو
في الفصل العاشر وهو

في الفصل الاول وهو
في الفصل الثاني وهو
في الفصل الثالث وهو
في الفصل الرابع وهو
في الفصل الخامس وهو
في الفصل السادس وهو
في الفصل السابع وهو
في الفصل الثامن وهو
في الفصل التاسع وهو
في الفصل العاشر وهو

في الفصل الاول وهو
في الفصل الثاني وهو
في الفصل الثالث وهو
في الفصل الرابع وهو
في الفصل الخامس وهو
في الفصل السادس وهو
في الفصل السابع وهو
في الفصل الثامن وهو
في الفصل التاسع وهو
في الفصل العاشر وهو

أما قوله فلا شفعة في جميع الدار عند أبي حنيفة إلا العتري على قول الإمام حيث قدم قوله صاحب ملتقى الأئمة

N.A.

ی القدری عینی پیدا ہوتا ہے

کتابخانه عمومی

2011

ای القدری ۱۲ عینے

کی ایک مرتبہ

۱۲۷

১৯৩৭

ای الغما من ہوا

شقیع فلا

ای القدر کی آ

کذا فی السہاحۃ ۱۲

من و یمنی

۱۲ تا ۱۴

مفلا شمع

ن الجنس

لله في الشئ

٥
١٠٠٠

11

و قد رقي بعضهم بين الثوريين بان التورك بهجلا في الشفعة مما اراد اطلب الشفعة اخذ
 البعض محول على ما اراد اطلبه او لا اي ضمن طلب المراجعة او طلب الاستعداد لبيعته (٢٠٠٤)

52

اذا فلتعبدوا الله ما عبدتم الاخرين انتم ليس له ان ياخذ نصيب من العباد ما لم يشئ الله ان يعطيه انتم تعلمون ان الله لا يهدي القوم الضالين

[illegible]

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

في ظاهر الرواية لا التسليم
في طول الحد الذي يلى الشئ
المقار وسئل السليم ما
الاول والثاني لا التسليم
السهم بالقرى ^{الكل من ١٢} رهما
بالثمن ^{الكل من ١٢} والثوب كان عقه
والشركة فبيع باضعه
على مشترى الثوب ^{الكل من ١٢}
استحق الشقوق عبط
ابى يوسف فكونه عند
انه منع عن اثبات الحق
قال واذا اشتري
رجل من خمسة اخاه
المشتري فيضرب به ^{الكل من ١٢}
في هلمابين ما اذا كان
اذا نقه ما عليه ما لم ينه
بخلاف ما بعد القبض

[illegible][illegible]

دار الامم قد اذاع منه
 ١٢ ع
 وكذا الذوا له من
 ١١ ع
 افاض الشفعة للجائر في السو
 ١٢ ع
 ١١ ع
 يقدم عليه قائل اذ الحيلة
 ١٢ ع
 ثوبا عوضا عنه فالشفعة
 ١٢ ع
 هذه حيلة اخرى تم الجوا
 ١٢ ع
 فقت الشفعة يبقى كل اثا
 ١٢ ع
 له اهم الثمن دينار حتى
 ١٢ ع
 في سقاط الشفعة
 ١٢ ع
 الحيلة ما دفعناه ولا يوس
 ١٢ ع
 الزكاة مسائل متفرقة
 ١٢ ع
 بباحا هم وان اشتراه
 ١٢ ع
 تعرف في الصفقة
 ١٢ ع
 هم فلا تنفق في الصفقة
 ١٢ ع
 لا يمكنه ان يصيد باحد
 ١٢ ع
 مع بمائة احد المشتري
 ١٢ ع
 او كان الثمن جملة لان الع
 ١٢ ع

مؤد	ن
ع	ل
م	م
تباع	ق
عة	ا
ار	و
ند	ف
قز	س
س	ل
فق	ه
هم	ي
ورة	ح
ح	ب
ب	ب

(بقية ٢٠٥) أما لو طلب بعد هذين الطلبين أي لدى الحام فلا تبطل شفيعته وقوايد هذا التوفيق في المحارم من اثنين واحد وقال لا منافاة بين القولين ١٢ شرح المجلة لسليم رستم ص ٥٨٨ بقوله ولا تكرر الحيلة في إسقاط الشفاعة عندي يوسف الخ (بقية ٤٠٧)

في هذه التفرقة الصفة لا للشرع ههنا تفرعاً بعبارة ذكرناها في كفاية المنتهى **قال** ومن اشترى نصف دار
غير مضمون فقامه البائع اخذ الشفع نصف الدار لصدور المشتري اوبعد لان القسمة من تمام
القبض ما فيها من تكيل لا منافع ولهذا ايتهم القبض بالقسمة في لحيته والشفيع لا ينقص القبض
وان كان له نفع فيه يعود العهدة على البائع فكذلك لا ينقص ما هو من تمامه بخلاف ما اذا باع احد
الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقصه
لان العقد ما وقع مع الاكاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض لانه هو حكم العقد بل هو تصرف بحكم
الملك فينقص الشفع كما ينقص بيقه وهبته ثم اطلاق الجواب في الكتاب يدل على ان الشفع
ياخذ النصف لصدور المشتري في احدى جانب كانه هو المردى عن يوسف ذلك لان المشتري لا يملك
ابطال حقه بالقسمة وعلى حيفته من انما ياخذ اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبيع
جاراً فيما يقع في الجوانب الاخر **قال** ومن باع دار اوله عليه ما دون عليه دين فللشفعة وكذا اذا كان
العبء هو البائع فلم يولد له الشفعة لان الاخذ بالشفعة تلك بالثمن فينتول منزلة الشراء وهذا لا يولد
مفيداً لانه ينصرف للربوا بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين لانه يبيعه لوكاله ولا شفعة لمن يبيع له
قال وتسليم الاب الوصي للشفعة على الصغير جائز عندنا في حيفته واي يوسف قال محمد زفر حمم الله
هو على شفعة اذا بلغ قالوا على هذا الخلاف اذا بلغ ما شاء دار يجوار دار الصبي فام يطلبها الشفعة
وعلى هذا الخلاف وتسليم الوكيل بطلب الشفعة في رواية كتاب الوكالة وهو الصحيح لمحمد زفر انه حق ثابت
للصغير فلا يملك ابطال كدته فوده ولا شرع عليه الضم فكذلك ابطاله لضرته لانه في معنى
التجارة فيما كان تركه الا ترى ان من اوجب بيعاً للصبي مع رقة من الاب الوصي لانه ذا ثوبين النفع والضرر
في هذه التفرقة الصفة لا للشرع ههنا تفرعاً بعبارة ذكرناها في كفاية المنتهى **قال** ومن اشترى نصف دار
غير مضمون فقامه البائع اخذ الشفع نصف الدار لصدور المشتري اوبعد لان القسمة من تمام
القبض ما فيها من تكيل لا منافع ولهذا ايتهم القبض بالقسمة في لحيته والشفيع لا ينقص القبض
وان كان له نفع فيه يعود العهدة على البائع فكذلك لا ينقص ما هو من تمامه بخلاف ما اذا باع احد
الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقصه
لان العقد ما وقع مع الاكاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض لانه هو حكم العقد بل هو تصرف بحكم
الملك فينقص الشفع كما ينقص بيقه وهبته ثم اطلاق الجواب في الكتاب يدل على ان الشفع
ياخذ النصف لصدور المشتري في احدى جانب كانه هو المردى عن يوسف ذلك لان المشتري لا يملك
ابطال حقه بالقسمة وعلى حيفته من انما ياخذ اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبيع
جاراً فيما يقع في الجوانب الاخر **قال** ومن باع دار اوله عليه ما دون عليه دين فللشفعة وكذا اذا كان
العبء هو البائع فلم يولد له الشفعة لان الاخذ بالشفعة تلك بالثمن فينتول منزلة الشراء وهذا لا يولد
مفيداً لانه ينصرف للربوا بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين لانه يبيعه لوكاله ولا شفعة لمن يبيع له
قال وتسليم الاب الوصي للشفعة على الصغير جائز عندنا في حيفته واي يوسف قال محمد زفر حمم الله
هو على شفعة اذا بلغ قالوا على هذا الخلاف اذا بلغ ما شاء دار يجوار دار الصبي فام يطلبها الشفعة
وعلى هذا الخلاف وتسليم الوكيل بطلب الشفعة في رواية كتاب الوكالة وهو الصحيح لمحمد زفر انه حق ثابت
للصغير فلا يملك ابطال كدته فوده ولا شرع عليه الضم فكذلك ابطاله لضرته لانه في معنى
التجارة فيما كان تركه الا ترى ان من اوجب بيعاً للصبي مع رقة من الاب الوصي لانه ذا ثوبين النفع والضرر

(الذرية ٤-٥) ولا تترك الحيلة في استخلاصها عندي يوسف وبه يقين قبل وجوبها وإما العذر فبما قلتم انما وعند محمد بن عمرو وقراءتني في الزكوة والحج وآية السجدة ١٢ قلن لا البحر ص ٤٨٦ ٢٨ فالعذر على قول أبي يوسف ١٣

الموا... وغير ذلك... والناس... من كون رسول الله صلى الله عليه وسلم القضا ثم بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وصحة قوله كتاب القسمة...

كتاب القسمة... في المكيالات والمورونات لعدم التفاوت حتى كان لأحدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبه صاحبه... والقسم... في المكيالات والمورونات لعدم التفاوت حتى كان لأحدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبه صاحبه... والقسم...

كتاب القسمة... في المكيالات والمورونات لعدم التفاوت حتى كان لأحدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبه صاحبه... والقسم... في المكيالات والمورونات لعدم التفاوت حتى كان لأحدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبه صاحبه... والقسم...

كتاب القسمة... في المكيالات والمورونات لعدم التفاوت حتى كان لأحدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبه صاحبه... والقسم... في المكيالات والمورونات لعدم التفاوت حتى كان لأحدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبه صاحبه... والقسم...

كتاب القسمة... في المكيالات والمورونات لعدم التفاوت حتى كان لأحدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبه صاحبه... والقسم... في المكيالات والمورونات لعدم التفاوت حتى كان لأحدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبه صاحبه... والقسم...

قطع المنازعة فاشبهه بذي القاضى وكان منفعة ضبط القاسم تقم العامة فتكون كفايته في ما لهم
 اي قدر من القاسم
قال فان لم يفعل نصب قائما يقسم بالاخر معناه باجر على التقاسم لان النفع
 اي القدر في اي شيء
 لهم على الخصوص فيقدر اجرا مثله كيلا يتحكم بالزيادة ولا فضل ان يزقه من بيت المال لا يرفى
 بالناس ابعده عن التهمة ويحيان يكون عدلا ما مونا عاما بالقسم لا يثمنه من جنس عمل القضاء
 قاسم
 ولا يثمنه من القدرة وهي العلامة على اعتماد على قوله هو بلا مائة ولا يجوز للقاضي ان يثمنه قاسم واحد
 معناه لا يجبرهم على ان يستأجروا ولا يثمنه لا جبر على العقود ولا يثمنه لو تعين لثمنه بالزيادة على اجرة مثله
 ولو اطلبوا فاقسمه واجازوا اذا كان فيهم صغير فيحتاج الى امر القاضي لا يثمنه ولا يثمنه القسائم
قال لا يثمنه القسائم
 يستأجرون كيلا يتصور اجرة غالية بتواكفهم وعند عدم الشك يتبادر كل منهم اليه خيفة الموت
 فيؤجل اجرة **قال** اجرة القسائم على عدد الراس عند ابي حنيفة رة وقال ابو يوسف في عهد على
 اي القدر في اي شيء
 قال لا نصباء لانه مؤنة الملك فيتقدر بقاءه كاجرة الكيال والوزان وحفر البير المشتركة ونفقة
 اجرة
 الملوكة المشتركة ولا يثمنه خيفة من الاجرة مقابل التمييز وان لا يثمنه ويروى ما يصعب الاحتساب بالنظر الى القليل
 وقد ينعكس في مرفعة واعتبار فيتم على الحكم اصل التمييز بخلاف حفر البير لان اجرة مقابل ينقل التراب
 وهو يتفاوت قال الكيل والوزان في القسمة قيل هو على الخلاف وان لم يكن للقسمة فالاجرة مقابل
 بالثمن والقيمة
 يعمل الكيل والوزان في القسمة وهو على الخلاف وان لم يكن للقسمة فالاجرة مقابل
 ومضرة الممتنع **قال** واخبر الشيركا عند القاضي في ايديهم دارا وضبعة وادعوا انهم وروثها عن
 لى القدر في اي شيء
 فلان لم يقسمها القاضي عند ابي حنيفة من حقه شيئا والبيتة على مائة عدد ورثته وقال صاحبها
 اجرة
 يقسمها با عاقلهم في كفي كتاب القسمة لانه قسمها لغيره وان كان المال مشترك ما سوا المقادير ادعوا
 القاسم في اي شيء

له قوله اجرة القسمة على عدد الرؤس عنواي خفيفة الخ الفترى على قول ابي خيفة ^{كما اشار اليه صاحب} مطلق الاخر حيث قال
(تنبيه) لنا شياء على عدد الرؤس منها الشفعة والعقل واجرة القسام والطريق اذا اختلفت فيه فلهذا ص ٢٠٤٨٧

منه
تكون من قول القسمة انما هي عند البينة حتى يثبت في حق القسمة البينة على تواتر عدلها وشرطها ان لا يكون لها عيب
فيما هو من قول القسمة انما هي عند البينة حتى يثبت في حق القسمة البينة على تواتر عدلها وشرطها ان لا يكون لها عيب

لا يثبت على الموت ولا يثبت على الحياة ولا يثبت على البينة حتى يثبت في حق القسمة البينة على تواتر عدلها وشرطها ان لا يكون لها عيب
لا يثبت على الموت ولا يثبت على الحياة ولا يثبت على البينة حتى يثبت في حق القسمة البينة على تواتر عدلها وشرطها ان لا يكون لها عيب
لا يثبت على الموت ولا يثبت على الحياة ولا يثبت على البينة حتى يثبت في حق القسمة البينة على تواتر عدلها وشرطها ان لا يكون لها عيب

انه ميوات قسمة في قولهم جميعا ولو ادعى في العمارا انهم اشتروا قسمة بينهم لهما ان اليد دليل
المالك الا قرا ما رآه الصدق ولا منازع لهم في قسمة بينهم كما في المنقول الموروث والعقار المشتري
وهذا لا يملكه لا منكر ولا بينة لا على المنكر ولا يفيد الا انه ينكر في كتاب القسمة انه قسمة باقرارهم
لا يثبت عليهم ولا يثبت اهلهم لان القسمة قضاء على الميت اذ الزكاة مبقاة على ملكه قبل القسمة
حتى لو جازت الزيادة في ثقلها صاياه فيها ويقضى ديونه منها بخلاف ما بعد القسمة واذا كان
قضاء على الميت فلا قرار ليس بحجة عليه فلا بد من البينة وهو مفيد لان بعض الورثة ينصب خصما
عن الورثة ولا يمنع ذلك باقراره او اوصى له بالدين فانه يقبل البينة عليه مع
اقراره بخلاف ما ينقل في القسمة نظر المجازة الى حفظ اما العقار فخصن بنفسه وكان المنقول مضمون
على من وقع فيه ولا ذلك لمعاقبته ولا يثبت في القسمة لان السبع لا يثبت على ملك البائع والمقسم
فامتنع القسمة قضاء على الغير قال والى عوا الملك لم يكره واكيف انقل اليهم قسمة بينهم لان ليس في
القسمة قضاء على الغير لا نعم ما اقربا الملك لغيرهم قال هذه رواية كتاب القسمة وفي الجامع الصغير
ادعاهما حلا واقاما البينة أيهما في يد يهما واراد القسمة لم يقسمها حتى يقيما البينة انهما لهما احتمال
ان تكون لغيرهما فقل هو قول البينة خفيفة خاصة فقل هو قول الكل هو الاصح لان قسمة الحفظ في
العقار غير محتاج اليه قسمة الملك تقدر على قيامه لا ملكا فامتنع المجاز قال واذا حضر وارثان واقاما
البينة على الوفاة وعدا الورثة والارثاء يهدوهم من موارث غائب قسمة القاضي بطلب الحاضرين
وينصبو كما لا يقبض نصيب الغائب وكذلك لو كان مكان الغائب صبي يقسم نصيبه نصيبا يرضى به
نظرا للغائب الصغير كما به من اقامة البينة في هذه الصورة عنها ايضا خلافا لما ذكرناه من قبل

لا يثبت على الموت ولا يثبت على الحياة ولا يثبت على البينة حتى يثبت في حق القسمة البينة على تواتر عدلها وشرطها ان لا يكون لها عيب
لا يثبت على الموت ولا يثبت على الحياة ولا يثبت على البينة حتى يثبت في حق القسمة البينة على تواتر عدلها وشرطها ان لا يكون لها عيب
لا يثبت على الموت ولا يثبت على الحياة ولا يثبت على البينة حتى يثبت في حق القسمة البينة على تواتر عدلها وشرطها ان لا يكون لها عيب

واذا كانوا ممتزجين لم يقسم مع غيبة احدهم والفرق ان ملك الوارث ملك خلافة حتى يورث
 اي شرهما في شتر بين وان اقاموا البينة على ان يورثوا
 بالعيب يورث عليه العيب فيما اشتراه المورث وبيع ويصير مغرورا بشراء المورث فان نصب
 اي يورث في شتر بين
 احداهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت للقسمه قضاء بحضرة المتخاصمين
 وارثين
 اما الملك الثابت بالشراء ملكا مبتدأ او لهذا لا يورث بالعيب على بائع بائعه فلا يصلح الحاضر خصما
 جديدا كالي
 عن الغائب فوضع الفرق وان كان له عقار في يد الوارث الغائب او شئ منه لم يقسم وكذا اذا كان في يده
 اي من شتر بين
 وفيه كذا اذا كان في يد الصغير لا بالقسمه قضاء على الغائب والصغير باستحقاقا لهما من غير خصم
 اي لا يقسم
 حاضرهما وامين الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق عليه القضاء من غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا
 اي المورث
 الفصل في اقامة البينة وعددها وكيف كان في الكتاب **قال** وان حضر وارث واحد لم يقسم له اقل
 البينة كانه له من حضوره من لا يصلح مخاصما ومخاصما وكذا مقاسما ومقاسما بخلاف
 اي موصي وموصي عليه اي لا يرث وارث
 ما اذا كان للحاضر اشقيق ما بينا ولو كان الحاضر صغيرا وكبيرا نصب القاضي عن الصغير وصيتا وقسم
 اذا اقيمت البينة وكذا اذا حضر وارث كبير وموصي له بالثلث فيها فطلبها القسمه واقام البينة على
 الميراث والوصية يقسم لا اجتماع الخصمين الكبير عن الميت والموصي له عن نفسه وكذا الوصية
 اي وارث اي موصي
 عن الصبي كانه حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه **فصل في ان يقسم قال** وان كان كل
 واحد من الشركاء ينتفع بنصيب قسم بطلب احدهم لان القسمه حق لازم فيما يجتمع لها عند طلبها من كل
 ما بيناه من قبل ان ينفع احدهم ويستتبره الاخر لقلته نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسمه ان
 طلب صاحب القليل لم يقسم لان الاول منتفع به فاعتبر بطلبه الثاني متعت في طلبه فلم يعتبر وذكر
 اي صاحب الكثير
 الجصاص على قلبه هذا لان صاحب الكثير يورث الاضرار بغيره والاخر يرضى بضره نفسه

كتاب
 القسمه

لعله في قوله
 والفرق ان ملك الوارث ملك خلافة حتى يورث
 اي شرهما في شتر بين
 بالعيب يورث عليه العيب فيما اشتراه المورث وبيع ويصير مغرورا بشراء المورث فان نصب
 اي يورث في شتر بين
 احداهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت للقسمه قضاء بحضرة المتخاصمين
 وارثين
 اما الملك الثابت بالشراء ملكا مبتدأ او لهذا لا يورث بالعيب على بائع بائعه فلا يصلح الحاضر خصما
 جديدا كالي
 عن الغائب فوضع الفرق وان كان له عقار في يد الوارث الغائب او شئ منه لم يقسم وكذا اذا كان في يده
 اي من شتر بين
 وفيه كذا اذا كان في يد الصغير لا بالقسمه قضاء على الغائب والصغير باستحقاقا لهما من غير خصم
 اي لا يقسم
 حاضرهما وامين الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق عليه القضاء من غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا
 اي المورث
 الفصل في اقامة البينة وعددها وكيف كان في الكتاب **قال** وان حضر وارث واحد لم يقسم له اقل
 البينة كانه له من حضوره من لا يصلح مخاصما ومخاصما وكذا مقاسما ومقاسما بخلاف
 اي موصي وموصي عليه اي لا يرث وارث
 ما اذا كان للحاضر اشقيق ما بينا ولو كان الحاضر صغيرا وكبيرا نصب القاضي عن الصغير وصيتا وقسم
 اذا اقيمت البينة وكذا اذا حضر وارث كبير وموصي له بالثلث فيها فطلبها القسمه واقام البينة على
 الميراث والوصية يقسم لا اجتماع الخصمين الكبير عن الميت والموصي له عن نفسه وكذا الوصية
 اي وارث اي موصي
 عن الصبي كانه حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه **فصل في ان يقسم قال** وان كان كل
 واحد من الشركاء ينتفع بنصيب قسم بطلب احدهم لان القسمه حق لازم فيما يجتمع لها عند طلبها من كل
 ما بيناه من قبل ان ينفع احدهم ويستتبره الاخر لقلته نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسمه ان
 طلب صاحب القليل لم يقسم لان الاول منتفع به فاعتبر بطلبه الثاني متعت في طلبه فلم يعتبر وذكر
 اي صاحب الكثير
 الجصاص على قلبه هذا لان صاحب الكثير يورث الاضرار بغيره والاخر يرضى بضره نفسه

في قوله لا يفرق بين الجنسين في القسمة...
 في قوله لا يفرق بين الجنسين في القسمة...
 في قوله لا يفرق بين الجنسين في القسمة...

وذكر المحاكم الشهيرة في مختصره ان اجماع طلبة القسمة يقسم القاضى في اوجاد زوج فيما ذكرناه ولا يصح
 المذكور في الكتاب هو الاول وان كان كل واحد يستتضر لصغر لم يقسمها الا بتراضيهما لان الجبر
 على القسمة لتكامل المنفعة وفي هذه التقوية يجوز بتراضيهما لان الحق لهما وهما اعراف بشأنهما اما
 القاضى فيعنه الظاهر **قال** ويقسم العروس اذا كانت من صنف واحد لان اتحاد الجنس
 يتعد المقصود فيحصل لتكامل المنفعة ولا يقسم الجنسين بغيرها في بعض
 لان الاختلاف بين الجنسين فلا تقع القسمة تمييزا بل تقع معاوضة وسبيلها التراضى دون
 جبر القاضى ويقسم كل ثوبين ومكيل كثير او قليل في المعدود والمتقارب وتوزن الذهب والفضة وتشتبر
 الحديد والنجاسة في انظرها في البقرة والغنم تقسم شاة وبغيره وبقرة ونا وحمار ولا يقسمه الا في لاغنها
 باختلاف الصنعة التحققت بالاجناس المختلفة ويقسم الثياب المروية لا اتحاد الصنف ولا يقسم بالوحدة
 لا شتمه الا لقسمة على الضرر اذ هي لا تحقق الا بالقطع ولا ثوبين اذ اختلفت قيمتهما لما بيننا بخلاف
 ثلثة ثوابل اذ جعل ثوبين او ثوبين وربيع ثوبين وثلاثة ارباع ثوب لا تقسم لبعض
 دون لبعض ذلك جائز وقال ابو حنيفة لا يقسم الوقي والجواهر لهما وتما وكلا يقسم الوقي
 لا اتحاد الجنس كما في الغنم وبقري الغنم وله ان التفاوت في الادى فاحش لتفاوت المعاني
 الباطنة فصاكا الجنس مختلف بخلاف الحيوانات لان التفاوت فيها يقل عند اتحاد الجنس كزوى
 ان لا يكون الا شئ من جنس واحد من الحيوانات جنس واحد بخلاف المغافر لان حق الغائبين
 والمال يقسم كان الامام بينهم او قسمة ثمنها وهما يتعلق بالعين والمال لا يجمعان فافترقا فاما الجواهر
 فقد قيل في اختلاف الجنس لا يقسم كاللآل في البواقيت وقيل لا يقسم الكبار منها لكثرة التفاوت

في قوله لا يفرق بين الجنسين في القسمة...
 في قوله لا يفرق بين الجنسين في القسمة...
 في قوله لا يفرق بين الجنسين في القسمة...

في قوله لا يفرق بين الجنسين في القسمة...
 في قوله لا يفرق بين الجنسين في القسمة...
 في قوله لا يفرق بين الجنسين في القسمة...

وهم البصائر القلة المتفاوتة قليل مجزئ الجواب على الحلق لا جهالة الجواهر العشر من جهالة الرقيق
 ١٢١
 اى لا يتم جزاء

الاخرى ان تزوج على اواؤة او يا قوته او خال عليها لا تصح التسمية ويصح ذلك على عبد يفاوان

لا يجبر على القسمة قال لا يقسم حمام ولا يبر ولا رمي إلا أن يتراضه الشرك وكذا الحائض بين يديها

لانه يشتمل على الضرر في الطرفين لا يبق كل نصيب متفاعلا بتفاعله مع مصلو ولا يقسم القابل للاف
 (1) 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1

الاضحى لميلنا **قال** وان كان ذلك مشروطا في مصر واحدة قسم كل دار على حدتها في قول بحقيقة رحمه الله

وقال ان كان اصلهم قسمة بعضها في بعض قسمها وعلى هذا الخلاف لا فرقة المتفرقة المشتركة كما فيها

جنس في حكم استاءة موهبة نظر الى اصل المسكنه اجناس معني نظر الى اختلاف المقاصد ووجوه السكنى

فبقية من الترجيح الى لقاضى له الا اعتبار المعنى هو المقصود ويختلف ذلك باختلاف البلدان والمحال

والجدير بالذكر ان القمر الى اسجد والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التعديل في القسمة وهذه الامور

التوكيل لغيره، وإيالة الزوج على داره لا تنفع التسمية كما هو الحكم فيها في الثوب بخلاف الدار الواحدة

اذا اختلفت بيوتهم لان قسمة كل بيت على حدة ضرر اقسمة الى اربعة قسمة واحدة قاله تقيي الوضع

في كتابنا الإشارة إلى النادرين أو كانت إلى مصرين لا تجمعان القصة عندهما وهو رواية هلال عنهما

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْيَوْمِ فِي حِلٍّ أَوْ مَحَلٍّ قَسَمَ وَاحِدًا لَمْ يَتَفَاوَتْ فِيهَا بَيْنَهَا

يسير والنزول لمتلافة كاليوت والتبانية كالا ولا يبين الا ارو البيت على ما مر من قبل فاخذ

شبهه من كل احد قال ان كانت دارا وضيعه او دارا و حانوتا قسم كل واحد منهما على حدة

لاختلاف الجنس قال صلى الله عليه وسلم جعل الذؤ والحيات جنسين وكذا ذكر الخصايرة وقال في اجارات

ای الخلف ابی ای القدری ای الخلف ابی ای القدری ای الخلف ابی ای القدری
 الاصل (الحاقه) منافع الدار بالحنوف لا تجوز و هذا يدل على انها جنس واحد فيجعل في المسائل و الاصل
 ١٢

له قوله من قول ابن حنيفة: "إلى أن تخرجت جمعية المجلة قول الإمام كان في المادة (١١٣٨) الدور المتعددة والريكين
والضياع أيضا مختلفة الجنس فلا تقسم قسمة جمع مثلاً بأن يعطى لأحد الشركاء من الدور المتعددة واحد وللآخر آخر
أجر أي قسمة القضاء لا يجوز بل تقسم كل واحدة منها قسمة تفريق على الوجه الآتي" فافهم على قول ابن حنيفة رحمه الله

حيث قال وفي الاختيار وقول محمد^{١٢} أحسن وأوفق للأصول ١٣ ص ٩٤ ج ٢

١٢ وصيته
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

له قوله ولو اختلفوا في مقداره الخ ثم انه اذا اختلفوا في مقدار عرض الطريق المشترك ففي الارض بقدر بقدر حجم النور و
في الواسع بقدر عرض باب الواسع الا عظم باهر تقاعه اى يترك للطريق من السواء بقدر ارتفاع الباب —

وعلا لا سهل وسفله علو قوم كل واحد على حدته وقسم القيمة ولا معتبر بغير ذلك قال

رضي الله عنه وانا عند علي وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله انقسم بالدعوى ان السفلى

يصلح الملاح للعلوم التجاذبية وما، وشرائط الواضحة لا أو غير ذلك فلا يتحقق التعديل إلا بالقيمة

وَمَا يَقُولُ الْقِسْمَةُ بِالدَّاعِ هَلْ لَاصِلٌ لِأَنَّ لَشْرِكَةَ فِي الْمَدْعُوعِ لَا فِي الْقِيَمَةِ فَيَصَارُ إِلَيْهِ مَا امْكُونُ

والمعنى النسوية السكونية في المرافق ثم اختلافها في كيفية القسم بالدفع فقال أبو حنيفة

ذراع من بقل بذراعين من علو قال بويوسف ذراع بذراع قيل اجاب كل منهم على عادة اهل

عصرا واهل بلدة في تفضيل السفلى على العلوا استواهما وتفضيل السفلى مرة والعلوا اخرى وقيل

هو اختلاف معنى قولك حليفة ثم ان منفعته السفل كقولك

فوائد العلو منفعة العلو لا تبقى بعد فناء السفلى كذا السفلى فيه منفعة البناء السكنى في العلو السكنى

لا غيرة الا يمكنه البناء على علوه الارضاء صاحب السفلى فيعتبر راعا منه بناء راع من السفلى

ولا يـ يوسف ان المقصود اصل السكينة هما يتساووا فيهما والنفعتان هما اللتان لان لكل واحد منهما

ان يفعل الايض بالآخر على اصل الجهد التي تنفعه تختلف باختلاف الحركة والبر بالاضافة اليهما فلا يمكن
له

التعديل الإلزامية، والقنوكية على قول مجيء، وقوله لا يفتر إلى التفسير تفسير قول أبي حنيفة رحمه الله

مسألة الكتابان يجتمع بمقابلة مائة ذراع من العلو لثلاثة وثلاثون ذراع من البيت الكامل

لان العلوم مثل نصف السفلى ثلثة وثلثون وثلث من السفلى ستة وستون وثلثان من العلو ومئة
الذى في البيت الاول
المجدد

ثلاثة وثلاثون ذراعاً من العلو فبلغت مائة ذراع تساوى مائة من العلوا بجمد

ويجعل بمقابلة مائة ذراع من السفلى الجرد من البيت الكامل سنة وستون وثلاث

[illegible]

كتاب
القصص

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

لم يصدق على ذلك كالبينة لا يثبت فيفسخ القسمة بعد قوعها فلا يصدق في الحجة فان لم تقم له
 بينة استحقاق الشريك فمن كل منهم جمع بين نصيب التاكل المتك فيقسم بينهما على قدر انصباغهما
 لان النكول حجة في حقها خاصة فيعاملان على انهما قال في الله عنه ينبغي ان لا تقبل دعواه واصلا
 لتناقضه عليه شامري وان قال قد استوفيت حقي اخذ بعضه فالقول قول خصمه مع عينه
 لا يثبت عليه لعصب وهو مذكور ان قال صابغ كذا فله عليه الى ولم يشهد على نفسه
 بالاستيفاء فكذلك شريكه تعالفا ونفي القسمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل بالقسمة قصار
 نظير الاختلاف في مقدار البيع ما ذكرنا من احكام التعالفا فلو اختلفا في التقويم لم يثبت اليه
 لانه نحو الغبن لا معتبر به البيع فكذا في القسمة لو جاز التراضى الا اذا كانت القسمة بقضاء
 القاض الغبن فاحش لان تصرفه مقيد بالعدل ولو اقتصم ادا و اصاب كل واحد طائفة فلدعى
 احدهما بيمينته في الاخرى مما اصابه بالقسمة وانكر الاخر فعليه اقامة البينة لما قلنا وان اقام البينة بوجه
 بينة المتك لانه خارج بينة الحاج تخرج على بينة ذي اليد وان كان قبل الاشهاد على القبض تعالفا
 قداولة اذا اختلفا في الحدود و اقاما البينة يقض لكل واحد بالجزء الذي هو في يد صاحبه
 لما بينا وان قامت لاحدهما بينة قضى له وان لم تقم لواحد منهما تعالفا كما في البيع **فصل قال** و اذا
 استحق بعض نصيبا لحد هما بعينه لم تقسم القسمة عند ابي حنيفة ورجع بحصة ذلك في
 صاحبه قال ابو يوسف فيفسخ القسمة قال رضي الله عنه ذكر الاختلاف في استحقاق بعض بعينه
 وهكذا ذكر في الاسرار والصحيح ان الاختلاف في استحقاق بعض شائع من نصيب احدهما فاما في
 استحقاق بعض بعينه لا تقسم القسمة متبلا لاجماع ولو استحق بعض شائع في الكل تقسم بالاتفاق

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...
 في البيع والشراء...

هذه ثلاثة أوجه لم يذكر قول محمد وذكره أبو سليمان مع أبي يوسف وأبو حفص مع أبي حنيفة هو
 الأصح لأبي يوسف أنه باستحقاق بعض شائع لهم شريك ثالث لها والقسمه بدون رضاه باطلة
 كما إذا استحق بعض شائع في النصيبين وهذا لأن باستحقاق جزء شائع يتعد معنى القسمة
 وهو كالأفراد لا يوجب الرجوع بمحضه في نصيب كل واحد شائعا بغير المعين ولهم أن معنى كالأفراد لا يتعد
 باستحقاق جزء شائع في نصيب واحد هما ولهذا جازمت القسمة على هذا الوجه لا ابتداء بأن كان النصف
 المقدم مشتركا بينهما وبين ثالث والنصف المؤخر بينهما لا شركة لغيرهما فاستمعا على أن أحدهما المقدم
 والآخر المؤخر فكذا في الاستحقاق وصار كاستحقاق شئ معين بخلاف الشائع في النصيبين لأن لو بقيت القسمة
 لتصرف الثالث بتصرف نصيبه النصيبين ما ههنا لأضر واستحقاقا فافترقا وصورة المسألة إذا كان أحدهما
 الثالث المقدم من الدار والآخر الثلثين من المؤخر وقيمتها سواء ثم استحق نصف المقدم فتمت هما
 أن شمل نقض القسمة دفعا لعل التشخيص أن شاء مرجع على صاحب ربع مافي يد من المؤخر
 لأنه لو استحق كل المقدم جمع بنصف مافي يده فإذا استحق النصف جمع بنصف النصف وهو ربع اعتدلا
 للجزء بالكل كإبباع صاحب المقدم نصفه ثم استحق النصف الباقي ربع مافي يده كالأخر عند هما
 لما ذكرنا وسقط خياره ببيع البعض عند أبي يوسف مافي يد صاحبه بينهما نصفان ويضمن
 قيمة نصف ما باع لأصاحبه لأن القسمة تنقلب فاسدة عنده والمقبوض بالعقد الفاسد ملك
 فنقل البيع فيه وهو مضمون بالقيمة فيضمن النصف نصيب صاحبه **قال** ولو وقعت القسمة
 فظهر في التركة دين محيط بركة القسمة لأنه يمنع وقوع الملك للوارث وكذا إذا كان
 غير محيط لتعلق حق الغرماء بالتركة لا إذا بقي من التركة ما يفي بالدين

كتاب
القسمة

(القيمة ٤١٨) وفي استحقاق بعض معين في أحد النصيبين أرفقها جميعا لا تنقض القسمة بالاتفاق وفي استحقاق
 شئ شائع في النصيبين تنقض القسمة بالاتفاق وفي استحقاق بعض شائع في أحد النصيبين لا تنقض القسمة عند
 أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف والأصح قول أبي حنيفة ١٢ ص ٢٢ ٤

له والبعض من لقيا أو لا لقيا بقية ١٠ لا غير أو مع أرض أربع لطلبة ١٠ شرح الجملة لتعليم ص ٧٥٩ ومن النامد يقصد دل بحتم
على الأوجه التي تصح فيها المزارعة والتي تفسد أو ثلثا أو صورة تغيبا للأفادة وهو هذا (بقيد ٢٧٥)

قال ولو كان البلد من قبل الأرض فلا عامل أجور مثله لا يزداد على مقدار ما اشترك فيه من ضريبة

الزيادة وهما عند حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله قال محله أجرو مثله بالغاما بلغ لا يستوفى

NYC

۱۴۰۲/۰۵/۰۵

۱۴۰۲/۰۵/۰۵

يُباس ولومات دلا ارض قبل المزاغة بعد ما كوي الارض وحقن الانهار المنقط

إلى العلم والبرع ولا شيء للعامل بمقابله ما عجل كالمبينه ان شاء الله تعالى واذا

الحق صااحب الارض فاجتنب البيع بها فباع جاز كما في الاجارة وليس له ان يار
 كذا في الاموال

لأنها تكتسب لأن المنافع العامة تقوم بالعقد فهو انما قومنا كالحراج فاذا انعد

زراع ولا يستحصدهم في الأرض في الدين حتى يستحصدهم الزرع لان في البيوت
والذين على رب الأرض قبله

رأهون من لا بطل ويخرج القاض من الحبس ان كان حبسه بالدين لا
 المالكه رزق

ظلموا وحبسوا العظمى **قال** واذ انقضت مدة الزراعة والزرع لم يترك
اب الارض ۱۲ ای القدری ۱۳ یعنی

صبيبه من الارض المستحصه والثفقه على الزرع عليها على مقدار
 الزرع الزرع الزرع

لكن فتيحة الريح باجور المثلث ^{في} المنظور من الجانبين فيصار اليه وانما كان
 رب الارض ووزارعه

قلنته بانتها، المدق وهذا عمل في المال المشرك وهذا بخلاف ما إذا
 انفق

حيث يكون العمل في على العامل لان هناك ابقينا العقد في مدد والعقد

ههنا العقد الثاني فلم يكن هذا البقاء ذلك العقد فلم يختص العام

حق احدیها بغیر اذن صاحبیه و اگر القاضی فهمد متطوع است که لا کراهیه له و اگر غیر اموال القاضی

على النرج به لا يمكن له ذلك لان فيه اضرارا بالمزراع ولو اراد

لِلصَّاحِبِ الْأَرْضِ أَقْلَعَ الزَّرْعَ فَيَكُونُ بَيْنَكُمَا أَوْ أُعْطِيَ قِيمَةً

جملہ
کتاب
الزراعت

[illegible]

(البقية ٤٢٦) مشترك بينهما وينبغي للأمار ان يصدق بالفضل من نصيبه ولو كان رب الارض سقاه وقام عليه
حتم ثبت كان له ذلك لانه لم سقاه نقدا استعمله فان كان لتلك الحيات قحمة كان عليه ضمها والا مثله.

فذلك على ما لا يخفى انما هي العقد لما عزمها على الفصل والجداد بسرا فصار كما بعد الادراك والله اعلم

كتاب المساقاة

قال بوحيفة رحمه الله تعالى في المساقاة لا يخرج من المهر باطلة وقال جاثرة اذا ذكر ملة معلومة وسمى جز من الثمر

مشاعا والمساقاة هي المعاملة في الاشجار والكلاب فيهما كالكلاب في الارعة وقال الشافعي للمعاملة

جاثرة ولا يجوز الزراعة لا تبع للمعاملة لان الاصل في هذه المضاربة والمعاملة اشبه بها كان فيه

شركة في الزايدة دون الاصل في الزراعة لو شرط الشركة فالمرج ولانها بان شرط رفعه من راسل الخراج

يفسد فجعنا المعاملة اصلا وجوزنا الزراعة تبعها كالشركة في بيع الارض والمنقول في وقف

العقار وشرط المدة قياسا في الجاهل مع كافي الزراعة وتلك الاستحسان في المدين المدة

يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان المهر لا راكمها وكم معلوم وقسمها بطاوت في مثل فيها ما هو للثبوت

واذا اكد البلاء في اصول رطوبة في هذا بمنزلة الادراك الثامان له نهاية معلومة فلا يكسر طريان

المدة بخلاف الربح لان ابتداءه يختص كغيره فيما وصيها في المدة لا تتماثل عليه فتد على الجاهل

وتجلا ما اذا دفع اليه ثم ساقا فلو لم يبلغ المهر معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت

بقوة الاراضى وضعها متفاوتا فاحشا وتجل ما اذا دفع فخيلا او اصول رطوبة على ان يكون على

او اطلق في الرطوبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا عما تنمو ما وكس في الارض

فجهلت المدة وكس شرط تسمية الجز مشاعا لما يتا في الزراعة اذ شرط جزء معين يقطع

الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتماثل له لا يخرج المهر فيها فسلك المعاملة لغوات لله فهو

الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ المهر فيها وقد يتلوه عنها جازت لان لا يتيقن

هذا الكتاب من كتب المساقاة وهو من كتب الفقه في المال والبيع والمضاربة والمعاملة في الاشجار والكلاب فيهما كالكلاب في الارعة وقال الشافعي للمعاملة جاثرة ولا يجوز الزراعة لا تبع للمعاملة لان الاصل في هذه المضاربة والمعاملة اشبه بها كان فيه شركة في الزايدة دون الاصل في الزراعة لو شرط الشركة فالمرج ولانها بان شرط رفعه من راسل الخراج يفسد فجعنا المعاملة اصلا وجوزنا الزراعة تبعها كالشركة في بيع الارض والمنقول في وقف العقار وشرط المدة قياسا في الجاهل مع كافي الزراعة وتلك الاستحسان في المدين المدة يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان المهر لا راكمها وكم معلوم وقسمها بطاوت في مثل فيها ما هو للثبوت واذا اكد البلاء في اصول رطوبة في هذا بمنزلة الادراك الثامان له نهاية معلومة فلا يكسر طريان المدة بخلاف الربح لان ابتداءه يختص كغيره فيما وصيها في المدة لا تتماثل عليه فتد على الجاهل وتجلا ما اذا دفع اليه ثم ساقا فلو لم يبلغ المهر معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الاراضى وضعها متفاوتا فاحشا وتجل ما اذا دفع فخيلا او اصول رطوبة على ان يكون على او اطلق في الرطوبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا عما تنمو ما وكس في الارض فجهلت المدة وكس شرط تسمية الجز مشاعا لما يتا في الزراعة اذ شرط جزء معين يقطع الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتماثل له لا يخرج المهر فيها فسلك المعاملة لغوات لله فهو الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ المهر فيها وقد يتلوه عنها جازت لان لا يتيقن

هذا الكتاب من كتب المساقاة وهو من كتب الفقه في المال والبيع والمضاربة والمعاملة في الاشجار والكلاب فيهما كالكلاب في الارعة وقال الشافعي للمعاملة جاثرة ولا يجوز الزراعة لا تبع للمعاملة لان الاصل في هذه المضاربة والمعاملة اشبه بها كان فيه شركة في الزايدة دون الاصل في الزراعة لو شرط الشركة فالمرج ولانها بان شرط رفعه من راسل الخراج يفسد فجعنا المعاملة اصلا وجوزنا الزراعة تبعها كالشركة في بيع الارض والمنقول في وقف العقار وشرط المدة قياسا في الجاهل مع كافي الزراعة وتلك الاستحسان في المدين المدة يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان المهر لا راكمها وكم معلوم وقسمها بطاوت في مثل فيها ما هو للثبوت واذا اكد البلاء في اصول رطوبة في هذا بمنزلة الادراك الثامان له نهاية معلومة فلا يكسر طريان المدة بخلاف الربح لان ابتداءه يختص كغيره فيما وصيها في المدة لا تتماثل عليه فتد على الجاهل وتجلا ما اذا دفع اليه ثم ساقا فلو لم يبلغ المهر معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الاراضى وضعها متفاوتا فاحشا وتجل ما اذا دفع فخيلا او اصول رطوبة على ان يكون على او اطلق في الرطوبة نفسها المعاملة لانه ليس لك نهاية معلومة لا عما تنمو ما وكس في الارض فجهلت المدة وكس شرط تسمية الجز مشاعا لما يتا في الزراعة اذ شرط جزء معين يقطع الشركة وان سمي في المعاملة وقتا يتماثل له لا يخرج المهر فيها فسلك المعاملة لغوات لله فهو الشركة في الخارج ولو سمي بمدة قد يبلغ المهر فيها وقد يتلوه عنها جازت لان لا يتيقن

بذلك في حصة العامل من الثمر لانه ليس له الحق في الثمر بغير حق قد بينا نظيره في المزارعة ولو مات العامل
فلورثته ان يقوموا عليه ان كره رب الارض لان في النظر الجاهل فان اراد ان يضر موه بغير اكل
صاحب الارض بغير الخيارا الثلاثة التي بيناها وان اجابها فاختار لورثة العامل لقيامهم
مقامه وهذه خلافة في حق ماله وهو ترك الثمار على الاشجار الى وقت ادراكه لان يكون وراثته في الخيار
فان لم يرثه العامل ان يقوموا عليه كان الخيار في ذلك الى ورثة رب الارض على ما وصفنا قال
واذا انقضت مدة المعاملة والخارج بغير اخضر فله الاول سواء وللعامل ان يقوم عليها
ان يدرك لكن بغير اجر لان الشجر لا يجوز استيجاره بخلاف المزارعة في هذه الاكل الارض يجوز استيجارها
وكذلك العمل كله على عامل ههنا في المزارعة في هذا عليها لانه لما وجب اجور مثل الارض
بعد انتهاء المدة على العامل لا يستحق عليه العمل وههنا لا يجوز ان يستحق العمل لا يستحق قبل
انتهائها قال ونفسه بلا عذر لما بينا في الاجارة وقد بينا وجوه العذر فيها ومن جملتها ان يكون
العامل سارقا يخاف عليه فتر الشفعة التمر قبل الادراك لانه يلزم صاحب الارض ضرر لم يلزمه فيفسخ
ومنها مرض العامل فان كان يضعفه عن العمل كان في الزامه استيجار الاجرة زيادة ضرر عليه يلزمه
فيجعل ذلك عذرا ولو اراد العامل ترك ذلك العمل هل يكون عذرا فيه روايتان تاويل احداهما ان يشترط
العمل ان يكون راجح من دفع ارضه بضاء الى اجل سنين معلومة يغرس فيها اشجارا تكون
لا الارض والشجر بين رب الارض والغارس نصين لم يخرج من ذلك لاشترط الشركة فيما كان حاصلا قبل
الشركة لا يعمل جميع الثمر والغرس لرب الارض والغارس قيمة غرسه واجرم مثله فيما عمل لانه
في معنى قضيض الطمان فهو استيجار ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان فيفسد
(لحقية ٤٣٠) على العمل الى ان تنضج الثمر ولا يسوغ لورثة المتوفى منعه وازامات العامل فزارته
مكونا لما قامه فان شاء دارم على العمل ولا يسوغ لصاحب الاشجار منعه ١٢

كتاب المساقاة

(لحقية ٤٣٠) على العمل الى ان تنضج الثمر ولا يسوغ لورثة المتوفى منعه وازامات العامل فزارته
مكونا لما قامه فان شاء دارم على العمل ولا يسوغ لصاحب الاشجار منعه ١٢

له قوله: ذبيحة المسلم، والكذب حلال الخ. الاول ان لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم الا لفورة كما في الفتح على هذا
يؤمر على الحكام في ديارنا ان يمنعهم من الذبح لان الفصاري في زماننا الصرح (بقية ٤٣٣)

الحرم من الصيد وكذا لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم

قال والحرم يعني من الصيد وكذا لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم

قال وإن ترك الذابح التسمية عمدا فالذبيحة
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم

ولهذا قال أبو يوسف وسلفه للشافعية ومالك بن أنس ومالك بن أنس ومالك بن أنس
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم

الحرم من الصيد وكذا لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم

الحرم من الصيد وكذا لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم
 أي أقدمه في معنى هذا القيد لا يولد ما ذبح في الحرم من الصيد والاطلاق في الحرم ينتظم

اذ لو اريد به تجر بالمحاجة وظهر لا يقياد وارتفع الخلاف في الصلة الاولى الاقامة في حق النبا ^ص
 وهو معذور لا يدل عليها في حق العامة ولا عدروا وماراه محمول على حالة النسيان ثم التسمية ^{حالة}
 في ذكاة الاختيار تشترط عند الذبح وهو على المذبح وفي الصيد تشترط عند ارسال الرمي وهو ^{حالة}
 على الالة لان مقتضى الاول انه في الثاني الرمي الا ارساله ولا صابة فيشترط عند فعله عليه حتى ^{الصيد التسمية}
 اذا ذبح شاة وسمى في غير هاتيك التسمية لا يجوز ولو لم يصب غيره حل وكذا في ارسال ^{او ذبحه}
 ولو ذبح شاة وسمى في الشفرة في ذبح باخرى اكل ولو سمي على سهم ثم في غيره صيد لا يوجب ^{لوجود التسمية على الذبح}
 ويكره ان يذبح مع اسم الله تعالى غيره وان يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان هذه ثلث مسائل ^{سنة محمد في الكتاب}
 احد ههنا ان يذبح موصولا لا معطوفا فيكره ولا تحرم الذبيحة وهو المراد بما قال في نظيره ان يقول بسم الله ^{في الذبح}
 محمد رسول الله لان الشكر له لا يوجد فلهذا لا يذبح واقفاله لانه يكره لوجود القرآن صورة في تصور ^{اي غير الله}
 بصورة المحرم والثانية ان يذبح موصولا على وجه العطف والشكر بان يقول بسم الله واسم فلان ^{ان اذ ذبح}
 او يقول بسم الله وفلان او بسم الله ومحمد رسول الله بكسر الهمزة لانه اهل به لغدا الله ^{ان اذ ذبح}
 والثالثة ان يقول مفصولا عنه صورة ومعنى بان يقول قبل التسمية وقبل ان يضع الذبيحة ^{ان اذ ذبح}
 او بعدة وهذا لا بأس به لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل ^{اي بعد ان يضع الذبيحة}
 هذه عن امة محمد فمن شبهة لك بالوحداية ولي بالبلاغ والشرط هو الذكر الخالص المجد على ^{الذبح}
 ما قال بن مسعود رضي الله عنه جرد والتسمية حتى لو قال عند الذبح اللهم اغفر لي لا يحل ^{قلت غريب}
 لانه دعاء وسؤال ولو قال الحمد لله او سبحان الله يريه التسمية حل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد ^{بدل بسم الله}
 لله لا يحل في اصح الروايتين لانه يريد به الحمد لله على نعمة دون التسمية

كتاب
 في بيان ما يجب في الذبح
 من شرائط
 وقيل في بيان ما يجب في الذبح
 من شرائط
 وقيل في بيان ما يجب في الذبح
 من شرائط

ومائة اوله لالس عند الذبح وهو قوله بسم الله والله اكبر منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما
 في قوله تكافا ذكر اسم الله عليها صواب **قال** والذبح بين الحنك واللثة وفي الجامع الصغير عباس
 بالذبح في الحنك كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللثة والحنك
 ولا نه جمع الخمر والعرو في فصيل بالفعل فيما نهاره على ابلغ الوجوه فكان حكمه الكل سواء **قال**
 والعرو التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم والمرى والودجان لقوله عليه السلام في الذكاة ما بين
 وهي اسم جمع واقله الثلث في تناول المرى والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء بالخلقوم والمرى
 الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الخلقوم فيثبت قطع الخلقوم باقتضاء ظاهر ما ذكرنا من
 مالئكم ولا يجوز الاكثر منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها اكل لكل وان قطع اكثرها اكل لكل
 عن حنيفة رحمه وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين **قال** ضاع عنه هكذا ذكر القائل
 الاختلاف في مختصه والمشهور في كتب مشايخنا رحمه الله ان هذا قول ابو يوسف حدة وقال في
 الجامع الصغير ان قطع نصف الخلقوم ونصف المرى يوجب كل ان قطع الاكثر من ذلك في الخلقوم قبل اكل
 ولو نجا خلافا واختلاف الرواية في الاصل في حنيفة رحمه اذا قطع الثلث في شكله لم يوجب كل في ابو يوسف
 الا نخرج الى ما ذكرنا عن محله انه يعتبر اكل كل فرد وهو رواية على حنيفة رحمه لان كل فرد منها اكل نصف
 لا نقصا له عن غيره ولو ورد الامر بقرنيه فيعتبر اكل كل فرد منها او كما يوسفه ان المقصود من قطع الودجين
 انها الدم فينبط حد هما على اكل كل واحد منهما مخرج ماله اما الخلقوم يخالف المرى فانه يجرى على علة المساء
 والمرى يجرى على نفس فلا بد من هما ولا في حنيفة رحمه ان الاكثر يقوم بمثل الكل في كثير من الاحكام واتى ثلث قطعها
 فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود بقتل بها وهو انها في الدم المسفوح والتوجيه
 اي بالكلية

قوله في قوله تكافا ذكر اسم الله عليها صواب **قال** والذبح بين الحنك واللثة وفي الجامع الصغير عباس
 بالذبح في الحنك كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللثة والحنك
 ولا نه جمع الخمر والعرو في فصيل بالفعل فيما نهاره على ابلغ الوجوه فكان حكمه الكل سواء **قال**
 والعرو التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم والمرى والودجان لقوله عليه السلام في الذكاة ما بين
 وهي اسم جمع واقله الثلث في تناول المرى والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء بالخلقوم والمرى
 الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الخلقوم فيثبت قطع الخلقوم باقتضاء ظاهر ما ذكرنا من
 مالئكم ولا يجوز الاكثر منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها اكل لكل وان قطع اكثرها اكل لكل
 عن حنيفة رحمه وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين **قال** ضاع عنه هكذا ذكر القائل
 الاختلاف في مختصه والمشهور في كتب مشايخنا رحمه الله ان هذا قول ابو يوسف حدة وقال في
 الجامع الصغير ان قطع نصف الخلقوم ونصف المرى يوجب كل ان قطع الاكثر من ذلك في الخلقوم قبل اكل
 ولو نجا خلافا واختلاف الرواية في الاصل في حنيفة رحمه اذا قطع الثلث في شكله لم يوجب كل في ابو يوسف
 الا نخرج الى ما ذكرنا عن محله انه يعتبر اكل كل فرد وهو رواية على حنيفة رحمه لان كل فرد منها اكل نصف
 لا نقصا له عن غيره ولو ورد الامر بقرنيه فيعتبر اكل كل فرد منها او كما يوسفه ان المقصود من قطع الودجين
 انها الدم فينبط حد هما على اكل كل واحد منهما مخرج ماله اما الخلقوم يخالف المرى فانه يجرى على علة المساء
 والمرى يجرى على نفس فلا بد من هما ولا في حنيفة رحمه ان الاكثر يقوم بمثل الكل في كثير من الاحكام واتى ثلث قطعها
 فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود بقتل بها وهو انها في الدم المسفوح والتوجيه
 اي بالكلية

قوله في قوله تكافا ذكر اسم الله عليها صواب **قال** والذبح بين الحنك واللثة وفي الجامع الصغير عباس
 بالذبح في الحنك كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللثة والحنك
 ولا نه جمع الخمر والعرو في فصيل بالفعل فيما نهاره على ابلغ الوجوه فكان حكمه الكل سواء **قال**
 والعرو التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم والمرى والودجان لقوله عليه السلام في الذكاة ما بين
 وهي اسم جمع واقله الثلث في تناول المرى والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكتفاء بالخلقوم والمرى
 الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الخلقوم فيثبت قطع الخلقوم باقتضاء ظاهر ما ذكرنا من
 مالئكم ولا يجوز الاكثر منها بل يشترط قطع جميعها وعندنا ان قطعها اكل لكل وان قطع اكثرها اكل لكل
 عن حنيفة رحمه وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين **قال** ضاع عنه هكذا ذكر القائل
 الاختلاف في مختصه والمشهور في كتب مشايخنا رحمه الله ان هذا قول ابو يوسف حدة وقال في
 الجامع الصغير ان قطع نصف الخلقوم ونصف المرى يوجب كل ان قطع الاكثر من ذلك في الخلقوم قبل اكل
 ولو نجا خلافا واختلاف الرواية في الاصل في حنيفة رحمه اذا قطع الثلث في شكله لم يوجب كل في ابو يوسف
 الا نخرج الى ما ذكرنا عن محله انه يعتبر اكل كل فرد وهو رواية على حنيفة رحمه لان كل فرد منها اكل نصف
 لا نقصا له عن غيره ولو ورد الامر بقرنيه فيعتبر اكل كل فرد منها او كما يوسفه ان المقصود من قطع الودجين
 انها الدم فينبط حد هما على اكل كل واحد منهما مخرج ماله اما الخلقوم يخالف المرى فانه يجرى على علة المساء
 والمرى يجرى على نفس فلا بد من هما ولا في حنيفة رحمه ان الاكثر يقوم بمثل الكل في كثير من الاحكام واتى ثلث قطعها
 فقد قطع الاكثر منها وما هو المقصود بقتل بها وهو انها في الدم المسفوح والتوجيه
 اي بالكلية

باق النصار

31

...

في خروج الروح لانه لا يجئى بعد قطع حجر علة نفس الطعام
 تحترق عن زيادة التعذيب بخلافه اذا قطع النصف لان الك
 بجانب الحرمة **قال** ويجوز الذبح بالطرف واليسن القرن
 يكره هذا الذبح وقال لشافعية للذبح ميتة لقوله عليه
 ما خلا الطرف واليسن فاجتمع على الجبشة ولانه فعل غير م
 المنزوع ولنا قوله عليه السلام انه لم يمسك في يده اقل ولا
 غير المنزوع فان الجبشة كانوا يفعلون ذلك ولانه اذ
 وهو اخراج الدماء وصار كالجزء الحديدي بخلاف غير المنزوع
 وانما يكره لان فيها استعمال جزء الادنى ولان فيه اع
قال ويجوز الذبح بالليطة والمرتقة وكل شئ انحرالد م الا
 بها ميتة لما بينا ونص محمد في الجامع الصغير على تخمينه
 نصا يمتاط في ذلك فيقول في الحل لا بأس به وفي الحرمة
 ان يحذر الذبح شفرته لقوله عليه السلام ان الله كتب
 القتل وان اذبحته فاحسنوا الله بجمعة ولتجد احدكم شفرته
 شعبة الشفرة لما روى عن النبي عليه السلام انه رأى ج
 لقد حذر ان يقيم امواته ملاحدة مما قبل **تصحيحا**
 كره ذلك وتوكل في بيعته وفي بعض النسخ قطع مكان بل
 كره ذلك وتوكل في بيعته وفي بعض النسخ قطع مكان بل

●●●

أما الكراهة فلما روي عن النبي عليه السلام أنه منعه أن يتخف الشاة إذا ذبحت وتفسيره ما ذكرناه وقيل
 أن فيهم إلهاني بعدد ما قلنا
 "لا تخف من إلهاني" أي من
 معناه أن يملأ رأسه حتى يظهر من بطنه وقيل أن يكسر عنقه قبل أن يسكن من الاضطراب وكل
 ذلك مكروه وهذا لأن جميع ذلك وفي قطع الرأس زيادة تغيب الحيوان بلا فائدة وهو منه عنه
 وأما حاصل ما فيه زيادة أيا لا يحتاج إليه الذكاة مكروه ويكره أن يجزأ يريده بعده برجله
 إلى المذبح وأن يتخف الشاة قبل أن تتردد يغني تسكن من الاضطراب وبعد ذلك فلا يكره التخمع والشيخ لا
 يكون

له قوله وله انفاصل في الحياة الخ الفقرة على قول ابي خزيمة تحية استا - اليه دعا - المراجعة كما علمت من صحيفة وقد افقت
المتمن على هذا »

قال ولا ياكل الا بقع الله
 الدجاجة وعن ابو يوسف انه
 وقد اكلها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والنبور والكشرات كلها
 الا في ١١ دواب منها
 حين سألته عن كلبه وهو
 الكشرات ولهذا لا يجب على المجرى
 قال ولا يجوز اكل الجرذ
 اي القدرى ١٢
 وسلم عن كحول الخيل
 الحول كراهية يوم خيبر
 ١١ اوزن
 ومحمد والشياطين هم لله لا با
 عن كحول كراهية وآذن
 وزينة خرج خرج الامتناد
 ١٢ القول
 يادنا هولو كراهية الاله اربا
 نم ١٢ فرس ١١ ترسانية
 وتحدث جابر معارفين
 كراهية تنزيه وآذن
 ١٥ اعطى
 باكل الارنب لاني عليه
 اربب بالفتح ذكر كرش ١٢ م
 السباع لا من اكله الجيرة فاشبه
 لا تجعل فيها اما الا دمي فخر متعة
 ١٢ ١٢

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجاسة فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كمن يطهر
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع فيه غير اكل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شجر

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجاسة فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كمن يطهر
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع فيه غير اكل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شجر

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجاسة فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كمن يطهر
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع فيه غير اكل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شجر

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجاسة فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كمن يطهر
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع فيه غير اكل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شجر

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجاسة فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كمن يطهر
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع فيه غير اكل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شجر

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجاسة فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كمن يطهر
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع فيه غير اكل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شجر

في جميع ذلك لا يثبت في اباحة اللحم صلافة طهارة وطهارة الجمل تبعاً ولا تتبع بدن الاصل صلافة الجوى
 ولنا ان كفاة مؤثرة في ازالة الرطوبة والما السائلة والنجاسة ومن انت الجمل النجاسة فان ذلك طهر كفاة الدباغ
 وهذا حكمه مقصود في الجمل كالتناول في اللحم فعل الجوى على ما في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر كمن يطهر
 حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد خلافاً لهل يجوز ان يقع فيه غير اكل قيل لا يجوز اعتبار ابالا كل قيل
 اي شجر

لله قوله ويكره الطافي فيه الجور من محبته اذا انحسر الماء عن بعضه فان كان رأسه في الماء فما لا يؤكل وان كان ذنبه في
 الماء اكل اذ هذا سبب لموته وفي الفتاوى الصغرى اذا وجد السمك ميتاً على الماء ولطنه من فوق لم يؤكل لانه
 طاف وان كان ظهره من فوق اكل ١٢ مجمع الاخير ص ٥١٤

لا نه صيد البر لهذا يجب على المحرم بقتله جزاء يلقى به فلا يحل الا بالقتل كما في سائرهم والمجزة عليه
 ما هو بينا وتسل على فضائله عند الكراد يا خذ الرجل من الارض فيها الميت وغيره فقال
 كله كله وهذه اعم من فصاحتها دل على اباحته وان مات حنفاً فله بقتل السمك اذا مات من غير
 اذ لا فاختصناه بالنص والورد في الاصل في السمك عندنا انه اذا مات باقية يحل كما لما خوذ
 واذا مات حنفاً من غير اذ لا يحل كالطاف وتسمي عليه فروع كثيرة بينها ما في كتاب المنه
 وعند التام انهم لم يوردوا على ما تمها اذا قطع بعضها فاحل يحل اكل ما بين وما بقي لان موته
 باقية وما بين من الحيوان ميتا ميتته حلال وفي الموت بالحكم والبرايان والله اعلم بالصواب

كتاب الاضحية

قال الاضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم ومسلم يوم لا ضحية عن نفسه على له الصغار اما الوجوب
 فقول حنيفة ومحمد في ذوات النعمان والروايتين على يوسف جميعاً انهما سنة ذكر في الجوامع
 وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي ان على كل في حنيفة مرة واجبة وعلى قول يوسف في سنة
 مؤكدة وهكذا ذكر بعض المشايخ الاختلاف وجه السنة قوله عليه السلام من اذنان يضحى منكم
 فلا يلغى من حره وظافه شيئا والتعليق بالارادة منافي للوجوب لانها لو كانت واجبة على المملوك
 لوجب على السارق ان يضحى لا يختلفان في الوطأ للمالية كالزكاة وصار كالعتبة ووجه الوجوب قوله
 عليه السلام من جده سنة ولم يضح فلا يقرب من صلاتنا ومثل هذا الوعيد لا يلحق بفرك غيلا والواجب
 ولا تقربية يضاد اليها في اي حال ولا ضحى وذلك يوجب بالوجوب ان الاضحية للاقتصاص
 وهو الوجوب والوجوب هو المفضل الى الوجوب ظاهر بالنظر الى الجسد غير ان الاداء يختص باسباب يشق

له قوله كتاب الاضحية التي وجهتنا في ذلك قوله تعالى فصل لربك واعتمر واخر الاضحية والامر ليقضي الوجوب... في قوله عليه
 السلام ضحوا امره قوله ناخا سنة ابيكم ابراهيم اى طه يفته فالتة الطهقة في الدين وذلك لا ينفى الوجوب (بقية ٤٤٢)

[illegible]

قاضي خان
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

وكان التأخير احتمال التشاغل عن الصلوة ولا يحل للتأخير حتى الفجر ولا صلوة عليه ما عدا هذه
على مالك الشافعي رحمهما الله في حق الجواز بعد الصلوة قبل شراها ما لم يتركها ذلك مكان الاضحية
حتى لو كانت في السواد وفي الصلوة في النقص الفجر ولو كان على العكس لا يجوز الا بعد الصلوة وحيل
اذا اراد التعجيل ان يبعث بها الخراج للصلوة حتى يحلها كماله الفجر وهذه الاية تشبه الزكوة من حيث
انها تنسقط بهلاك المال قبل مضيها بالزكوة بهلاك النصاب فيعتبر في الضرر مكان المحل كما كان
الفاعل اعتبارا بها بخلاف صدقة الفطر فلا تنسقط بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم الفطر
ولو فسخ بعد ما صلى اهل المسجد للصلاة هل كجوازها اجزاء استحسانا لانها صلوة معتبرة حتى
لو كتفوا بها اجزا ثم كذا على هذا عكسه وقيل هو جائز قياسا واستحسانا قال وهي جائزة

في ثلثة ايام يومه النحر ويومان بعده وقال الشافعي ثلثة ايام بعده لقوله عليه السلام ايام التشرى
كلها ايام ذبح قلنا ما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم انهم قالوا ايام النحر ثلثة ايامها ولها وقد
قالوه سماعا لان الراي لا يمتد الى المقادير وفي الاخبار تعارض فلخذنا بالمتيقن وهو لا قبل بطلانها
اولها كما قالوا لان فيه مسارا على الاداء الفرية وهو لا يصلح للمعارض ويجوز الذبح في لياليها
الا انه يكره لاحتمال الغلط فظهر الدليل في ايام النحر ثلثة اياما للتشرى ثلثة والكل بمضيه باربعة ولها
نحو لا غير اخرها تشرى لا غير والتوسطان شرقي ومشرقي وكنتيجة فيها افضل من التصديقين الاضحية
لانها تقع واجبة اوسنة والتصدق تقطع محض فضل عليه لانها تفوت بفوت وقتها والصدقة
تؤتي بها في الاوقات كلها فنزلت منزلة الطواف والصلوة في حق الافاق وكولم يضحح
مضت ايام النحر ان كان او جبه على نفسه او كان فقيرا او قد اشترى الاضحية

قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

قليلًا قليلًا فاذا رآته من موضع أعلم على ذلك المكان ثم تشد عينها الصحيحة

(بقية ٤٤٤) فلا يلزمه الا التضيحية بشاة واحدة ومن الشائخ من قال لا يلزمه الا التضيحية بشاة واحدة لان هذه الصيغة حقيقة لا اخبار فيكون اخبارا عارضا وجب عليه بايجاب الشرع فلا يلزمه التضيحية باخرى (بقية ٤٤٥)

۱۵۰

(لقية ٤٤٦) مراراً بما وكنا لك لوفال ذلك وهو معسر ثم السير في أيام الخريف عليه أن يضي بشاين لأنه لم يكن
وتحذ النذر الصحية واجبة عليه فلا يحتمل الاخبار فيحمل على الحقيقة الشرعية وهو الانشاء فوجب عليه (لقية ٤٤٨)

يتصدق بتلك القيمة لا تعادله عن اللحم فصار كما لو باع ضميته وهذا لان التضحية لما وقعت

٥٤
 قضى بها ضمن قيمتها و اجاز عن اضميتها لانه ملكها بسابق الغصب بخلاف ما لو ادع
 بعد ضمان وكما استند اليه
 اي الموعود الموعود
 شاه قضى بها لانه يضمنه بالذبح فلم يثبت الملك له الا بعد الذبح والله اعلم

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

قَالَ عَالَمٌ بِطَلَقِ عَلَيْهِ لَفْظَ الْحَرَامِ عَنْ حَيْفَةِ وَالْبِ يَسْفِرُ أَنَّهُ إِلَى الْحَرَامِ قَرِيبٌ وَهُوَ لِيَشْتَمِلَ عَلَى فُضُولِ
أَوْ مَكْرَهٍ فِي أَنْ تَأْكُلَ مَا تَحْتَ الْقَاعِ مَا كَانَ رِجَالًا

ومحمد بن أبان بن الوليد بن أبي يوسف أنه لا بأس بالتداوى قد بينا هذه الجملة فيما

الأكل الشرعي دهن الطيب في أنية الذهب لفضة لرجال والنساء لقوله عليه السلام

فضة فلم يقبل قال فماذا عنده رسول الله صلى الله عليه وآله ثبت هذا في الشرب فكذا

والمسرفين وقال في الجامع الصغير بكرة ومرادة التحريم ويستوى فيه الرجال والنساء

میرزا محمد علی خان قزوینی

[illegible][illegible]

له قوله فصل في الأكل والشرب الم (تسمية) يكره وضع المحلحة والقصعة على الخنزير ومسح اليدين أو السكين به و
يلقعه بالزيت ولا بأس بالأكل متكفلاً أو ملطشاً الرأس من الخنزير ومن الإسراف أن يأكل وسط الخنزير ويرفع عواشبه
(بقية ٤٥١)

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

والفضة وكذلك ما شبه ذلك كالميك
الزجاج البلور والعقيق
به قلنا ليس كذلك لأنه كان
المفضض عند أبي حنيفة
والستر لمفضض إذا كان في موضع
وفي الستر والسرج موضع الجلوس
مع أبي يوسف في هذا الخلاف
في السيف والمشحذ وحلقة المرأة
والركاب والقفاز كان فضضا وكذلك
فيما يخص قامة التمويه لا ي
مستعمل جميع الأجزاء فيكره كما
تابع لا معتبر بالتتابع فلا يكره كما
في النضر قال ومن سأل أجيلا
أو نضرا في مسلمة وسعه أكله لا
لصدور عن عقل ديني يعتقد
وقوع العمارات وأن كان
في حجة غير الكتابي والمسلم لا

(فقہ ۴۵۰) اویا کل ما استفتح منه الا ان یكون غیرہ یا کل ما ترکہ فلا بأس به کی اختصارہ وغینہ اورین وریف ومن
اکرام الخیران لا یفتقر الی ارام اذا حضر وان لا یمیکل لعمہ سقطت من یدہ مانہا صرف بل ینبغی ان یتبدلی عما (بقیہ ۴۵۲)

قال ويؤخذ من قبل في هذه المسألة والأذن قال ابن القيم رحمه الله تعالى في إحياء علوم الدين

قال ويؤخذ من قبل في هذه المسألة والأذن قال ابن القيم رحمه الله تعالى في إحياء علوم الدين

قال ويؤخذ من قبل في هذه المسألة والأذن قال ابن القيم رحمه الله تعالى في إحياء علوم الدين

في إحياء علوم الدين

في إحياء علوم الدين

(فتاوى ٤٥١) ومن السنن أن لا يأكل وسط القصعة فان البركة تنزل في وسطها وان يأكل من موضع واحد لانه طعام واحد بخلاف فيه الوان الثمار فانه يأكل من حيث شاء لانه الوان بكل ذلك ورد الا انما يسهل رحله اليسرى وينصب اليمنى ولا يأكل الطعام صلبا ولا يشمه ومن الثاني انه لا يكره النقع في الطعام الا باله (فتاوى ٤٥٣)

للاحتياط بالارادة اما التمس في حرج طمخ لو كان اكبر رايه انه كاذب يتوضا به ولا يتيمم للترح جانب
 فلا يميز الاحتياط بالارادة
 الكذب بالتمس وهذا اجاز الحكم فاما الاحتياط يتيمم بعد الوضوء لما قلنا ومنهما الحبل والحرمه
 اي الوضوء وعدم التيمم
 اذ لم يكن فيه زوال الملك وفيها تفاصيل وتفرعات ذكرناها في كفاية المتبحر **قال** ومن دعي
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 الى ولية او طعام فوجد ثمة لبعثا وغناء فلا بأس بان يقعد ويأكل قال ابو حنيفة ربه ابتليت
 الولية قبل طعام العرس ١٢ الغار بالسرايا ١٢
 بهذا مرة فصبرت وهذا لان اجابه الدعوة سنة قال عليه السلام من لم يجبه الدعوة فقد عص
 ابا القاسم فلا يتركها لما اقرنت به من البدعة من غيره كصلوة الجنائزة واجبة الاقامة
 دعوت ١٢ بيان ١٢
 وان حضرته نياحة فان قدر على المنع منهم ان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدي فان كان
 وصليته ١٢ اي ان كان في العرس ١٢ اي ان كان في العرس ١٢
 لم يقدر على منعهم يخرج لا يقعد في ذلك شئ من الدين وفتح باب المعصية على المسلمين والمجرك
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 على حنيفة ربه في الكتاب كان قبل ان يصبر مقتدي ولو كان لك على المائدة لا ينبغي ان يقعد
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 وان لم يكن مقتدي لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا اكله بعد الحضور
 وصليته ١٢ اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 لو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا هم عليه لانه قد لزمه ودلت
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 للسالة على ان الملاحة كلها حرام حتى التلغز بضرب القضيب وكذا قول اي حنيفة ربه
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
فصل في اللبس قال لا يجلب للرجال لبس كحريم النساء
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 لان النبي عليه السلام نهى عن لبس الحرير والديباغ وقال غاييلسه من لا اخلاق له
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 في الاخرة واعمل للنساء بحديث اخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضى الله عنهم
 ما رواه عن الاول ١٢
 منهم على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحته يد به حرير وبالاخرى
 ذهب قال هذان محرمان على كورامته حلال لانا هم ويؤوى حل لانا هم

منه من ثمة لبعثا وغناء فلا بأس بان يقعد ويأكل قال ابو حنيفة ربه ابتليت
 الولية قبل طعام العرس ١٢ الغار بالسرايا ١٢
 بهذا مرة فصبرت وهذا لان اجابه الدعوة سنة قال عليه السلام من لم يجبه الدعوة فقد عص
 ابا القاسم فلا يتركها لما اقرنت به من البدعة من غيره كصلوة الجنائزة واجبة الاقامة
 دعوت ١٢ بيان ١٢
 وان حضرته نياحة فان قدر على المنع منهم ان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدي فان كان
 وصليته ١٢ اي ان كان في العرس ١٢ اي ان كان في العرس ١٢
 لم يقدر على منعهم يخرج لا يقعد في ذلك شئ من الدين وفتح باب المعصية على المسلمين والمجرك
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 على حنيفة ربه في الكتاب كان قبل ان يصبر مقتدي ولو كان لك على المائدة لا ينبغي ان يقعد
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 وان لم يكن مقتدي لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا اكله بعد الحضور
 وصليته ١٢ اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 لو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا هم عليه لانه قد لزمه ودلت
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 للسالة على ان الملاحة كلها حرام حتى التلغز بضرب القضيب وكذا قول اي حنيفة ربه
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
فصل في اللبس قال لا يجلب للرجال لبس كحريم النساء
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 لان النبي عليه السلام نهى عن لبس الحرير والديباغ وقال غاييلسه من لا اخلاق له
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 في الاخرة واعمل للنساء بحديث اخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضى الله عنهم
 ما رواه عن الاول ١٢
 منهم على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحته يد به حرير وبالاخرى
 ذهب قال هذان محرمان على كورامته حلال لانا هم ويؤوى حل لانا هم

منه من ثمة لبعثا وغناء فلا بأس بان يقعد ويأكل قال ابو حنيفة ربه ابتليت
 الولية قبل طعام العرس ١٢ الغار بالسرايا ١٢
 بهذا مرة فصبرت وهذا لان اجابه الدعوة سنة قال عليه السلام من لم يجبه الدعوة فقد عص
 ابا القاسم فلا يتركها لما اقرنت به من البدعة من غيره كصلوة الجنائزة واجبة الاقامة
 دعوت ١٢ بيان ١٢
 وان حضرته نياحة فان قدر على المنع منهم ان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدي فان كان
 وصليته ١٢ اي ان كان في العرس ١٢ اي ان كان في العرس ١٢
 لم يقدر على منعهم يخرج لا يقعد في ذلك شئ من الدين وفتح باب المعصية على المسلمين والمجرك
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 على حنيفة ربه في الكتاب كان قبل ان يصبر مقتدي ولو كان لك على المائدة لا ينبغي ان يقعد
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 وان لم يكن مقتدي لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا اكله بعد الحضور
 وصليته ١٢ اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 لو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا هم عليه لانه قد لزمه ودلت
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 للسالة على ان الملاحة كلها حرام حتى التلغز بضرب القضيب وكذا قول اي حنيفة ربه
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
فصل في اللبس قال لا يجلب للرجال لبس كحريم النساء
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 لان النبي عليه السلام نهى عن لبس الحرير والديباغ وقال غاييلسه من لا اخلاق له
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 في الاخرة واعمل للنساء بحديث اخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضى الله عنهم
 ما رواه عن الاول ١٢
 منهم على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحته يد به حرير وبالاخرى
 ذهب قال هذان محرمان على كورامته حلال لانا هم ويؤوى حل لانا هم

(الفتا ٤٥٤) صورت اخاف وهو محل النهي وكبره السكرت حالة الذكل لانه تشبه بالمجوس ويتعلم بالمعروف وقال عليه السلام

منه من ثمة لبعثا وغناء فلا بأس بان يقعد ويأكل قال ابو حنيفة ربه ابتليت
 الولية قبل طعام العرس ١٢ الغار بالسرايا ١٢
 بهذا مرة فصبرت وهذا لان اجابه الدعوة سنة قال عليه السلام من لم يجبه الدعوة فقد عص
 ابا القاسم فلا يتركها لما اقرنت به من البدعة من غيره كصلوة الجنائزة واجبة الاقامة
 دعوت ١٢ بيان ١٢
 وان حضرته نياحة فان قدر على المنع منهم ان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدي فان كان
 وصليته ١٢ اي ان كان في العرس ١٢ اي ان كان في العرس ١٢
 لم يقدر على منعهم يخرج لا يقعد في ذلك شئ من الدين وفتح باب المعصية على المسلمين والمجرك
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 على حنيفة ربه في الكتاب كان قبل ان يصبر مقتدي ولو كان لك على المائدة لا ينبغي ان يقعد
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 وان لم يكن مقتدي لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا اكله بعد الحضور
 وصليته ١٢ اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 لو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا هم عليه لانه قد لزمه ودلت
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 للسالة على ان الملاحة كلها حرام حتى التلغز بضرب القضيب وكذا قول اي حنيفة ربه
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
فصل في اللبس قال لا يجلب للرجال لبس كحريم النساء
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 لان النبي عليه السلام نهى عن لبس الحرير والديباغ وقال غاييلسه من لا اخلاق له
 اي حرمه في اجمع الاصغر يعني
 في الاخرة واعمل للنساء بحديث اخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضى الله عنهم
 ما رواه عن الاول ١٢
 منهم على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحته يد به حرير وبالاخرى
 ذهب قال هذان محرمان على كورامته حلال لانا هم ويؤوى حل لانا هم

١٨
 ١- وكذلك الاصل يقع قبل مسجما بالمندبل وتماه في الدور المنقوي او البزاني وغيرهما ١٢ الدور من الحصار ٢٣٩ ج ٥

لأن التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرم اللبس حرم الألباس كالخمر الحرام شره حرم شقيقه **قال** وتكروه
 الحرة التي تحمل قميص بها العرق لأنه نوع من تجديد تكبره وكذا التي تمشي بها الوضوء أو يقطر بها وقيل إذا
 كان عن حاجة لا يكره وهو الصحيح وأما يكره إذا كان عن تكبر وتجديد وصار كالترقع في الجلبوس كالألباس
 بأن يربط الرجل في أصبعه أو خاتمه الحيط للحاجة ويسمى ذلك الرتمة والرتمة وكان ذلك من
 عادة العرب **قال** اللهم **شعر** لا يفعنك اليوم أن كتمت بجمعة كثرة ما توصى وتعتاد البرقة
 وقد روي أن النبي عليه السلام أمر بعض أصحابه بذلك ولأنه ليس لما يلبس من الغرض الصحيح وهو

التذكر عند النسيان **فصل** في الوطئ والنظر والمس **قال** ولا يجوز ان ينظر الرجل الا لاجنبية
 الا الى وجهها وكفيها لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها **قال** علي وابن عباس رضي الله عنهما
 ما ظهر منها الكحل والخاتمة والمراد منهما وهو الوجه الكف كان المراد بالزينة المذكورة مواضعها
 وكان في ابداء الوجه الكف ضرورة كما اجتهدت المعاملة مع الرجال خذا واعطاء وغير ذلك وهذا
 تنصيص على انه لا يباح النظر الى القدماء وعن ابي حنيفة رآه انه يباح لان فيه بعض الضرورة
 وعن يوسف رآه انه يباح النظر الى راعيها ايضا لانه قد يبدن منها عادة **قال** فان كان لا يأم
 الشهوة لا ينظر الى وجهها الا كحاجة لقوله عليه السلام من نظروا محاسن امرأة اجنبية
 عن شهوة ضمت في عينه الا انك يوم القيمة فان خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة
 تحذر عن الحرام وقوله لا يأم يدل على انه لا يباح اذا شك في الاشتباه كما اذا علم او كان
 اكبر اياه ذلك ولا يحل ان يمس وجهها ولا كفها وان كان يأم من الشهوة لقيام الحرام وانعدام
 الضرورة والبلوى بخلاف النظر لان فيه بلوى والحرام قوله عليه السلام من مشكك امرأة

[illegible]

ليس بسبيل وضع على كفه بوطيقة وهذا اذا كانت شبهة تشبه ما اذا كانت عذولا شبهة
 فلا يثبت بها وقتيها لانها لا تعدم في الفتنة وقد روي ان ابا بكر رضي الله عنه كان لا يخل
 بعض القائلين كان يسترضيها فيهم كان يصاح العجائز وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه
 استأجر عجمي القمري وكان يفتي رجل في ثقل رأسه وكذا اذا كان شيئا يامن على نفسه وعليها
 لما قلنا ان كان لا يامن عليها لا تمل مصافحتها فيه من التعريض للفتنة والصغيرة اذا كانت
 لا تشبه بياضها والنظر اليها لعدم خوف الفتنة **قال** ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها
 وللشاهد اذا اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها وان كان يشتهي للحاجة الى حيلة حقول الناس
 بواسطة القضاء واداء الشهادة ولكن ينبغي ان يقصد به اداء الشهادة او الحكم عليه لا قضاء
 الشهوة محررا عما يمكنه التفرغ عنه وهو قصد الصبيح واما النظر لتجمل الشهادة اذا اشتهر قيل يباح
 والاصح انه لا يباح لانه يوجد من يشتهر فلا ضرورة بخلاف حاله الا اذا اراد ان يتزوج
 امرأة فلا بأس بان ينظر اليها وان علم انه يشتهيها لقوله عليه السلام فيه ابصرها فانه احكم
 ان يؤدم بينكما وان مقصوده اقامة السنة لا قضاء الشهوة ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع
 المرض منها للضرورة وينبغي ان يعلم انه اذا نظر الى الجنبس اسهل من ان ينظر الى
 يستمر كل عضوها في موضع المرض ثم ينظر في موضع بصره ما استطاع ان يثبت بالضرورة يتقدر
 بقدرها وصار كمنظر الخافضة واحتقان وكما يجوز للرجل النظر الى موضع الاحتقان من الرجل
 لا بد من اداة ويجوز للمريض كذا اللها في الفاحش على ما روي عن يوسف لان اماراة المرض
قال وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا الى ما بين سترته الى ركبته لقوله عليه السلام

الرجل اذا نظر الى رجله لم يثبت بها وقتيها لانها لا تعدم في الفتنة وقد روي ان ابا بكر رضي الله عنه كان لا يخل
 بعض القائلين كان يسترضيها فيهم كان يصاح العجائز وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه
 استأجر عجمي القمري وكان يفتي رجل في ثقل رأسه وكذا اذا كان شيئا يامن على نفسه وعليها
 لما قلنا ان كان لا يامن عليها لا تمل مصافحتها فيه من التعريض للفتنة والصغيرة اذا كانت
 لا تشبه بياضها والنظر اليها لعدم خوف الفتنة **قال** ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها
 وللشاهد اذا اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها وان كان يشتهي للحاجة الى حيلة حقول الناس
 بواسطة القضاء واداء الشهادة ولكن ينبغي ان يقصد به اداء الشهادة او الحكم عليه لا قضاء
 الشهوة محررا عما يمكنه التفرغ عنه وهو قصد الصبيح واما النظر لتجمل الشهادة اذا اشتهر قيل يباح
 والاصح انه لا يباح لانه يوجد من يشتهر فلا ضرورة بخلاف حاله الا اذا اراد ان يتزوج
 امرأة فلا بأس بان ينظر اليها وان علم انه يشتهيها لقوله عليه السلام فيه ابصرها فانه احكم
 ان يؤدم بينكما وان مقصوده اقامة السنة لا قضاء الشهوة ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع
 المرض منها للضرورة وينبغي ان يعلم انه اذا نظر الى الجنبس اسهل من ان ينظر الى
 يستمر كل عضوها في موضع المرض ثم ينظر في موضع بصره ما استطاع ان يثبت بالضرورة يتقدر
 بقدرها وصار كمنظر الخافضة واحتقان وكما يجوز للرجل النظر الى موضع الاحتقان من الرجل
 لا بد من اداة ويجوز للمريض كذا اللها في الفاحش على ما روي عن يوسف لان اماراة المرض
قال وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا الى ما بين سترته الى ركبته لقوله عليه السلام

(بقيّة ٢٥٦) في قسم الآفة والارحم ان عدم كون هذه المشدّة عورة فلهذا لم يثبت في النظر مطلقا لان من الحرة كلمة عورة
 لا يخل بغير الزوج الى شيء منها الا ضرورة الحاجة ونحوها انتهى - اقول هذا هو الاقرب (بقيّة ٢٥٨)

البرهان على صحة ما ذكرناه من أن

لأنه لا ضرورة كما في المحارم بل والقلّة الشبهة في كمالها في الاما، وتفظه المملوكة تنتظم بالضرورة
 والمكاتبه واما الولد لتحقق الحاجة والمستسعاة كالمكاتبه عنه حليفه على ما عرفت
 واما الخافيه والمسافرة معها فقد قيل بلح كما في المحارم وقد قيل لا يباح لعلها للضرورة وفي
 الاكراه لا تزال اعتبار محله في الاصل للضرورة فيهن في ذوات المحارم بحجها الحاجة **قال**
 ولا بأس بان يمتس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتبه كذا ذكر في المختصر واما ايضا
 في الجامع الصغير ولم يفضل قال مشايخنا رحمهم الله يباح النظر في هذه الحالة
 وان اشتبه للضرورة ولا يباح اليقين الشبهة وكان كبريه ذلك لانه نوع استمتع في غير حالة
 الشارع يباح النظر والمسلم شرط الشهوة **قال** واذا حاضت الامه لم تعرض ازارا واحدا ومعناه
 بلغت هذه الما يتبالي الظهر والبطن منها عورة وعن محمد بن احمد اذا كانت تشبه في جامع مثلها
 في كالبالغة لا تعرض ازارا واحدا لوجود الاشياء **قال** والخصة في النظر الى الاجنبية
 كالفصل اقول انشأه رضي الله عنها الخصة، مثله فلا يباح ما كان حراما قبله ولا يباح
 فحل بما يباح كذا الجمبوا لانه يستحق بيان كذا الخنة في الردى من الافعال لانه فحل فاسق
 والحاصل انه يؤخذ فيه بحكم كتاب الله المنزل فيه الطفل الصغير مستثنى بالنص **قال**
 ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك ده
 هو كالمحرّم وهو احد قولين لشافعه في لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهم ولا الحاجة
 متحققه لسنوله عليها من غير استئذان ولنا انه فحل غير محرّم ولا زوج والشبهة
 متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة لانه يعمل خارج البيت

الاستساعة في المحارم بل والقلّة الشبهة في كمالها في الاما، وتفظه المملوكة تنتظم بالضرورة
 والمكاتبه واما الولد لتحقق الحاجة والمستسعاة كالمكاتبه عنه حليفه على ما عرفت
 واما الخافيه والمسافرة معها فقد قيل بلح كما في المحارم وقد قيل لا يباح لعلها للضرورة وفي
 الاكراه لا تزال اعتبار محله في الاصل للضرورة فيهن في ذوات المحارم بحجها الحاجة **قال**
 ولا بأس بان يمتس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتبه كذا ذكر في المختصر واما ايضا
 في الجامع الصغير ولم يفضل قال مشايخنا رحمهم الله يباح النظر في هذه الحالة
 وان اشتبه للضرورة ولا يباح اليقين الشبهة وكان كبريه ذلك لانه نوع استمتع في غير حالة
 الشارع يباح النظر والمسلم شرط الشهوة **قال** واذا حاضت الامه لم تعرض ازارا واحدا ومعناه
 بلغت هذه الما يتبالي الظهر والبطن منها عورة وعن محمد بن احمد اذا كانت تشبه في جامع مثلها
 في كالبالغة لا تعرض ازارا واحدا لوجود الاشياء **قال** والخصة في النظر الى الاجنبية
 كالفصل اقول انشأه رضي الله عنها الخصة، مثله فلا يباح ما كان حراما قبله ولا يباح
 فحل بما يباح كذا الجمبوا لانه يستحق بيان كذا الخنة في الردى من الافعال لانه فحل فاسق
 والحاصل انه يؤخذ فيه بحكم كتاب الله المنزل فيه الطفل الصغير مستثنى بالنص **قال**
 ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وقال مالك ده
 هو كالمحرّم وهو احد قولين لشافعه في لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهم ولا الحاجة
 متحققه لسنوله عليها من غير استئذان ولنا انه فحل غير محرّم ولا زوج والشبهة
 متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة لانه يعمل خارج البيت

له قوله اما الخوة بها والمسافر معها الخ وقد اختلف الشافعي في الحل وعدمه وهاهنا لان صحاحنا ما اتول لكن هذا في
 زمانهم لها سيده من الشارح عن ابن كمال انه لا يباح الا لمة بلح محرّم من زماننا لغلبة اهل الفساد وبه يفتي شافعي
 رد المحتار ص ٢٤٠

[illegible][illegible]

والمراد بالنص الاماء قال سعيد والحسن وغيرهما لا تغتصم سورة النور فاما في الاكاذك دون
جواب عن استدلالات الشافعي اي قوله واما ما بين اي
الذكر قال ويعزل عن امته بغير اذنها ولا يعزل عن زوجته الا باذنها لانه عليه السلام
اي القدر كان منصوصا
عطف
عنه عن العزل عن الحرة الا باذنها وقال لمولى امه اعزل عنها ان شئت وكان الوطى حق الحرة
رواه ابن ابراهيم عن ابن الخطاب
قضاء للشهوة وتخصيلا للولد ولهذا تجوز في الحب والعنة ولاحق للامه في الوطى
فلها ان ينقص حق الحرة بغير اذنها ويستبد به المولى ولو كانت تحت امه غيره
الزوج ١٢ عن ابن يزل منها ١٢ عن يفر ١٢ اي بالمرء
فقد ذكرنا في النكاح فصل في الاستبراء وغیره قال ومن اشترى جارية فانه
لا يقرها ولا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر الي فرجها بشهوة حتى يستبرأها ولا صل فيه قول
عليه السلام في سبائيا او طاسرا لا توطأ الكفالى حتى يضع حملهن ولا الكفالى حتى يستبرأ
بحيضة افاذ وجوب الاستبراء على المولى ودل على السبب في المسبية وهو استحداث
الملك واليد لانه هو الموجود في مود النص في هذه الاحكام فيه لتعرف عن براءة الرحم صيانة للياه
الحترمة عن الاختلاط والانساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل او توهم الشغل
بما محترم وهو ان يكون الولد ثابت النسب فيجب على المشتري لا على البائع ان العلة الحقيقية
ارادة الوطى والمشتري هو الذي يريد به دون البائع فيجب عليه غيدان الارادة امر
مبطن في احكام على دليلها وهو التمكن من الوطى والتكفل اغايبته بالملك واليد
فانصب سببا وادى الحكم عليه تيسيرا فكان السبب استحداث ملك الرقبه
المؤكد باليد وتعدى الحكم الى سائر اسباب الملك كالشراء والهبة
والوصية والميراث والخلع والكتابة وغير ذلك وكذا يجب على المشتري

له قوله، ويعزل عن امته الى النظر لهذا البحث في رد المختار مع مطلب استقاط الحل على مجز

ام لا في الصفحة ٢٧٤١٢

2414

[illegible][illegible]

له قوله من مال الصبي إلى تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات ١٢ مجلة الأحكام العدلية ويغفر منه أن الصبي إذا مات فعلى امرأته عدة الوفاة ١٣

في قوله من الحشمة وقيل بين عينيه وكهما مروى عن النبي عليه السلام في عقر الكا معة
 وفي المعانقة وعن المعانعة وهي المتقبل في ما رواه محمود على ما قبل التخيير في قوله الخلاف في
 المعانقة فالمراد واحد ما اذا كان عليه قبض وجبة فلا بأس بها لا لاجتماع وهو الصحيح قال لا بأس
 بالمصافحة لانه هو المتوارث قال عليه السلام من صافح اخاه المسلم وحرك يده تبارك وتعالى
 ذنوبه **فصل في البيع** قال لا بأس ببيع السرقة وبكره بيع العدة وقال الشافعي
 لا يجوز بيع السرقة ايضا لانه يحبس العين فشابه العدة وجلة الميتة قبل الدباغ وتكلمه منتفع
 لانه يملك في الاراضى لاستكثار الربح فكأن كالا والمال محل للبيع بخلاف العدة لانه ينتفع بها
 مخلوطا ويجوز بيع المخلوط هو المذموم عن محمد وهو الصحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط
 في الصحيح والمخلوط بمنزلة زيت خالطته النجاسة **قال** ومن علم بحجارة ائها لرجل فرأى

ابيعها وقال كونه صاحبها ببيعها فانه يسمعه ان يتبناها ويطلبها لانه اخبر بخبر صحيح
 لا منازع له قول الواحد في المعاملات مقبول على من يصفى كان لما من قبل وكذا اذا قال
 اشترتها منه او يهبها لي وتصدق بها على ما قلنا وهذا اذا كان ثقة وكذا اذا كان
 غير ثقة واكبر رايه انه صادق لان عدالة المخبر في المعاملات غير لازمة للحاجة على
 ما رواه ان اكبر رايه انه كاذب لم يسمع لمان يتعرض بشئ من ذلك لان اكبر الراى يقام
 مقام اليقين وكذا اذا لم يعلم بها فلا يولكن اخبره صاحب اليد بها فلا يولكنه وكذا
 ببيعها واشترها منه والمخبر ثقة قبل قوله وان لم يكن ثقة يعتبر اكبر الراى لان
 اخباره حجة في حقه وان لم يخبره صاحب اليد بشئ فان كان غرضها

في قوله من الحشمة وقيل بين عينيه وكهما مروى عن النبي عليه السلام في عقر الكا معة
 وفي المعانقة وعن المعانعة وهي المتقبل في ما رواه محمود على ما قبل التخيير في قوله الخلاف في
 المعانقة فالمراد واحد ما اذا كان عليه قبض وجبة فلا بأس بها لا لاجتماع وهو الصحيح قال لا بأس
 بالمصافحة لانه هو المتوارث قال عليه السلام من صافح اخاه المسلم وحرك يده تبارك وتعالى
 ذنوبه **فصل في البيع** قال لا بأس ببيع السرقة وبكره بيع العدة وقال الشافعي
 لا يجوز بيع السرقة ايضا لانه يحبس العين فشابه العدة وجلة الميتة قبل الدباغ وتكلمه منتفع
 لانه يملك في الاراضى لاستكثار الربح فكأن كالا والمال محل للبيع بخلاف العدة لانه ينتفع بها
 مخلوطا ويجوز بيع المخلوط هو المذموم عن محمد وهو الصحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط
 في الصحيح والمخلوط بمنزلة زيت خالطته النجاسة **قال** ومن علم بحجارة ائها لرجل فرأى

في قوله من الحشمة وقيل بين عينيه وكهما مروى عن النبي عليه السلام في عقر الكا معة
 وفي المعانقة وعن المعانعة وهي المتقبل في ما رواه محمود على ما قبل التخيير في قوله الخلاف في
 المعانقة فالمراد واحد ما اذا كان عليه قبض وجبة فلا بأس بها لا لاجتماع وهو الصحيح قال لا بأس
 بالمصافحة لانه هو المتوارث قال عليه السلام من صافح اخاه المسلم وحرك يده تبارك وتعالى
 ذنوبه **فصل في البيع** قال لا بأس ببيع السرقة وبكره بيع العدة وقال الشافعي
 لا يجوز بيع السرقة ايضا لانه يحبس العين فشابه العدة وجلة الميتة قبل الدباغ وتكلمه منتفع
 لانه يملك في الاراضى لاستكثار الربح فكأن كالا والمال محل للبيع بخلاف العدة لانه ينتفع بها
 مخلوطا ويجوز بيع المخلوط هو المذموم عن محمد وهو الصحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط
 في الصحيح والمخلوط بمنزلة زيت خالطته النجاسة **قال** ومن علم بحجارة ائها لرجل فرأى

في حق الفاسق لا بد من دليل
 الملك لا بد من دليل
 في حق الفاسق لا بد من دليل
 الملك لا بد من دليل
 في حق الفاسق لا بد من دليل
 الملك لا بد من دليل

الاول لم يشترها حتى يعلم انتقالها الى ملك الثاني لان الاول ليس ملكه وان كان يعرف ذلك له
 ان يشترها وان كان في اليد فاسقا لان الفاسق دليل الملك في حق الفاسق والعدل لم يعارضه
 معارضه لا معتبرا كبر الراي عند وجوه الدليل الظاهر الا ان يكون مثله لا يملك مثل
 ذلك فحينئذ يستحيل ان يشترها ومع ذلك لو اشترها رجلان يكون في سعة من ذلك
 لا اعتماد الدليل الشرعي ان كان الدائم بها عبدا او امه لم يقبلها ولم يشترها حتى يسأل
 لان المالك لا ملك له فيعلم ان الملك فيها الغيرة فان اخبره ان موالة اذن له
 وهو ثقة قبل ان لم يكن ثقة يعتبر كبر الراي ان لم يكن له راي لم يشترها لقيام الحاجر

فلا بد من دليل قال لو ان امرأة اخبرها بثقة ان وجهها الغائب مات عنها او طلقها تلاقا او كان
 غير ثقة وانما يكتب كتاب في وجهها بالطلاق لا تدري ان كان كتابه ام لا الا ان اكبر رايها انه حق
 يعني بعد التخيير فلا بأس بان تعينه ثم تزوج لان لقاطع طار ولا منازع وكذا لو قالت لرجل
 طلقني زوجي انقضت عدي فلا بأس ان يتزوجها وكذا اذا قالت المطلقة الثلاث انقضت عدي
 وتزوجت زوج اخر دخل في طلقها وانقضت عدي فلا بأس ان يتزوجها الزوج الاول وكذا
 لو قالت جارية كنت امه لفلان فاعتقته لان لقاطع طار ولو اخبرها فخير ان اصل النكاح
 كان فاسدا او كان الزوج حينئذ وجهها مرتدا او اخاها من الرضاعة لم يقبل قوله حتى يشهد
 بذلك رجلان رجل وامرأتان كذا اذا اخبره فخير انك تزوجتها وهي مرتدة او اخبرك
 من الرضاعة لم يتزوج باختها واربع سواها حتى يشهد بذلك عدلان
 لانه اخبر بفساد مقلوب والا قد امة على العقد يدل على صحته وانكار فساد

كتاب الكراهية

في حق الفاسق لا بد من دليل
 الملك لا بد من دليل
 في حق الفاسق لا بد من دليل
 الملك لا بد من دليل
 في حق الفاسق لا بد من دليل
 الملك لا بد من دليل
 في حق الفاسق لا بد من دليل
 الملك لا بد من دليل
 في حق الفاسق لا بد من دليل
 الملك لا بد من دليل

دقيقه ٤٩٧ لا يملكه لان التجرى يقوم به واما شرط جواز فمقتضى سائر الالة حالة اشتباه المظهر لان التجرى انما جعل لجهة حال الاشتباه ومقتضى الالة ضرورة عزمه على الوصل اليه والمالكة فوقع العمل

كتاب الكراهية
في التجرى
والاذا كان التجرى
مقتضى اشتباه
المظهر
فلا يملكه
لان التجرى
يقوم به
واما شرط
جواز
فمقتضى
سائر الالة
حالة
اشتباه
المظهر
لان التجرى
انما جعل
لجهة حال
الاشتباه
ومقتضى
الالة
ضرورة
عزمه على
الوصل اليه
والمالكة
فوقع العمل

كتاب الكراهية
في التجرى
والاذا كان التجرى
مقتضى اشتباه
المظهر
فلا يملكه
لان التجرى
يقوم به
واما شرط
جواز
فمقتضى
سائر الالة
حالة
اشتباه
المظهر
لان التجرى
انما جعل
لجهة حال
الاشتباه
ومقتضى
الالة
ضرورة
عزمه على
الوصل اليه
والمالكة
فوقع العمل

فيثبت الممانع بالظاهر بخلافه اذا كانت المنكوحة صغيرة فأخبار الزوج انهما ارتضعت
من اهلها واخوته حيث يقبل قول الواحد فيلان القاطع طاروا الاقلام الاول لا يدل على انعدامه
فلم يثبت الممانع فافترقا وعلى هذا الحرف يد والفرق ولو كانت جارية صغيرة لا تعتد
نفسها في رجل يدها انما له فلما كبرت لقيها رجل في بلدة اخرى فقالت انا حرة لاصل ليسعيه
ان يترجها التحق الممانع وهو اليد بخلاف ما تقدم قال واذا باع المسلم خيرا واخذ ثمنه عليه
دين فانه يكره لصاحب الدين ان يأخذ منه ايا كان بائع نصرانيا فلا بأس والفرق ان البيع
في الوجه الاول لا يملك لان الخمر ليس اهل متقوم في حق المسلم في الثمن على ملك المسلم فلا يملك
من البائع وفي الوجه الثاني خالف البيع لانه مال متقوم في حق الذي يملكه البائع فيجوز اخذ منه قال
ويكره الاحتكار في اقوات الادميين والبهايمة اذا كان في لك في بلدة يضرب الاحتكار باهله وكذلك
التلق فاما اذا كان لا يضرب فلا بأس والا اصل فيه قوله عليه السلام الجالب من روى والمحتكر من لم يرو
ولانه يتعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقهم وتضييق الامر عليهم فكذا اذا كان
يضرب في ذلك بان كانت البلدة صغيرة بخلافه اذا لم يضرب بان كان لمصر كبر لا جالس ملكه
من غير اضراء بغيره وكذا التلق على هذا التفصيل لان النبي عليه السلام نهى عن تلق الجلب
وعن تلق الكلبان قالوا هذا اذا لم يلبس التلق على التجار فيعبر بالبلدة فان لم يلبس فهو مكروه
في الوجهين لانه غادر وفيه تخصيص الاحتكار باقوات كالحنطة والشعير والتبن والقش
قول ابي حنيفة روى وقال ابو يوسف روى كل ما اضرب العامة حبسه فهو احتكار
وان كان ذهب او فضة او ثوبا وعن محمد روى انه قال لا احتكار في الثياب
فثبت الممانع بالظاهر بخلافه اذا كانت المنكوحة صغيرة فأخبار الزوج انهما ارتضعت
من اهلها واخوته حيث يقبل قول الواحد فيلان القاطع طاروا الاقلام الاول لا يدل على انعدامه
فلم يثبت الممانع فافترقا وعلى هذا الحرف يد والفرق ولو كانت جارية صغيرة لا تعتد
نفسها في رجل يدها انما له فلما كبرت لقيها رجل في بلدة اخرى فقالت انا حرة لاصل ليسعيه
ان يترجها التحق الممانع وهو اليد بخلاف ما تقدم قال واذا باع المسلم خيرا واخذ ثمنه عليه
دين فانه يكره لصاحب الدين ان يأخذ منه ايا كان بائع نصرانيا فلا بأس والفرق ان البيع
في الوجه الاول لا يملك لان الخمر ليس اهل متقوم في حق المسلم في الثمن على ملك المسلم فلا يملك
من البائع وفي الوجه الثاني خالف البيع لانه مال متقوم في حق الذي يملكه البائع فيجوز اخذ منه قال
ويكره الاحتكار في اقوات الادميين والبهايمة اذا كان في لك في بلدة يضرب الاحتكار باهله وكذلك
التلق فاما اذا كان لا يضرب فلا بأس والا اصل فيه قوله عليه السلام الجالب من روى والمحتكر من لم يرو
ولانه يتعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقهم وتضييق الامر عليهم فكذا اذا كان
يضرب في ذلك بان كانت البلدة صغيرة بخلافه اذا لم يضرب بان كان لمصر كبر لا جالس ملكه
من غير اضراء بغيره وكذا التلق على هذا التفصيل لان النبي عليه السلام نهى عن تلق الجلب
وعن تلق الكلبان قالوا هذا اذا لم يلبس التلق على التجار فيعبر بالبلدة فان لم يلبس فهو مكروه
في الوجهين لانه غادر وفيه تخصيص الاحتكار باقوات كالحنطة والشعير والتبن والقش
قول ابي حنيفة روى وقال ابو يوسف روى كل ما اضرب العامة حبسه فهو احتكار
وان كان ذهب او فضة او ثوبا وعن محمد روى انه قال لا احتكار في الثياب

كتاب الكراهية
في التجرى
والاذا كان التجرى
مقتضى اشتباه
المظهر
فلا يملكه
لان التجرى
يقوم به
واما شرط
جواز
فمقتضى
سائر الالة
حالة
اشتباه
المظهر
لان التجرى
انما جعل
لجهة حال
الاشتباه
ومقتضى
الالة
ضرورة
عزمه على
الوصل اليه
والمالكة
فوقع العمل

فأبو يوسف اعتبر حقيقة الضرر إذ هو المؤثر في الكرامة وأبو حنيفة اعتبر الضرر للمعروف المتعارف
ثم المدة إذا قصر لا يكون حثا كما العدة الضرر وإذا طالت يكون حثا كما أمكروها لتحقيق الضرر
ثم قيل في مقدرة باربعين يوما القول النبي عليه السلام من حثك طعاما أربعين ليلة
فقد برئ من الله وبرئ من الله منه قيل الشهر لأن ما دونه قليل عاجل والشهر وما فوقه
كثير أجل قد تم في غير موضع ويقع التفاوت في ما ضربين أن يتربص العنة وبين
أن يتربص القحط والعياذ بالله وقيل المدة للمعاقبة في الدنيا ما يأتى من قلة
المدة والحاصل أن التجارة في الطعام غير مجمدة **قال** ومن حثك غلة ضيعته أو ما جلبه
من بلد آخر فليس يحثك ما الأول فلأنه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة لا ترى له
أن لا يزرع فذلك له أن لا يبيع أما الثاني فالمذكور قول أبي حنيفة مرة لأن حق العامة غايته
بأن يجمع في المصير جملته فأنها وقال أبو يوسف نكرة لا إطلاق ما روينا وقال محمد كل ما يتحول
منه إلى المصير في الغالب فهو بمنزلة فناء المصير يحرم الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به بخلاف
ما إذا كان البلد بعيدا عن التجارة العادة بأهل منه إلى المصير لأنه لم يتعلق به حق العامة
قال ولا ينبغي للسلطان أن يسبق على الناس لقوله عليه السلام لا تسبقوا فان الله
هو المسبق القابض الباسط الرزاق وكان الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي
للامان يتعرض لحقه إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة على ما نبين وإذا رفع
إلى لقاضيه هذا الأمر يبرر الاحتكار ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على
اعتبار السعة في ذلك وفيها عن الاحتكار فإن رفع اليه مرة أخرى حبسه

جمله
كتاب
الكراهية

(بقية ٤٦٨) في افتراء الأرميين إلى قد علمت أن هذه المسئلة متفرعة من القاعدة ستة وعشرين من المادة وحاصلها
يحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام يتفرع على هذا منع الطبيب الجاهل ١٢ قال سليم رستم في شرحه (بقية ٤٧٠)

[illegible][illegible]

شیخ الاسلام احمد رضا صاحب دہلی
مفت اعظم دارالعلوم دیوبند

(بقية ٤٤٩) هذه المادة مقيدة للمادة السابقة ومما يقتضيه عنها الجرح على المفتي المأجور والمكارس المفلس دفعا للضرر العام وجبر السفينة والمديرين وبيع مال المديرين قضاء لدينه دفعا للضرر عن الضرباء على ماهر المحدث ونقض الخاطئ المأثري الى طريق العامة (بقية ٤٧١)

فَأَعْلَامُ الْإِسْلَامِ فِيهَا ظَاهِرٌ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ فِيهَا أَيْضًا وَهِيَ لَا صَحِيحٌ قَالَ وَمِنْ حَمَلِ أُمِّي خَيْرُ أَفَانِ

يُطِيبُ لَهُ الْأَجْرَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ أَبُو نُؤَيْسٍ وَمَنْ يَكْرِهُ لَكَ الْإِسْلَامَ أَعَانَهُ عَلَى الْعَصَةِ

قوله صلى الله عليه وسلم

وہی ہے جس نے ان کو پیدا کیا اور ان کو پالیا اور ان کو مرانا ہے۔

وهو فعل ناعل مختار وليس الشرب من ضرورات العمل لا يقصده بهم والحديث محمول على

الحال لمقرون بقصد العصية **قال** ولا تأمنوا ببيع بيوت عكة ويكره بيع ارضه ولو هدا

عند ابي جنيقة و قال لا بأس ببيع ارضها ايضا وهذا رواية عن الجنيقة و لانها مملوكة

لهم لظواهر الاختصاص الشرعي بها فصار كالبناء ولا يبي حنيفة قوله عليه السلام لا يملك الحرم

لا تشاء يا عاقل ان لا تلتزم حجة ملة لا تخاف ان الكعبة مقارظ ارض التلويح

الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا ما لا يحصى من النعمان
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

یہاں تک کہ یہ فریاد ہوا کہ ہم نے خدا ہوا سے وعدہ سنا تھا کہ اگر ہم حق بیع بجا لاؤں گے تو ہمیں
 ایسا ہی ملے گا جیسے اس نے اس کے لئے وعدہ کیا تھا کہ اگر ہم حق بیع بجا لاؤں گے تو ہمیں
 ایسا ہی ملے گا جیسے اس نے اس کے لئے وعدہ کیا تھا کہ اگر ہم حق بیع بجا لاؤں گے تو ہمیں

لَإِنَّهُ خَالِصٌ مَّلَكٌ بَيِّنٌ وَبَيِّنَةٌ أَجَارَتُهُمَا أَيْضًا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَجْوَارِضِ مَكَّةَ فَمَا

اَكْلُ الرِّبَا وَالْاَنْ اَرْضُ مَكَّةَ تَشْتَمِي السَّوَابِ عَلَى عَهْدِ سَوَالِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ اَحْتَاجِ
 جَمِيعِ شَيْءٍ كَمَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ

الیهاسکنها ومن استغذ عنها السکن غیره ^{۱۳} ومن وضع درهما عند بقیال ^{۱۴} یا خذ منه

ما شاء، يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُتَكَلِّهٌ فِي ضَائِحَتِهِ نَفْعًا وَهُوَ أَدْنَى مَا خُذَ مِنْهُ مَا شَاءَ، جَلَّ جَلَالُهُ

من التواضع واليقول وغير ذلك من الخصال

رسول الله عليه السلام عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قرأ سورة الفاتحة في كل صلاة كان له بها اجر عظيم

وَيَعْلَمُ لَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ لَوْ هَلَكَ لَشَيْءٌ عَلَا إِيَّاهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ مُتَقَرِّبٌ
قَالَ ۝

والنقط في الصحف أقول بن مسعود رضي الله عنه جرد القرآن في روى جرد المضاوي في التشهير

والنقطه ^عراء التجريد ^ع ولأن التعشير ^ع يحل بحفظ الألف ^ع والنقطه بحفظ الأعراب ^ع اتكالا عليهما

[illegible]

بجانب خود در میان ایشان

[illegible]

(تبقه ٤٧٠) والتسعين عند قعدى ارباب الطعام
عليه عند الحاجة اذا امتنه عن سوره من آيات

بیت دنیا و آخرت کا نام و رسم احیاء کا نوح

[illegible]

← ومنها أيضا هدم البيوت، المجاورة للبرق، منها كسرانه ١٢ شرح الجبله لسلامه بن سفيان ٣١ له قوله وقال لا بأس ببيع ارضها الخ (فتاويه ٤٧٢)

(تبقیه ۴۷۰) والتسعی عند قهوی ارباب الطعام
من بعد یغنی فاشق وبع طعام المحتکر

في قبضة العبد والصدقة له واصل هذا المصنف على الصنفان نوع ثلثة هو من باب الولاية
 لا يملكه الا من هو ولي كاله كالحاكم والبيع لا ماله لا يملكه لان المولى هو الذي قام مقامه
 بانابه الشرع ونوع اخر ما كان من ضرر في حال الصغار وهو شراء ماله للصغير منه وتبيعه
 واجارة الاظهار ذلك جازم على ما يفيق عليه الاجماع والعلم لا يملك للفقير اذا كان في حجرهم
 واذا ملك هؤلاء هذا النوع فالولي اولى به الا ان لا يشترط في حق الولي ان يكون لصبي في حجره
 ونوع ثالث ما هو نفع محض كقبول الهبة والصدقة والقبض فها يملك الملتقط ولا يلزم العلم
 والصبي بنفسه اذا كان في حجره بالحق بالحكمة فحقه باجتهاد نظر للصبي فيملك بالعقل والولاية
 والحجج صالحة لانه لا اتفاق **قال** ولا يجوز للملتقط ان يوجره ويجوز له ان يملكه اذا كان في حجره
 ولا يجوز له ان يملكه الا في تلك المدة منافع باستعماله لا كذا الملتقط والعلم لو اجره لصبي نفسه
 لا يجوز له مشورته بالضرر الا اذا فرغ من العمل عنده ذلك فمضى نفعه فيجب المستوفى هو نظيره
 العبد يجوز لنفسه قد ذكرناه **قال** وذكره ان يجعل لرجل في عتقه عيده الولاية ويؤوي
 الداية وهو طوق كد يملكه يملكه من ان يؤخر رأسه وهو معتاد بين الظلمة لانه عقوبة
 اصل النار فيكره كالحاق بالنار ولا يكره ان يقيده لانه سنة المسلمين في السفهاء
 واصل الاعارة فلا يكره في العبد شرعا على باقية وصيانة ماله **قال** ولا بأس بالحقنة
 يريد به التلاوي كالتلاوي مباح بالاجماع وقد ورد باباحتها الحديث ولا فرق
 بين الرجال والنساء لانه لا يوجب ان يستعمل الحرق كالحرق فهو ماله الا استشفاه
 بالمحرم حرام **قال** ولا بأس بزرعي القلح لانه عليه السلام بعث عتابة بن اسيد مكة

ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام

ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام

ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام

ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام
 ان يكون من ذرية الامام

میت ذکر بکثرت من روی التبعيض و التیزیع علی الزیادۃ کہ
ہاں قولہ و فیما کی تمایز یا اختلاف نے الاما ریث سنان، رفع ایکیت التعارض سنان اول و التعارض فی نفس الامر اول
میت ذکر بکثرت من روی التبعيض و التیزیع علی الزیادۃ کہ

[illegible][illegible]

۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲

ان احياء ولو فعل احدهما يكون تحجيرا ولو حفرها هاولم يسبقها يكون تحجيرا وان سقاها
مع حفرا فلا تكون احياء ولو حفرها ولو سقاها بحيث يكضم الماء يكون احياء
لان من جملة البناء وكذا اذ ابله **ها قال** ولا يملكوا احياء ما قرب من العام ويتركه على اهل
القرية ومطرح الحصاندهم لتحقيق حاجتهم اليها حقيقة او دليها على ما بيناه فلا يكون
مواتا لتعلق حقهم بها منزلة الطريق واليهو عليه اقالوا لا يجوز ان يقطع الامام ما لا عنه
بالمسلمين عنه كالحج والابرار التي يستحق الناس منها اذ كان **قال** ومن حفر بئر في بئر فله
حريها ومعه اذا حفر في ارض موات باذن الامام عنده او باذنه وبغيره اذنه عنه هما
لان حفر البئر احياء **قال** فان كانت للعطن في مائة اربعون ذراعا لقوله عليه السلام
من حفر بئر اقله ما حولها اربعون ذراعا عظمنا ما شئته فليل اربعون من كل الجوانب
والصحيح انه من كل جانب لا في الاراضي نخوة ويحول الماء الى ما حفره وتجاوزا كانت المناضج
فحريها ستون ذراعا وهذا عندهما وعند ابي حنيفة اربعون ذراعا لقوله عليه السلام
من حفر بئر من جانبها اربعون ذراعا حريمها من الجانبين فليكن له اربعون ذراعا
حريم العين خمس مائة ذراع وحريم بئر العطن اربعون ذراعا وحريم بئر الناضج ستون
ذراعا ولا نه قال يحتاج فيه الى ان يسير دابة للاستقل وقد يطول الشاء وبئر العطن
للاستقاء منه بيدة فقلت الحاجة فلا بد من التفاوت وله ما سرينا
من غير فصل والعام المتفق على قبوله والعمل به اولى عنده من الخاص المختلف
في قبوله والعمل به لان القياس يابي استحقاق الحريم لان عمله في موضع الحفر
او الاستحقاق به ففيا اتفق عليه الحديثان تركناه وفيما تعارضا فيه حفظنا
الاستحقاق بالحريم فاصل

[illegible]

(بقية ٤٧٧) عن أقص العمران إشارة إلى الشرط الذي اعتبره البروسفل وهو البعد عن القصبية أو القرية سواء كان محتطباً أو مريضاً أو لم يكن والظاهر أن المجلة اعتبرت الشرطين معاً كما كان موقفاً لأهل قرية لا يكون موافقاً وإن كان بعيداً عنها (بقية ٤٧٩).

[illegible]

[illegible]

لا تأخذ إشارة إلى أنه كونه من البؤرة لم يبعده عن رأسها بل عليك عند التخييل أن الإحراز جعل الشيء في موضع حصين ١٢
شرح الجبل المحفوظ له الأساس ص ١٩٣ ج ٤

لحقه ان يخذ الماء منه لوضوءه وانما ان تقطع وترفع اليه والا تتركه ليأخذ من رجاير رجليه ١٢٣ من الخنا يعلو حلقه والخنثى من ٥٥ ٣١٣

منه في رجاير رجليه ١٢٣ من الخنا يعلو حلقه والخنثى من ٥٥ ٣١٣

منه في رجاير رجليه ١٢٣ من الخنا يعلو حلقه والخنثى من ٥٥ ٣١٣

الشركة في الشفة وتوصعه عن ذلك هو يخاف على نفسه العطش وان يقاتله بالسلاح
لانه قصدا لا يمنع حقه وهو الشفة والماء في البير مباح غير ملوك بخلاف الماء الحزين
في الاناء حيث يقاتله بغير السلاح لانه قد ملكه وكذا الطعام عند اصابة المخصصة وقيل
في البير ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح بعضا لانه ان تكتب عصية فقام ذلك مقام
التعزير والشفة اذا كان ياتي على الماء كله بان كان جذا لا صغيرا وفيما يرد من ابل للموا
كثره ينقطع الماء بشرها قيل لا يمنع منه لان ابل لا يرد هاء في كل وقت فصاحبها كالماء
وهو سبيل في شفة الشرب وقيل له ان يمنع اعتبارا بسقي المزارع والمشاجر والجماع
تفويت حقه وطهر ان يأخذ والماء منه للوضوء وغسل الثياب في الصحيح لان الامر
بالوضوء والغسل فيه كما قيل يؤدي الى الحرج وهو مدفوع وان اراد ان يسقي شجرة او خضرا مالكا
في دارة خلابا جارة له ذلك في الاصح لان الناس يتوسعون فيه ويعدون المنع من الدناءة
وليس له ان يسقي شجرة ونخله وشجرة من غير هذا الرجل بيرة وقتاته الا باذنه فصاولة ان يمنع
من ذلك لان الماء متى دخل في المقاسم انقطعت شركة الشرب بواحد لان في بقائه قطع
شرب صاحبه وكان المسيل حق صاحب النهر والضفة تتعلق بها حقه فلا يمكن التسبيل
فيه ولا شق الضفة فان اذن له صاحب ذلك اعارة فلا بأس به لانه حقه فحري فيه الا باحة
كما الماء الحزين في اناءه فصل في كراهية ان يرضى الله عنه لانه ثلثة نهر غير ملوك لاحد ولم
يدخل ماءه في المقاسم بعد كالماء في نهر غير ملوك دخل ماءه تحت التهمة الا انه عام ونهر
ملوك دخل ماءه في التهمة وهو خاص الفاصل بينهما استحقاق الشفعة به

الاولى ان يقاتله بالسلاح لانه قد ملكه وكذا الطعام عند اصابة المخصصة وقيل في البير ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح بعضا لانه ان تكتب عصية فقام ذلك مقام التعزير والشفة اذا كان ياتي على الماء كله بان كان جذا لا صغيرا وفيما يرد من ابل للموا

منه في رجاير رجليه ١٢٣ من الخنا يعلو حلقه والخنثى من ٥٥ ٣١٣

وعدمه فلاول كره على السلطان من بيت مال المسلمين لان منفعة الكرى لهم فتكون
مؤنته عليهم ويصرف اليه من مؤنة اخرجوا الجزية دون العتق والصدقات لان الثاني
للفقراء واول للنواب فلان لم يكن في بيت المال شيء فاما ما تجبر الناس على كراهية لمصلحة
العامتة اذ هم لا يقيمونها بانفسهم وفي مثله قال عمر رضي الله عنه لو تركتم لعمركم لدم لانهم يخرجون
من كان يطبقه ويجعل مؤنته على الميسر الذين لا يطبقونه بانفسهم ولما الثاني فذكر على اهله
لا على بيت المال لان الحق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص فالحل من ابي منهم
يجبر على كره دفعاً للضر العام وهو ضر بقية الشركاء وضر الابرار خاصة يقابلها عوض
فلا يعارض به ولو ارادوا ان يجزئوا خيفة الاقتتال وفيه ضر عام كغرق الاراضي وفساد الطرق
يجبر الابرار والافلا لانه موهوم بخلاف الكرى لانه معلوم واما الثالث وهو الخاص من كل
وجه فكريه على اهله لما بينا ثقله على الابرار كما في الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضر
خاص يمكن دفعه عنهم بالرجوع على الابرار بما انفقوا فيه اذا كان بامر القاضي فاستورا الجنب
بجلا وما تقدم ولا يجبر بحق الشفقة كما اذا المتدعو اجمعاً ومؤنة كرى المنه المشترك عليهم
فلا يجبر الا على الضر العام ولا على الضر الخاص بل على الضر العام لان الضر الخاص لا يضر
الجميع بل يضر البعض والضر العام يضر الجميع والضر المشترك يضر الجميع
فلا يجبر الا على الضر العام ولا على الضر الخاص بل على الضر العام لان الضر الخاص لا يضر
الجميع بل يضر البعض والضر العام يضر الجميع والضر المشترك يضر الجميع

له قوله واما الثالث فصرح الى من كل وجه الى اعلم ان من ابي من اصحاب النسخ المملوك عن كريمة يجبر عليه سواد كان عاماد

وَجَعَلَ اَرْبَابَ الْحَصَى مَشَارِكُونَ فِي ذَلِكَ وَاِذَا جَاوَزُوا اَرْضًا لِمَا هُمْ بِحَصَدِ بَرٍّ وَهَكَذَا يَنْزِلُ (تَبْيِيحُ ٤٨٧)

بسم الله الرحمن الرحيم في بيان ما هو المشي في دار غيره فحكمه لا خلاف

وعلى هذا المصتب في غير او على سطح او الميزاب والمشي في دار غيره فحكمه لا خلاف
فيها نظير في الشرب واذا كان غير بين قوم واخصوا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر
اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيشترط بقدره بخلاف الطريق لان المقصود
التطريق وهو في الدار الواسعة والضيقه على غلط واحد فان كان لا على منكم لا يشترط
حتى يسكن النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين لكن يشترط بحصته
فان تراخوا على ان يسكنوا على النهر حتى يشرب بحصته او اصطلموا على ان يسكن كل رجل
منهم في نوبته جاز لان الحق لهم الا انه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكنوا وينكس
من غير تراخي لكونوا ضار بهم وليس لحد همن ان يكرى منهم هرا او ينصب عليهم سخي ماء الاضراء
اصحابه لان فيه كسر ضيقه النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون
سخي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها لانه تصرف
في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يبناه من كسر
ضيقه وبالماء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه والدالية والسانية
نظير السخي ولا يتخذ عليه جسر ولا قطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف
ما اذا كان لواحد نهر خاص ياخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر
عليه ويستوثق منه له ذلك او كان مقنطرا مستوثقا فاراد ان يقنطر
ذلك ولا يزيده ذلك في اخذ الماء حيث يكون له ذلك لا يتصرف
في خالص ملكه وضعا ورفعا ولا ضرر بالشركاء باخذ زيادة الماء ويمنع من ان يبيع

كتاب احياء الموات

في بيان ما هو المشي في دار غيره فحكمه لا خلاف
فيها نظير في الشرب واذا كان غير بين قوم واخصوا في الشرب كان الشرب بينهم على قدر
اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيشترط بقدره بخلاف الطريق لان المقصود
التطريق وهو في الدار الواسعة والضيقه على غلط واحد فان كان لا على منكم لا يشترط
حتى يسكن النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق الباقيين لكن يشترط بحصته
فان تراخوا على ان يسكنوا على النهر حتى يشرب بحصته او اصطلموا على ان يسكن كل رجل
منهم في نوبته جاز لان الحق لهم الا انه اذا تمكن من ذلك بلوح لا يسكنوا وينكس
من غير تراخي لكونوا ضار بهم وليس لحد همن ان يكرى منهم هرا او ينصب عليهم سخي ماء الاضراء
اصحابه لان فيه كسر ضيقه النهر وشغل موضع مشترك بالبناء الا ان يكون
سخي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في ارض صاحبها لانه تصرف
في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومعنى الضرر بالنهر ما يبناه من كسر
ضيقه وبالماء ان يتغير عن سننه الذي كان يجري عليه والدالية والسانية
نظير السخي ولا يتخذ عليه جسر ولا قطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم بخلاف
ما اذا كان لواحد نهر خاص ياخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر
عليه ويستوثق منه له ذلك او كان مقنطرا مستوثقا فاراد ان يقنطر
ذلك ولا يزيده ذلك في اخذ الماء حيث يكون له ذلك لا يتصرف
في خالص ملكه وضعا ورفعا ولا ضرر بالشركاء باخذ زيادة الماء ويمنع من ان يبيع

149

کتاب الاشربة

[illegible]

(الفئة ٤٨٨) بمصارف حصته وحده فمن هذه الجهة ليغير مصرف صاحب الحصة العليا اقل من الجميع ومصرف صاحب الحصة السفلى

وهذا عندنا وهو المعنى وعند اهل اللغة واهل العلم قال بعض الناس هو اسم لكل مسكر
تقوله عليه السلام كل مسكر وهو قوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين اشار الى الكرمه
والنخله ولا يشترط من مخمرا العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا ان اسم خاص بطباق اهل
اللغة فيما ذكرناه وهذا اشتها استعماله في غير غير ولا حرمة الخمر قطعية وهي في
غيرها ظنية وانما سمي الخمر لانها من العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا
فيما ان الخمر مشتق من الخي وهو الظاهر ثم هو اسم خاص للخمر المعرف فلا كل ما ظهر وهذا
كثير النظر والحديث الاول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم اذ هو
اللاق بمصداق السالة والثاني في حدوث هذا الاسم هذا الذي ذكره في الكتاب
قول ابي حنيفة وعندهما اذا اشتد بها خمر او لا يشترط القدر بالزيد لان الاسم ثبت
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة ثم ان الغليان بزيادة
الشد فهو كما لم يبق من الزيد وسكونه اذ به يتميم الصافي من الكذب واحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد واكفار المستحل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث ان عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من انكر حرمة عينها وقال ان السكرو منها حرام لان به يحصل الفساد وهو
الصد عن ذكر الله وهذا كفر لانه جمح الكتاب فانه سماه رجسا والرجس هو محرمة العين
وقد جاءت السنة متواترة ان النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد الاجماع وكان
قليلا يدعوا الى كثيره وهذا من خواص الخمر وهذا تزداد لشاربه بالاشتداد واستكثار منه

هذا عندنا وهو المعنى وعند اهل اللغة واهل العلم قال بعض الناس هو اسم لكل مسكر
تقوله عليه السلام كل مسكر وهو قوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين اشار الى الكرمه
والنخله ولا يشترط من مخمرا العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا ان اسم خاص بطباق اهل
اللغة فيما ذكرناه وهذا اشتها استعماله في غير غير ولا حرمة الخمر قطعية وهي في
غيرها ظنية وانما سمي الخمر لانها من العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا
فيما ان الخمر مشتق من الخي وهو الظاهر ثم هو اسم خاص للخمر المعرف فلا كل ما ظهر وهذا
كثير النظر والحديث الاول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم اذ هو
اللاق بمصداق السالة والثاني في حدوث هذا الاسم هذا الذي ذكره في الكتاب
قول ابي حنيفة وعندهما اذا اشتد بها خمر او لا يشترط القدر بالزيد لان الاسم ثبت
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة ثم ان الغليان بزيادة
الشد فهو كما لم يبق من الزيد وسكونه اذ به يتميم الصافي من الكذب واحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد واكفار المستحل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث ان عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من انكر حرمة عينها وقال ان السكرو منها حرام لان به يحصل الفساد وهو
الصد عن ذكر الله وهذا كفر لانه جمح الكتاب فانه سماه رجسا والرجس هو محرمة العين
وقد جاءت السنة متواترة ان النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد الاجماع وكان
قليلا يدعوا الى كثيره وهذا من خواص الخمر وهذا تزداد لشاربه بالاشتداد واستكثار منه

وهذا عندنا وهو المعنى وعند اهل اللغة واهل العلم قال بعض الناس هو اسم لكل مسكر
تقوله عليه السلام كل مسكر وهو قوله عليه السلام للخمر هاتين الشجرتين اشار الى الكرمه
والنخله ولا يشترط من مخمرا العقل وهو موجود في كل مسكر ولنا ان اسم خاص بطباق اهل
اللغة فيما ذكرناه وهذا اشتها استعماله في غير غير ولا حرمة الخمر قطعية وهي في
غيرها ظنية وانما سمي الخمر لانها من العقل علان ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا
فيما ان الخمر مشتق من الخي وهو الظاهر ثم هو اسم خاص للخمر المعرف فلا كل ما ظهر وهذا
كثير النظر والحديث الاول طعن في يحيى بن معين والثاني يريد بيان الحكم اذ هو
اللاق بمصداق السالة والثاني في حدوث هذا الاسم هذا الذي ذكره في الكتاب
قول ابي حنيفة وعندهما اذا اشتد بها خمر او لا يشترط القدر بالزيد لان الاسم ثبت
به وكذا المعنى المحرم بالاشتداد وهو المؤثر في الفساد ولا في حنيفة ثم ان الغليان بزيادة
الشد فهو كما لم يبق من الزيد وسكونه اذ به يتميم الصافي من الكذب واحكام الشرع قطعية
فتناط بالنهاية كالحمد واكفار المستحل وحرمة البيع وقيل يؤخذ في حرمة الشرب
بجرح الاشتداد احتياطا والثالث ان عينها حرام غير معلول بالسكرو لا موقوف عليه
ومن الناس من انكر حرمة عينها وقال ان السكرو منها حرام لان به يحصل الفساد وهو
الصد عن ذكر الله وهذا كفر لانه جمح الكتاب فانه سماه رجسا والرجس هو محرمة العين
وقد جاءت السنة متواترة ان النبي عليه السلام حرم الخمر وعليه انعقاد الاجماع وكان
قليلا يدعوا الى كثيره وهذا من خواص الخمر وهذا تزداد لشاربه بالاشتداد واستكثار منه

«(معلقاً) أتليها كشيوعها (وبه فتى) ذكره الزيلعي رغبة واخفا، شارح الرصافية: ج. ١»

[illegible]

« (مَعْلَمًا) تَلْفِيضًا »

« (مطابقاً) تبلیغاً »

[illegible][illegible]

والزبيب والرطب الرطب البس محمول على حالة الشدة وكان ذلك في ابتداء قال

وَنَبِيذُ الْعَسَلِ وَالتِّينِ وَنَبِيذُ الْخَمْطَةِ وَالذَّقَّةِ وَالشَّعِيرِ حَلَالٌ إِنْ لَمْ يَطْبَخْ وَهَذَا عَذَابُ الْحَيْفَةِ

وإني يوسف رحمهما الله إذا كان من غير هو وطريق قوله عليه السلام الخمر هاتين الشجرتين

وأشار إلى الكرامة والنحلة خص التحريم بها والمراد بيان الحكم ثم قيل بشرط الطهارة في الأبحاث

وقيل لا يشترط وهو المذكور في الكتاب لا يقلد إلا يدعو إلى كثيرة كيف ما كان هل جحد في

من الجواب اسكرو منه قيل لا يحذر وقد ذكرنا الوجه من قبل قالوا ولا يصح انه يحذر فانه قسري عن محمد بن عيسى

سکر من اکثریتانہ کلام من غیر تفصیل و هذا لان الفساق یجتمعون علیہ فی زماننا اجتماعہم علی

سائر الاشياء يتبل فوق ذلك وكذلك المتخذ من الكلبان اذا اشتد فهو على هذا وقيل ان المتخذ من لبن الوباء
 اى الصفة ١٠٠٠ فداؤه سائر الامراض فوق سائر الازمنة

لا يجل عند أبي حنيفة اعتبار الجمل اذ هو متولد منه قالوا ولا يصح ان يجل لان كراهة كحه لما في
 ابن ١٢

اباحته من قطع مادة الجهاد ولا احترام فلا يتعدى الى الله **قال** عصير العنب اذا طبخ حتى
^{انما} ^{اعزت} ^{يتم}
 اى القدورى الى تحفه ١٢٠ من

ذهب ثلثاه وبقى ثلثه حلالا واشتد هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد ومالك و

الشافعي حرام وهذا الخلاف فيما اذا قصد التقوى اما اذا قصد التمسك لا يحل بالاتفاق

وَعَنْ مُحَمَّدٍ مِمَّنْ قَوْلُهُمَا وَعَنْهُ أَنْهُ كَرِهَ ذَلِكَ وَعَنْهُ أَنْهُ تَوَقَّفَ فِيهِ لَهْمٌ فِي اثْبَاتِ الْحَرَمِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ
 قَالُوا لَا حَرَمَ وَلَا بَيْعَ مَا فِيهِ

السلام كل مسكر حرم قوله عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله حرام ويروى عنه عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله حرام ويروى عنه عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله حرام

الحكمة منه في الحرج عنه حرام ولو كان المسكر يفسد العقل فيكون حراماً قليلاً وكثيراً

وَمَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُرْمَةُ الْخَمْرِ عَيْنُهَا وَيُرْوَى عَنْهَا قَلِيلٌ هَا وَكَثِيرٌ هَا وَالسُّكْرُ مِنْ

شراء خمر السكر بالتخمر يعنى غير الخمر اذا العطف للغايرة وكان المفيد هو القدر المسد
 صلى الله عليه وسلم

[illegible]

فان كان الوعاء عتيقا يغسل ثلاثا فيطهره وان كان جديلا لا يطهره عند محو التثنية بالخمر فيه
 بخلاف العتيق وعند ابى يوق يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة وهو مساك لا ينصرف بالعصر
 وقيل عند ابى يوق يملأ ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته
 قال واذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او بشي يطرح فيها ولا يكره تحليلها
 وقال الشافعي يكره التحليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان التحليل بالقاء شي فيه قولا واحدا
 وان كان بغير القاء شي فيه فله في الخل الحاصل به قولان في التحليل اقترابا من الخمر على وجه
 القول والا مراً بالاجتناب ثبافه ولنا قوله عليه السلام نعوذ لادام الخل ولا في التحليل
 يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشمة والتغذية
 به والا صلاح مباح وكذا الصلاح للصالح اعتبارا بالتحلل بنفسه وبالذباغ والا قترابا لعدام
 الفساد فاشبهه لاراقه والتحليل اولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا في ثلثي فيختار
 من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهرها يوازيها من لئاء فاما العلاء وهو الذي نقص الخمر
 قيل يطهره تعا وقيل لا يطهره لانه خمر يابس اذا غسل بالخل فيتحلل من ساعته فيطهر كذا اذا
 منه الخمر لم يخل خلا يطهر في الحال على ما قالوا قال ويكره شرب ردي الخمر والامشاط به
 لان فيه اجزاء الخمر لا شتفاع بالخمر محرام وهذا لا يجوز ان يدوي بخرجا او برة قد ابة
 ولا ان يسقى ميا ولا ان يسقى صبيا للتداوي والوبال على من سقاها وكذا لا يسقيها الدابة
 وقيل لا يحل الخمر لها اما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة وتوالق الدرك
 في الخل لا بأس به لا يصير خلا لكن يباح حل الخل اليه لا عكسه لما قلنا

فان كان الوعاء عتيقا يغسل ثلاثا فيطهره وان كان جديلا لا يطهره عند محو التثنية بالخمر فيه
 بخلاف العتيق وعند ابى يوق يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة وهو مساك لا ينصرف بالعصر
 وقيل عند ابى يوق يملأ ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته
 قال واذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او بشي يطرح فيها ولا يكره تحليلها
 وقال الشافعي يكره التحليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان التحليل بالقاء شي فيه قولا واحدا
 وان كان بغير القاء شي فيه فله في الخل الحاصل به قولان في التحليل اقترابا من الخمر على وجه
 القول والا مراً بالاجتناب ثبافه ولنا قوله عليه السلام نعوذ لادام الخل ولا في التحليل
 يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشمة والتغذية
 به والا صلاح مباح وكذا الصلاح للصالح اعتبارا بالتحلل بنفسه وبالذباغ والا قترابا لعدام
 الفساد فاشبهه لاراقه والتحليل اولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا في ثلثي فيختار
 من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهرها يوازيها من لئاء فاما العلاء وهو الذي نقص الخمر
 قيل يطهره تعا وقيل لا يطهره لانه خمر يابس اذا غسل بالخل فيتحلل من ساعته فيطهر كذا اذا
 منه الخمر لم يخل خلا يطهر في الحال على ما قالوا قال ويكره شرب ردي الخمر والامشاط به
 لان فيه اجزاء الخمر لا شتفاع بالخمر محرام وهذا لا يجوز ان يدوي بخرجا او برة قد ابة
 ولا ان يسقى ميا ولا ان يسقى صبيا للتداوي والوبال على من سقاها وكذا لا يسقيها الدابة
 وقيل لا يحل الخمر لها اما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة وتوالق الدرك
 في الخل لا بأس به لا يصير خلا لكن يباح حل الخل اليه لا عكسه لما قلنا

فان كان الوعاء عتيقا يغسل ثلاثا فيطهره وان كان جديلا لا يطهره عند محو التثنية بالخمر فيه
 بخلاف العتيق وعند ابى يوق يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة وهو مساك لا ينصرف بالعصر
 وقيل عند ابى يوق يملأ ماء مرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته
 قال واذا تخللت الخمر حلت سواء صارت خلا بنفسها او بشي يطرح فيها ولا يكره تحليلها
 وقال الشافعي يكره التحليل ولا يحل الخل الحاصل به ان كان التحليل بالقاء شي فيه قولا واحدا
 وان كان بغير القاء شي فيه فله في الخل الحاصل به قولان في التحليل اقترابا من الخمر على وجه
 القول والا مراً بالاجتناب ثبافه ولنا قوله عليه السلام نعوذ لادام الخل ولا في التحليل
 يزول الوصف المفيد وتثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشمة والتغذية
 به والا صلاح مباح وكذا الصلاح للصالح اعتبارا بالتحلل بنفسه وبالذباغ والا قترابا لعدام
 الفساد فاشبهه لاراقه والتحليل اولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا في ثلثي فيختار
 من ابتلى به واذا صار الخمر خلا يطهرها يوازيها من لئاء فاما العلاء وهو الذي نقص الخمر
 قيل يطهره تعا وقيل لا يطهره لانه خمر يابس اذا غسل بالخل فيتحلل من ساعته فيطهر كذا اذا
 منه الخمر لم يخل خلا يطهر في الحال على ما قالوا قال ويكره شرب ردي الخمر والامشاط به
 لان فيه اجزاء الخمر لا شتفاع بالخمر محرام وهذا لا يجوز ان يدوي بخرجا او برة قد ابة
 ولا ان يسقى ميا ولا ان يسقى صبيا للتداوي والوبال على من سقاها وكذا لا يسقيها الدابة
 وقيل لا يحل الخمر لها اما اذا قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب الميتة وتوالق الدرك
 في الخل لا بأس به لا يصير خلا لكن يباح حل الخل اليه لا عكسه لما قلنا

له قوله وقيل عن ابى يوسف في الخمر على قول ابى يوسف كما اشار اليه في التناولي العالم في حقه حيث قال وقال بعض
 المشايخ على قول ابى يوسف ان لم يخفف في كل مرة لكن ملأه بالماء مرة (فتية ٤٩٧)

792

[illegible]

(تجربة ٤٦٤) لعل آخرى فادام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر واذا خرج الماء صاعيا غير متغير حكم
 لبطهارته وعليه الفتوى ١٢ ص ٤١٤ ج ٥

له قوله كتاب الصيد والخمر والنوعان من صيد البحر لا يحل تناول شئ مما سورت السمك ومنها صيد البر ويحل تناولها الا ما ياب الخشب لخص الهني صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب

من صيد البحر لا يحل تناول شئ مما سورت السمك ومنها صيد البر ويحل تناولها الا ما ياب الخشب لخص الهني صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب

من صيد البحر لا يحل تناول شئ مما سورت السمك ومنها صيد البر ويحل تناولها الا ما ياب الخشب لخص الهني صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب

والغلي يدق فقة ودفعات سواء اذا حصل قبل ان يصير محرما ولو قطع عند النار فغلي حتى ذهب الثلثان يحل لانه اثر النار واصل اخوان العصيد اذا لم يذهب بعضه ثم اهرق بعضه كمر تطبخ البقية حتى يذهب الثلثان في السبيل في ان اخذ ثلث الجميع فتضربه في لبا بعد المنصب ثم تقسمه على ما بقي بعد ذهاب ما ذهب بالطبخ قبل ان ينصب شئ فما يخرج بالقسم فهو حلال بيا انه عشرة ارطال عصيد يطبخ حتى يذهب طل ثم اهرق منه ثلثة ارطال تاخذ ثلث العصيد كله وهو ثلثة وثلث تضربه فيما بقي بعد المنصب وهو فيكون عشرين ثم تقسم العشرين على ما بقي بعد ما ذهب بالطبخ منه قبل ان ينصب منه شئ وذلك تسعة فيخرج لكل جزء من ذلك ثمان وتسعان فعرفت ان الحلال ما بقي منه رطلان وتسعان وعلى هذا تخرج المسائل ولها طريق اخرو فيا اكتفينا به كفاية وهداية الى تخرج غيرها من المسائل والله اعلم بالصواب

كتاب الصيد

الصيد الاصطياد ويطلق على ما يصاد والفعل صابح لغير المحرم في غير الحرم لقوله تعالى واذا حلالتم فاصطادوا ولقوله عز وجل وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وقوله عليه السلام لعدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه اذا ارسلت كلبك على العلم فذكرت اسم الله عليه فكل وان اكل منه فلا تأكل لانه لما امسكه على نفسه وان شارك كلبك كلبا اخر فلا تأكل فانك انما سميت على كلبك لم تسم على كلب غيره وعلى الاحتياط لا يجمع ولا نوع اكتنا وانفق بما هو مخلوق لذلك وفيه استبقاء المكلف فممكنه من اقامة التكاليف

والصيد الاصطياد ويطلق على ما يصاد والفعل صابح لغير المحرم في غير الحرم لقوله تعالى واذا حلالتم فاصطادوا ولقوله عز وجل وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وقوله عليه السلام لعدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه اذا ارسلت كلبك على العلم فذكرت اسم الله عليه فكل وان اكل منه فلا تأكل لانه لما امسكه على نفسه وان شارك كلبك كلبا اخر فلا تأكل فانك انما سميت على كلبك لم تسم على كلب غيره وعلى الاحتياط لا يجمع ولا نوع اكتنا وانفق بما هو مخلوق لذلك وفيه استبقاء المكلف فممكنه من اقامة التكاليف

له قوله لم يؤكل في ظاهر الرواية الخ الفتوى على قول ظاهر الرواية كما في الفتاوى العالمة الكبيرة وإن أدرك المرسل
الصريحين وجب عليه أن يذكيه وإن ترك تذكيته حتى مات حرم الكله وكذا البازي (النبية ٥٣)

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والله اعلم بالصواب

[illegible]

(نقبة ٥٠٥) اذا علمت ان اذا العذر الحقيقة يحضر الى المجاز كما هو مقتضى المادة والمجر حقيقة ان يكون نياب القلب از مخدبه حتى يفهمه الناس ۳

[illegible]

وكان وقع على الارض ابتداء اكل لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي اعتبار سدا بالاصطباد
 بخلاف ما تقدم لانه يمكن التحرز عنه فصار الاصل ان سبب الحرمة والحمل اذا اجتماعا وامكن
 التحرز عما هو سبب الحرمة ترجح جهة الاحتياط وان كان مما لا يمكن التحرز عنه جري وجه
 جري عدمه لان التكليف بحسب الواسع فيما يمكن التحرز عنه اذا وقع على فحش او حائل
 او اجرة ثم وقع على الارض او رماه وهو على جلي فتردى من موضع الى موضع حتى تروى
 الى الارض او رماه فوق على مرجح منصوص او قصبة قائمة او على حرف اجرة لاحتمال
 ان حذره الاشياء قتله وبما لا يمكن الاحتراز عنه اذا وقع على الارض كما ذكرناه
 او على ما هو في معناه كجمل او ظهر بيت او لبنية موضوعا وحجرة فاستقر عليها لان
 وقوعه عليه وعلى الارض سواء وذكر في المتن ان وقع على حرفة فانشق بطنه لم ينف كل
 لاحتمال الموت بسبب اخرو صححه الحاكم الشهيد وحمل طلق المروى في الاصل على
 غير حالة الانشقاق وحمله شمس لاية الشرحى على ما اصابه حمل الحرفة فالشوق
 بطنه بذلك وحمل المروى في الاصل على انه لم يصبه من الاجرة الا ما يصيبه من
 الارض او وقع عليها وذلك عفوه هذا الصرح وان كان الطير ماثيا فان كانت الجراحة
 لم يمس في الماء اكل وان الغمس لا يوجب كمالا اذا وقع في الماء قال وما اصابه المجرى بصر
 لم يوجب كل وان جرحه يوجب كل لقوله عليه السلام فيه ما اصابه بحد لا يوجب كل
 ما اصابه بصره فلا تاكل ولا نه لا بد من الجرح ليحقق معناه
 الذكاة على ما قدمناه قال ولا يوجب كل ما اصابه الندقة فمات بها

وهو الرد وقال القدر في المردود ذلك
 الموضع الى موضع كالمردود ذلك
 وهو الرد وقال القدر في المردود ذلك
 الموضع الى موضع كالمردود ذلك
 وهو الرد وقال القدر في المردود ذلك
 الموضع الى موضع كالمردود ذلك

كتاب
 الصبي

له قوله ولا يوجب كل ما اصابه الندقة الا فقل الحار في حواشي الدرر عن فتاوى على آفندي الحل معللا بان النار تغل عمل الزكاة
 في الحيز حتى لو قذف النار في الذبح فاحترقت القروق يترك كل لكن ينبغي ان يحمل على ما اذا سال الدم حتى اذا اجرد (بقية ٥٠٩)

[illegible]

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وقوله فان اذماه حل والا فلا وهذا يؤيد بعض ما ذكرناه قال واذا رمى صيدا فقطع
عضوا منه اكل الصيد لما بيناه ولا يוכל العضو وقال الشافعي اكل الان مات الصي
لانه مبان بذكاة الاضطرار فيجل المبان والمبان منه كما اذا بين الرأس بذكاة الاختيا
بخلاف ما اذا لم يمت لانه ما بين بالذكاة ولنا قوله عليه السلام ما بين من الحي
فهو ميت ذكر الحي مطلقا فينصرف في الحي حقيقة وحكما والعضو المبان بهذه
الصفة لان المبان منه حي حقيقة لقيام الحي في ذكاه احكاما لانه تنوهم سلامتة بعد هذه
الحاجة ولهذا اعتبره الشرع حتى لو وقع في الماء وفيه حيوة بهذه الصفة يحرم وقوله
أبين بالذكاة قلنا حال وقوعه لم تقع ذكاة لبقاء الروح في الباقي وعندنا لا تظهر في
المبان لعدم الحيوة فيه ولا تبعية لرواها بالانفصال فصا هذا كفر هو الاصل ان المبان
الحي حقيقة وحكما لا يحل والمبان من الحيوة لا يحل وذلك بان يبقى في المبان من حيوة
بقدر ما يكون في الذبح فانه حيوة صفة لا يحكمها وهذا لو وقع في الماء وبه هذا القدر من الحيوة
او تردى من جبل او سطح لا يحرم فخرج عليه المسائل فنقول اذا قطع يد او رجلا او فخذا او ثلثة
مما يلي القوائم او اقل من نصف الرأس يحرم المبان يحل المبان منه لانه تنوهم بقاء الحيوة في الباقي
ولو قد تم بنصفين او قطعه اثلاثا ولا اكثر مما يلي العجز او قطع نصف رأسه او اكثر منه يحل
المبان والمبان منه لان المبان من الحيوة لا يحكمها اذ لا تنوهم بقاء الحيوة بعد هذا الكسر والخذل
وان تناول السمك وما بين منه فهو ميت الا ان ميتة حلال بالحديث الذي
رويناه ولو ضرب عقيق شاة فابان راسها يحل لقطع الاوجاج ويكره هذا الصنيع

من غير ان كان المبدأ نصف الرأس او الشريوكل الكل كذا في المحيط ١٢ الفاتر العالم كبرية من ٥٦٤٣١

لا يملكه ولا يملكه من قبله من قبل القفان مات قبل قطع الاوداج لا يحل ان يموت حتى قطع الاوداج حل ولو ضرر صيدا فقطع يدا او رجلا ولم يبينه ان كان يتوهم كالتيمم والاندمال فاذا مات حل اكله لانه بمنزلة سائر اجزائه وان كان لا يتوهم بان يبق متعلقا بجذبه حل ما سواه لوجود الابانة معني والعبرة للعاني قال ولا يؤكل صيد الجوسي والمرند والوثني لانهم ليسوا من اهل الذكاة على ما بيناه في المباح ولا بد منها في باحة الصيد بخلاف النصارى اليهودي لانهم من اهل الذكاة اختيارا فكذا اضطر ارا قال ومن صيد فاصابه لم يقتله ولم يخرج من حيوان لا متاع فمأه اخر فقتله فهو للثاني ويؤكل لانه هو الاخذ وقد قال عليه السلام الصيد لمن اخذ وان كان الاول اخذه فمأه الثاني فقتله فهو الاول ولم يؤكل لاحتمال الموت بالثاني وهوليس بكاة للقدرة على كاة الاختيار بخلاف الواحد الاول وهذا اذا كان الرمي الاول بحال فيجوز منه الصيد لانه حينئذ يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني اما اذا كان الاول بحال لا يسلم منه الصيد بان لا يبقى فيه من الحيوة الا بقدر ما يبقى في المذبح كما اذا بان راسه يحل لان الموت لا يضاف الى الرمي الثاني لان وجوده وعدمه بمنزلة وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش منه الصيد لانه يبقى فيه من الحيوة اكثر مما يكون بعد الذبح بان كان يعيش يوما او دونه فعلى قول البيهقي وسف في الحيوة لا يحرم بالرعي الثاني لان هذا القدر من الحيوة لا عبدة بها عند وعند محمد يحرم لان هذا القدر من الحيوة معتبر عند على ما عرف من مذهبه فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كانت الاول بحال يسلم منه الصيد سواء ولا يحل قال والثاني ضامن لقيمته للاول

جمل
كتاب
الصيد

له قوله وان ضربه من قبل القفان مات قبل قطع الاوداج الح انظر منه البحث في كتاب الرماح ص ٤٣٧ ج ١ حيث قال وان فرج الشاة من قفاها فبقيت حية حتى قطع العروق حل بتحقيق الموت بها هو ذكاة و يكره لانه فيه زيادة اللحم من غير حاجة . . . وان ماتت قبل قطع الاوداج لم يؤكل ١١

من الثاني بان لا يكون له حياة ولا يملكه من قبله من قبل القفان مات قبل قطع الاوداج لا يحل ان يموت حتى قطع الاوداج حل ولو ضرر صيدا فقطع يدا او رجلا ولم يبينه ان كان يتوهم كالتيمم والاندمال فاذا مات حل اكله لانه بمنزلة سائر اجزائه وان كان لا يتوهم بان يبق متعلقا بجذبه حل ما سواه لوجود الابانة معني والعبرة للعاني قال ولا يؤكل صيد الجوسي والمرند والوثني لانهم ليسوا من اهل الذكاة على ما بيناه في المباح ولا بد منها في باحة الصيد بخلاف النصارى اليهودي لانهم من اهل الذكاة اختيارا فكذا اضطر ارا قال ومن صيد فاصابه لم يقتله ولم يخرج من حيوان لا متاع فمأه اخر فقتله فهو للثاني ويؤكل لانه هو الاخذ وقد قال عليه السلام الصيد لمن اخذ وان كان الاول اخذه فمأه الثاني فقتله فهو الاول ولم يؤكل لاحتمال الموت بالثاني وهوليس بكاة للقدرة على كاة الاختيار بخلاف الواحد الاول وهذا اذا كان الرمي الاول بحال فيجوز منه الصيد لانه حينئذ يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني اما اذا كان الاول بحال لا يسلم منه الصيد بان لا يبقى فيه من الحيوة الا بقدر ما يبقى في المذبح كما اذا بان راسه يحل لان الموت لا يضاف الى الرمي الثاني لان وجوده وعدمه بمنزلة وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش منه الصيد لانه يبقى فيه من الحيوة اكثر مما يكون بعد الذبح بان كان يعيش يوما او دونه فعلى قول البيهقي وسف في الحيوة لا يحرم بالرعي الثاني لان هذا القدر من الحيوة لا عبدة بها عند وعند محمد يحرم لان هذا القدر من الحيوة معتبر عند على ما عرف من مذهبه فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كانت الاول بحال يسلم منه الصيد سواء ولا يحل قال والثاني ضامن لقيمته للاول

منه من المملوك بالرمي تلف صيدا مملوكا له لانه مملكه بالرمي المختن منقو
 من المملوك بالرمي تلف صيدا مملوكا له لانه مملكه بالرمي المختن منقو
 من المملوك بالرمي تلف صيدا مملوكا له لانه مملكه بالرمي المختن منقو

غير ما نقصته جرحه لانه بالرمي تلف صيدا مملوكا له لانه مملكه بالرمي المختن منقو
 بجرحه وقيمة المتلف تعتبر يوم لا تلا وقال رضي الله عنه تأويله اذا علم ان القتل حصل
 بالثاني بان كان لاول جراح الجرحان يسلم الصيد منه والثاني بجراح لا يسلم الصيد منه
 ليكون القتل كله مضافا الى الثاني وقد قتل حيوانا مملوكا لاول منقو بالجراح فلا
 يضمنه كملا كما اذا قتل عبدا مريضا وان علم ان الموت حصل من الجرحين او لا يذني
 قال في الزيادات يضمن الثاني ما نقصته جراحه ثم يضمن نصف قيمته عجزا لجراحين
 ثم يضمن نصف قيمته كجرحه اما الاول فلا يخرج حيوانا مملوكا للغير قد نقصه فيضمن ما
 نقصه او لا واما الثاني فلان الموت حصل بالجراحين فيكون هو متلفا نصفه وهو
 مملوك لغيره فيضمن نصف قيمته عجزا لجراحين لان الاولى ما كانت بصنعته والثانية
 ضمنها مرة فلا يضمنها ثانيا واما الثالث فلان بالرمي لاول صار جرحا بجرح الاختيار
 لو لارمي لثاني فهذا بالرمي لثاني افسد عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الاخر
 لانه ضمنه مرة قد دخل ضمن اللحمه وان كان ما هو الاول ثانيا فالجواب في حكم الاباحة
 كالجواب فيما اذا كان الرامي غيره ويصير كما اذا رمى صيدا على قلة جبل فالتخذه ثم
 رماه ثانيا فانزله لا يجزى لان الثاني مخرم كذا هذا قال ويجوز صطياد ما يوكل كجرحه من
 الحيوان وما لا يوكل لا طلاق ما تلونا والصيد لا يختص بما كول اللحم قال قائلهم شعر
 صيد للملوك اذ انبغ قتالها واذا ركبت قصيدى الابطال وكان صيده سبب الانتفاع بجملته
 او شعرة او ريشه او لاستدفاع شره وكل ذلك مشروع والله اعلم بالصواب

كتاب الصيد
 جلد ٢
 في المملوك بالرمي تلف صيدا مملوكا له لانه مملكه بالرمي المختن منقو
 من المملوك بالرمي تلف صيدا مملوكا له لانه مملكه بالرمي المختن منقو
 من المملوك بالرمي تلف صيدا مملوكا له لانه مملكه بالرمي المختن منقو

له قوله وان علم ان الموت حصل من الجرحين ان كان كل واحد من الجرحين بجراح لا يخرج من الصيدية عنه الافراد
 ولما اجتمع خرج من ان يكون صيدا ما لصيده لها وكذا ان كانا اصحابه معا لا شتر الكه في الاخذ والحل ثابت
 الفتاوى العالمة ٢٥٥ ج ٥

حالة القيام لانه يقتض هذا الاستيفاء بالرد على الراهن فلا يتكرر ولا وجه الى
استيفاء الباقي بدونه لانه لا يتصور ولا يستيفاء يقع بالمالية اما العين امانة حتى كانت
نفقة المهر على الراهن في حياته وكفته بعد مائة وكذا قبض الرهن لا ينوب عن قبض الشراء اذا اشتراه
المقرض لان العين امانة فلا ينوب عن قبض ضمان وموجب العقد ثبوت الاستيفاء وهذا يحقق
الصيانة وان كان فراغ الذمة مضمرة في الحوالة فلا يحصل ان عند الحكم الرهن ضرورة
الرهن محتسبا بدنه باثبات الاستيفاء عليه وعنده تعالى الدين بالعين استيفاء منه عينا
بالباع ويخرج على هذين الاصلين عدل المسائل المختلف فيها بيننا وبينه عندنا في كفاية للتمتع
جملة منها ان الراهن ممنوع عن الاستدراء لا انتفاع لانه يفتقر موجبه وهو الاحتباس على الدوام
وعنده لا يمنع منه لانه لا ينافي موجبه هو تعيينه للبيع وسيأتي البواقي في اثناء المسائل ان
شاء الله تعالى قال ولا يصح الرهن الا بدين مضمون لان حكمه ثبوت الاستيفاء والاستيفاء
يتلوا الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن باكرمان المضمون بانفسها فانه

لا يصح الرهن الا بدين مضمون لان حكمه ثبوت الاستيفاء والاستيفاء
يتلوا الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن باكرمان المضمون بانفسها فانه
لا يصح الرهن الا بدين مضمون لان حكمه ثبوت الاستيفاء والاستيفاء
يتلوا الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن باكرمان المضمون بانفسها فانه

باعتبار ان المثل او القيمة
فانه مقامها واكثر من
عن الامكان المضمون به
دسب ما يفي به المثل فانه
مضمون بقيمة وهو المثل
على ثلث او جزء من المثل
لان موجبه هو المثل
باعتبار الاستيفاء المثل
مقتصر عليه فاستيفاء
العين من عين المثل
بالايمان المضمون به
كتاب
الدين
كتاب
الدين
كتاب
الدين

في كتابه شرح معتبره الرهن غاب الصنف الاول من بعض جرد وترجم به الرهن والشرم (بقية ٥١٦)

الدين بالدين
اي بثلث او قيمتها
فانه لا يصح الرهن الا بدين مضمون
لان حكمه ثبوت الاستيفاء والاستيفاء
يتلوا الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل على هذا اللفظ الرهن باكرمان المضمون بانفسها فانه

كتاب في فقه الميراث...
 في فقه الميراث...
 في فقه الميراث...
 في فقه الميراث...

والرهن زيادة الصيانة فلا تمتنع به المطالبة والحبس جزاء الظلم فاذا ظهر مطلب
 عند القاضي يحبس كما بيناه على التفصيل فيما تقدم واذا طلب المرتهن دينه
 يؤمّر باحضار الرهن لان قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز ان يقبض ماله مع قيام
 يدا لاستيفاء لا يتركرا لاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المرتهن وهو محتمل واذا
 احضره أمر الراهن بتسليم الدين ولا ليتعذر حقه كما تعين حق الراهن تحقيقا للتسوية كما
 وتسليم المبيع والتمن يحضر المبيع ثم يسلم الثمن او لا وان طالبه بالدين في غير البلد الذي
 وقع العقد فيه ان كان الرهن محملا له ولا مؤنة فكذا لا الجواب لان الاماكن كلها
 في حق التسليم كمكان واحد فيما ليس له حمل ومؤنة ولهذا لا يشترط بيان مكان الايفاء فيه
 في باب السلم بالاجماع وان كان له حمل ومؤنة يستوفى في دينه ولا يكلف احضار الرهن لان هذا
 نقل والواجب عليه التسليم عن الخلية لا النقل من مكان الى مكان لان ذلك يتضرر به
 زيادة الضرر ولم يلزمه ولو سلب الراهن العدل على بيع المهور فباعه بنقد ونسيئة جاز
 لاطلا لا امر فلو طالع المرتهن بالدين لا يكلف المرتهن احضار الرهن لانه لا قدر له على احضار
 وكذا اذا المرتهن يبيع فباعه ولم يقبض الثمن لا يفسد بدينه بالبيع باهر الرهن فصلا كان الرهن
 رهنا هو دين ولو قبضه يكلف احضاره لقيام البلد بمقام المبلد الا الذي يتولى قبض الثمن هو المرتهن
 لانه هو العاقد فتراجع الحقوق اليه وكما يكلف احضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلف
 لاستيفاء ثم قد حل لاحتمال الهلاك ثم اذا قبض الثمن يؤمر باحضار الرهن لاستيفاء الدين لقيام مقام
 العين وهذا بخلاف ما اذا قتل رجل العبد الرهن خطا حتى قضى بالقيمة على اقله ثلث سنين لم يجبر
 على بيع العبد او الرهن بالدين باذن الراهن بخلاف ما اذا

كتاب
 الرهن

في فقه الميراث...
 في فقه الميراث...
 في فقه الميراث...
 في فقه الميراث...

الانتفاع وليس له ان يبيع الا بتسليم من الراهن وليس له ان يواجر ويبيع له ليس له ولاية

الانتفاع بنفسه فلا يملك تسليط غيره عليه فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الكف

بالتعدي قال وللمرته ان يحفظ الرهن بنفسه من ربحه وولده وخادمه الذي في عياله

قال رضي الله عنه معناه ان يكون الولد في عياله ايضا وهذا لان عينه امانة في يده

فصار كالوديعة وان حفظه بغير من في عياله او اودع ضمنه وهل ضمن المثلث فهو على

الخلاف وقد بينا جميع ذلك بدلالة في الوديعة واذا تعدي المرتهن في الرهن ضمنه ضمان

العصب بجميع قيمته لان الزيادة على مقدار الدين امانة واكاملات تضمن بالتعدي فلو رهنه

خاتما فحمله في خنصره فهو ضامن لانه متعدي بالاستعمال لانه غير ماذون فيه وانما

الاذن بالحفظ واليمن واليسر في ذلك سواء لان العادة فيه مختلفة ولو جعله في بقية

الاصابع كان رهنا بما فيه لانه لا يلبس كذلك عادة فكان من باب الحفظ وكذا

الطليسان ان لبسه لبسا معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه لم يضمن ولو رهنه سيفين

او ثلثة فقلدها لم يضمن في الثلثة وضمن في السيفين لان العادة جرت بين الشجعان

بتقلد سيفين في الحرب ولم تجر بتقلد الثلثة وان لبس خاتما في خاتم ان كان هو من

يحمل بلبس خاتمين ضمن وان كان لا يتحمل بذلك فهو حافظ فلا يضمن قال ولجربليت

الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن وكذلك جرة الحافظ واجرة الراعي ونفقة الرهن على

الراهن والاصل ان ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن وتبقيته فهو على الراهن سواء كان في

الرهن فضل او لم يكن لان العين باقية على ملكه وكذلك منافع مملوكه فيكون اصلها

كتاب الرهن

في قوله لا يملك تسليط غيره عليه فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الكف بالتعدي قال وللمرته ان يحفظ الرهن بنفسه من ربحه وولده وخادمه الذي في عياله ايضا وهذا لان عينه امانة في يده فصار كالوديعة وان حفظه بغير من في عياله او اودع ضمنه وهل ضمن المثلث فهو على الخلاف وقد بينا جميع ذلك بدلالة في الوديعة واذا تعدي المرتهن في الرهن ضمنه ضمان العصب بجميع قيمته لان الزيادة على مقدار الدين امانة واكاملات تضمن بالتعدي فلو رهنه خاتما فحمله في خنصره فهو ضامن لانه متعدي بالاستعمال لانه غير ماذون فيه وانما الاذن بالحفظ واليمن واليسر في ذلك سواء لان العادة فيه مختلفة ولو جعله في بقية الاصابع كان رهنا بما فيه لانه لا يلبس كذلك عادة فكان من باب الحفظ وكذا الطليسان ان لبسه لبسا معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه لم يضمن ولو رهنه سيفين او ثلثة فقلدها لم يضمن في الثلثة وضمن في السيفين لان العادة جرت بين الشجعان بتقلد سيفين في الحرب ولم تجر بتقلد الثلثة وان لبس خاتما في خاتم ان كان هو من يحمل بلبس خاتمين ضمن وان كان لا يتحمل بذلك فهو حافظ فلا يضمن قال ولجربليت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن وكذلك جرة الحافظ واجرة الراعي ونفقة الرهن على الراهن والاصل ان ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن وتبقيته فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل او لم يكن لان العين باقية على ملكه وكذلك منافع مملوكه فيكون اصلها

له قوله الذي في عياله الخ قال في رد المحتار المختصر في كون الشخص عياله ان ليس له سواء كان في نفقته ام لا

وتبقيته عليه لما أنه مؤنة ملكه كما في الوديعة وذلك مثل النفقة في ما كل ومشر به
 وأجرة الراعي في معناه لأنه علف الحيوان ومن هذا الجنس كسوة الرقيق وأجرة ظئرو ولبن
 الرهن وسقى البستان وكسرى النهر وتلقيح نخيله وجداة والقيام بمصالحه وكل ما كان
 لحفظه أو لركه إلى يد المرتهن أو لكره جزء منه فهو على المرتهن مثل أجرة الحافظ لأن الأمانة
 حوله والحفظ واجب عليه فيكون بدله عليه وكذلك أجرة البيت الذي يحفظ الرهن
 فيه وهذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف ربه أن كراء الماوى على الراهن بمنزلة النفقة
 لأنه سعى في تبقيته ومن هذا القسم جعل الأبق فأنه على المرتهن لأنه محتاج إلى عادة
 يدا لاستيفاء التركة كانت له ليرده فكانت من مؤنة الرد فيلزمه وهذا إذا كانت
 قيمة الرهن والدين سواء وإن كانت قيمة الرهن أكثر فعليه بقدر المضمون وعلى
 الراهن بقدر الزيادة عليه لأنه أمانة في يديه وإيرد لأعادة اليد ويكفي في الزيادة يد
 المالك أذ هو كالموئع فيها فلهذا يكون على المالك وهذا بخلاف أجرة البيت
 الذي ذكرناه فان كانها تجب على المرتهن وإن كان في قيمة الرهن فضل لأن وجوب
 ذلك بسبب الحبس وحق الحبس في الكل ثابت له فاما الجعل فما يلزمه لأجل
 الضمان فتقبل بقدر المضمون ومداواة الحاجة ومعالجة القروح ومعالجة الأمراض
 والفداء من الجناية ينقسم على المضمون والأمانة والخراج على الراهن خاصة
 لأنه من مئون المالك والعشير فيخرج مقدم على حق المرتهن لتعلقه بالعين
 ولا يبطل الرهن في الباقي لأن وجوبه لا ينافي ملكه بخلاف الاستحقاق

[illegible]

لحقوله ومد لواء الجراحه و معالجه القروح الخ وكذا كسرى النحر والخراج والفقر والصل

[illegible]

رهننا ما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به قصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء
لان الرهن ليس يشغل بغيره ولا هو تابع له
دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على دابة او لحما في راسها ودفع الدابة
مع السرج والجام حيث لا يكون رهنه حتى يزعه منها ثم يسلم اليه لانه من تواعج الدابة
منزلة الثمن للخيول حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر **قال** ولا يصح الرهن بالامانات كالالاتع
والعوارض والمضاربات ومال الشرك لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت
ليقع القبض مضمونا ويحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها
كالمبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا
لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي
يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر
وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه
وان كان هالكه انجب قيمته فكان رهننا به مضمون **فصيح قال** والرهن بالدرك باطل والكفا
بالدرك جائز والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك
الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام لمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا
الى المال كما في الصوم والصلوة ولهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه
قبل الوجوب فهلك عنده يملك امانه لانه لا عقد حيث يقع باطلا بخلاف الرهن بالدين
الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المقرض حيث يهلك
بما سته من المال بمقابله لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولانه مقبوض جهة

كتاب الرهن

قوله ما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به قصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء لان الرهن ليس يشغل بغيره ولا هو تابع له دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على دابة او لحما في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنه حتى يزعه منها ثم يسلم اليه لانه من تواعج الدابة منزلة الثمن للخيول حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالالاتع والعوارض والمضاربات ومال الشرك لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضمونا ويحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هالكه انجب قيمته فكان رهننا به مضمون فصيح قال والرهن بالدرك باطل والكفا بالدرك جائز والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام لمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا الى المال كما في الصوم والصلوة ولهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده يملك امانه لانه لا عقد حيث يقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المقرض حيث يهلك بما سته من المال بمقابله لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولانه مقبوض جهة

قوله ما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به قصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء لان الرهن ليس يشغل بغيره ولا هو تابع له دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على دابة او لحما في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنه حتى يزعه منها ثم يسلم اليه لانه من تواعج الدابة منزلة الثمن للخيول حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالالاتع والعوارض والمضاربات ومال الشرك لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضمونا ويحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هالكه انجب قيمته فكان رهننا به مضمون فصيح قال والرهن بالدرك باطل والكفا بالدرك جائز والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام لمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا الى المال كما في الصوم والصلوة ولهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده يملك امانه لانه لا عقد حيث يقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المقرض حيث يهلك بما سته من المال بمقابله لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولانه مقبوض جهة

قوله ما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به قصار كما اذا رهن متاعا في دار او وعاء لان الرهن ليس يشغل بغيره ولا هو تابع له دون الدار الوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على دابة او لحما في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنه حتى يزعه منها ثم يسلم اليه لانه من تواعج الدابة منزلة الثمن للخيول حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر قال ولا يصح الرهن بالامانات كالالاتع والعوارض والمضاربات ومال الشرك لان القبض في باب الرهن قبض مضمون فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضمونا ويحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان المضمونة بعينها وهي يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان هالكه انجب قيمته فكان رهننا به مضمون فصيح قال والرهن بالدرك باطل والكفا بالدرك جائز والفرق ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واضافة التملك الى مان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام لمطالبة والتزام الافعال يصح مضافا الى المال كما في الصوم والصلوة ولهذا تصح الكفالة بما اذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده يملك امانه لانه لا عقد حيث يقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول هذلك هذا لتقرضني الف درهم وهلك في يد المقرض حيث يهلك بما سته من المال بمقابله لان الموعود جعل كالموعد باعتبار الحاجة ولانه مقبوض جهة

قوله الرهن الذي يصح على اعتبار وجوه فوعطاه حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمنه قال
ويصح الرهن براس مال السلم ويضمن الصرف والمسلم فيه وقال فرة لا يجوز كان حكمه الاستيفاء
وهذا الاستبدال لعدم المجانسة وبار الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجانسة ثابتة في
المالية فيحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر قال والرهن بالمبيع
باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل ببقية
ياذنه وان هلك الرهن بقصر الصرف وراس مال السلم في مجلس العقد تم الصير والسلم
وصار المرهن مستوفيا لدينه لتحقق القبض حكما وان افترا قبل هلاك الرهن
بطل لقوات القبض حقيقة وحكما وان هلك الرهن بالسلم فيه بطل السلم بهلاكه
ومعناه انه يصير مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخ السلم وبالمسلم فيه رهن
يكون ذلك رهنا براس المال حتى يحبس لانه بدل له فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن
يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالطعام المسلم فيه لانه رهن
به وان كان محبوسا بغيره كمن باع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له
ان يحبس لاخذ المبيع لان الثمن بدل له ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما بينا وكذلك
اشترى عبدا فاشراء فاسدا وادى ثمنه له ان يحبس لانه ان يحبس لستوفي الثمن ثم لو هلك
المشتري في يد المشتري يهلك بقيمته قال ولا يجوز رهن الحر والمدبر والمكاتب
وام الولدان حكم الرهن بثبوت يدا الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المتأ
في الحر قيام المانع في الباقي ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا بالقصاص في النفس ومادونها

المرتب
لا يجلل الطعام الرهن للمال لا يجلل
الرهن الذي يصح على اعتبار وجوه فوعطاه حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمنه قال
ويصح الرهن براس مال السلم ويضمن الصرف والمسلم فيه وقال فرة لا يجوز كان حكمه الاستيفاء
وهذا الاستبدال لعدم المجانسة وبار الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجانسة ثابتة في
المالية فيحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر قال والرهن بالمبيع
باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل ببقية
ياذنه وان هلك الرهن بقصر الصرف وراس مال السلم في مجلس العقد تم الصير والسلم
وصار المرهن مستوفيا لدينه لتحقق القبض حكما وان افترا قبل هلاك الرهن
بطل لقوات القبض حقيقة وحكما وان هلك الرهن بالسلم فيه بطل السلم بهلاكه
ومعناه انه يصير مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخ السلم وبالمسلم فيه رهن
يكون ذلك رهنا براس المال حتى يحبس لانه بدل له فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن
يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالطعام المسلم فيه لانه رهن
به وان كان محبوسا بغيره كمن باع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له
ان يحبس لاخذ المبيع لان الثمن بدل له ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما بينا وكذلك
اشترى عبدا فاشراء فاسدا وادى ثمنه له ان يحبس لانه ان يحبس لستوفي الثمن ثم لو هلك
المشتري في يد المشتري يهلك بقيمته قال ولا يجوز رهن الحر والمدبر والمكاتب
وام الولدان حكم الرهن بثبوت يدا الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المتأ
في الحر قيام المانع في الباقي ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا بالقصاص في النفس ومادونها

الرهن الذي يصح على اعتبار وجوه فوعطاه حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمنه قال
ويصح الرهن براس مال السلم ويضمن الصرف والمسلم فيه وقال فرة لا يجوز كان حكمه الاستيفاء
وهذا الاستبدال لعدم المجانسة وبار الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجانسة ثابتة في
المالية فيحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر قال والرهن بالمبيع
باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل ببقية
ياذنه وان هلك الرهن بقصر الصرف وراس مال السلم في مجلس العقد تم الصير والسلم
وصار المرهن مستوفيا لدينه لتحقق القبض حكما وان افترا قبل هلاك الرهن
بطل لقوات القبض حقيقة وحكما وان هلك الرهن بالسلم فيه بطل السلم بهلاكه
ومعناه انه يصير مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاخ السلم وبالمسلم فيه رهن
يكون ذلك رهنا براس المال حتى يحبس لانه بدل له فصار كالمغصوب اذا هلك وبه رهن
يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالطعام المسلم فيه لانه رهن
به وان كان محبوسا بغيره كمن باع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له
ان يحبس لاخذ المبيع لان الثمن بدل له ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما بينا وكذلك
اشترى عبدا فاشراء فاسدا وادى ثمنه له ان يحبس لانه ان يحبس لستوفي الثمن ثم لو هلك
المشتري في يد المشتري يهلك بقيمته قال ولا يجوز رهن الحر والمدبر والمكاتب
وام الولدان حكم الرهن بثبوت يدا الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المتأ
في الحر قيام المانع في الباقي ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا بالقصاص في النفس ومادونها

لتعدا الاستيفاء بخلاف ما اذا كانت الجناية خطأ لان استيفاء الكرش من الرهن يمكن
ولا يجوز الرهن بالشفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري ولا بالعبد الجاني والعبد
المدين المادون لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء ولا جواز التمسك
والمغنية حتى لو ضاع لم يكن مضمونا لانه لا يقابل شيء مضمون ولا يجوز للمسلم ان
يرهن خرا او يرهنه من مسلم واذمى لتعدا الايفاء والاستيفاء في حق المسلم ثم الرهن
اذا كان ذميا فالجزم مضمون عليه للذمى كما اذا غصبه وان كان المرتجع في ماله يضمنه المسلم
كما لا يضمنها بالغصب منه بخلاف ما اذا جرد ذلك فيما بينهم لانها مال فحقهم اما المينة
فليست بمال عندهم فلا يجوز رهنها وارتماها فيما بينهم كما لا يجوز فيما بين المسلمين ولو اشترى
عبد ورهن بقتنه عبدا او خلا او شاة مذبوحة ثم ظهر العبد حرا او الخل خمر او الشاة
ميتة فالرهن مضمون لانه رهنه بدين ولحق ظاهرا وكذا اذا قتل عبدا ورهن
بقيته رهنا ثم ظهر انه حرو هذا كله على ظاهر الرواية وكذا اذا صالح على انكار رهنه ما
صالح عليه رهنا ثم تصادق ان لا دين فالرهن مضمون وعن ابي يوسف ربه خلافه
وكذا قياسه فيما تقدم من رهنه قال ويجوز للاب ان يرهن بدين عليه عبدا
لابنه الصغير لانه ملك الايداع وهذا النظر في حق الصبي منه لان قيام المرتجع بحفظه
المنخفضة الغرامة ولو هلك بملك مضمونا والودعة تملك امانة والوصي
بعائلة الاب في هذا الباب لما بينا وعن ابي يوسف ونفسه انه لا يجوز ذلك منها
وهو القياس اعتبارا بحقيقة الايفاء ووجه الفرق على الظاهر هو الاستحسان ان في

كتاب
الرهن

للابن ان يرحم وحتي يقض الدين لوقوعه لازما من جانبه اذ تصرف الاب بماله تصرفه
بنفسه بعد البلوغ لقيام مقامه ولو كان الاب رهنه لنفسه فقضاء الاب رجوع به
في مال الاب لانه مضطر فيه لحاجته الى احياء ملكه فاشبهه مع الرهن وكذا اذا هلك
قبل ان يفتك لان الاب يصير قاضيا دينه بماله فله ان يرجع عليه ولو رهنه يدين على
نفسه وبدين على الصغير جاز لا شتاله على امرين جائزين فان هلك ضمن الاب حصته
من ذلك لكونه لا يفاوته دينه من ماله بهذا المقدار وكذلك الوصي وكذلك الجدا اب الاب
اذا لم يكن الاب ووصي الاب لو رهن الوصي متاعا لليتيم في دين استدان له عليه وقبض
المرتهن ثم استعار الوصي الحاجة لليتيم فضاغ في يد الوصي فانه خرج من الرهن وهلك من
مال اليتيم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعاره الحاجة للصبي والحكومة
هذا على ما بينه ان شاء الله تعالى والمال دين على الوصي معناه هو المطالبة ثم خرج بذلك
على الصبي لانه غير متعلق في هذا الاستعارة اذ هي الحاجة للصبي ولو استعاره الحاجة لنفسه
ضمنه للصبي لانه متعلق اذ ليس له ولاية الاستعمال فحاجة نفسه ولو غصب الوصي
مارهه فاستعمله الحاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصي ضامن لقيمة الحاجة لانه متعلق في حق
المرتهن بالصبي والاستعمال وفي حق الصبي بالاستعمال فحاجة نفسه فيقضى بالدين ان كان قد
حل فان كانت قيمة مثل الدين اداء المرتهن ولا يرجع على اليتيم لانه وجب لليتيم عليه ما وجب له
على اليتيم فالتقاضي قاصدا وان كانت قيمته اقل من الدين ادى قدر القيمة المرتهن وادى الزيادة من مال اليتيم
المضمون على قدر القيمة لا غير ان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين ادى قدر الدين الى المرتهن والفضل
للمرتهن

كتاب
الدين

وما تاتينا منه للدين حينئذ فولي صاحب العناية ورهن العكس فان ما شئت لكل
بحر ان يشيت لكل وان لم يمنع عنه عالم سيما في الامور الصغيرة ١٢ تكمله مع النسخ
٨٤٠٢١١١

ما قوله قال في الحاشية ١٢ لان كل ما جاز ان يشيت لكل واحد من ثم ان بعض المفضل لا يشبهه لاقتطاع الكلية الواقة
في كلهم صاحب العناية قصده الا هلك حيث فيه قوله لان كل ما جاز ان يشيت لكل واحد من اجزاء المركب جاز ان
يشيت لكل ما ان قال ان لم يمنع مانع كما في المجموع بين الاختين وسائر ما لا يجوز الجمع بينها اقول بهذا التقييد بل
بالتمام اما اولاً فلان التعليل المذكور لا يتم اثباتاً لعدم تحقق المانع فيما نحن فيه اول المصلحة

[illegible]

[illegible]

له قوله والفرق الحمد أنه قبض الزم واللام ان هذه مسئلة مبتدئة لان محمد بن ابي حنيفة في تلك المسئلة في المشهور ومع
ابن يوسف في هذه المسئلة والفرق الحمد أنه قبض الريف الى آخر كلامه تبصر ١٢ تكلمه فتح القديس ص ٨٢١

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو

وتكون رهنا عنه وهذا بالاتفاق اما عندنا فما ظننا به في ذلك عند محمد لانه يعتد بحالة
الانكسار بحالة الهلاك والهلاك عندنا بالقيمة وفي لوجه الثاني وهو ان كان بغير قيمته
اكثر من وزنه اثني عشر عنديا حنيفة رة يضم جميع قيمته وتكون رهنا عنه كان
العبرة للوزن عندنا للجودة والرداءة فان كان باعتبار الوزن كله مضمونا يجعل
كله مضمونا وان كان بعضه فبعضه وهذا لان الجودة تابعة للذات ومتصلا بالاصل
مضمونا استحالة ان يكون التابع امانة وعند ابي يوسف يضم خمسة اسداس قيمته
وتكون خمسة اسداس لا يربق له بالضمان وسداسه يفرج حتى يبقى الرهن شائعا
ويكون مع قيمة خمسة اسداس لمكسور رهنا فعنده تعتد الجدة والرداءة وتجعل زيادة
القيمة كزيادة الوزن كان وزنه اثنا عشر وهذا لان الجدة متقومة في ذاتها حتى تعتبر عند
المقابلة بخلاف جنسها وفي تصف المرصون كانت لا تعتبر عند المقابلة بجنسها سماعا لمكن
اعتبارها وفي بيان قول محمد نوع طول يعرف في موضعه من المبسوط والزيادات مع جميع
شعبها قال ومن باع عبدا على ان يرهقه المشتري شيئا بعينه جاز استحسانا والقياس ان لا
يجوز وعلى هذا القياس والاستحسان اذا باع شيئا على ان يعطيه كفلا معينا حاضرا في المجلس
فقبل وجه القياس انه صفقة وصفقة وهو منه عنه لانه بشرط لا يقتضيه العقد وفي منفعة
لا حرجها ومثله يفسد البيع وجه الاستحسان انه شرط ملايم للعقد الكفالة والرهن للاستيناف
وانه يلايم الوجه فاذا كان الكفيل حاضرا في المجلس والرهن معينا اعتبرنا في المعنى وهو ملايم فصيح
العقد اذا لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا او كان الكفيل غائبا حتى افتقر الى بيعه الكفالة والرهن للجدة لا اعتبار

كتاب الرهن

فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو
فله قوله والرهن معينا اعتبر بغيره المعنى الخ فالقوله ان مرار المصنف اعتبر بغيره المعنى اي معنى الرهن الذي هو الا - يتناقض وهو اي يميز المعنى الذي هو

[illegible]

له قوله وان مات الراهن لم ينحل الخ لا يبطل الرهن بوفاة الراهن والمركن (المادة ٧٣٤)
واذا توفي الراهن فان كانت الورثة كبارا تماموا مقامه وبليز سداد الدين (بقية ٥٣٥)

بغير محضر من الورثة كما يبيعه في حال حياته بغير محضر منه وان مات المرتهن فالوكيل

على وكالته لان العقد لا يبطل بموتهما ولا بموت احدهما فيبقى بحقوقه واوصافه وان مات
 اى عقد الزين اناك

الوكيل تنقض الوكالة ولا يبرأ ولا يصيبه مقام لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولان الموكل

رضی برایم لا برای غیره و عزای یوسف را و وصی الوکیل یملک بیعدان الوکالة لا یتفیلک
فی رواة الحسن بن مالک العن

الوصی کا مضاربہ اذا مات بعد ما صار اس المال عیاناً یتلک وصی المضارب بیعہا لما انکلام بعد
ادرویمہا ای ضمانت

ما صار اعياناً قلنا التوكيل حق لا نرمك عليه والارض تجري فيما له بخلاف المضاربة لانها حق
باس الملك

المضارب وليس المرهون ان يبيعه الا برضاء الراهن لانه ملكه وما رضى ببيعه وليس للراهن ان
 اى اذ لم يكن الراهن ساطع عليه ١٢ من

يبيعه الأبرياء المرهون لأن المرهون الحق بما يتيه من الرهن فلا يقدر الرهن على تسليمه بالبيع قال

فان حل الاجل والى الوكيل الذى فى يده الرهن أن يبيعه والراهن غائب جده على بيعه

ذكرنا من الوجهين في لزومه وكذلك الرجل يوكل غيره بالخصومة وغاب الموكل فابى ان يخصم
الوكيل

أجبر على الخصومة للوجه الثاني هو ان فيه اتواء الحق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع لنفسه
اي ان الحق منقول له
اي على الوكيل

فلا يتوى حقها اما المدعى لا يقدر على الدعوى والمرقن لا يملك بيعه بنفسه فلو لم يكن التوكيل

مشروطاً في عقد الرهن وانما شرط بعد قيل لا يجبر اعتبار الوجه الاول وقيل يجبر رجوعاً

الوجه الثاني هذا الصريح في سفر النجاشي الفصل واحد يؤيد إطلاق الحق في الجامع الصغير في الأصل
وهو ان فينا كلامه ۱۱

واذا باع العبد الرهن فقد خرج من الرهن والتميز قائم مقامه فكان هذا وان لم يقض بعد لقيام مقام ما ذكره الله تعالى اغن

كان مقبوضا واذا اتى كان مال المرتهن بقاء عقد الرهن في الثمن لقيامه مقام المبيع المفقور وكذلك اذا
 ضاع المثل او الرهن ۱۱

قِيلَ الْعَبْدُ الرَّهْنُ وَغَرَمَ الْقَاتِلُ قِيَمَتَهُ لِأَنَّ الْمَالِيَّ يَتَحَقَّقُ مِنْ حَيْثُ الْمَالِيَّةُ وَأَنَّ كَانَ يُبَدِّلُ الدَّمَ

بغير محض من الوثاق كما يبيعه في حال حياته بغير محض منه وان مات المرتهن فالوكيل
على وكالته لان العقد لا يبطل بموتهما ولا بموت احدهما في حق حقوقه وادعائه وان مات
الوكيل انتقضت الوكالة ولا يورث ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا يجري فيها الارث ولا ان الموكل
رضى بمرايه لا يبرأ غير ^{بما لا يبرأ} وعن ابي يوسف ^{في رواية الحسن بن مالك} ان وصي الوكيل يملك بيعه لان الوكالة لازمه فيملكه
الوصي كالمضارب اذا مات بعد ما صار اسر المال عيانا يملك وصي المضارب بيعه بالماله كالمضارب
ما صار عيانا قلنا التوكيل حق لا يبرأ عنه عليه ولا يرث يجري فيما له بخلاف المضاربة لانها حق
المضارب وليس للمرتهن ان يبيعه الا برضاء الراهن لانه ملكه ومضاربه يبيعه وليس للراهن ان
يبيعه الا برضاء المرتهن لان المرتهن الحق بالثمن من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليمه بالبيع قال
فان حل الاجل والى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه والراهن غائب جاز عليه بيعه لما
ذكرنا من الوجهين في لزومه وكذلك الرجل يوكل غيره بالخصومة وغاب الموكل فابى الخصام
اجبر على الخصومة للوجه الثاني هو ان فيه اتواء الحق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع نفسه
فلا يتوى حقه اما المدعي لا يقدر على الدعوى والمرتهن لا يملك بيعه بنفسه فلو لم يكن التوكيل
مشرطا في عقد الرهن وانما شرط بعد قيل لا يجبر اعتبار الوجه الاول وقيل يجبر رجحا
الوجه الثاني هو ان في بيعه من الرهن في الفصل واحد يؤيد اطلاق الحق في الجماع الصغير والى
واذا باع العدل الرهن فقد خرج من الرهن والتمس قاض مقامه فكان رهنا وان لم يقض بعد لقيام مقام ما
كان مقبوضا واذا اتى كان مال المرتهن لبقاء عقد الرهن في التمس لقيام مقام المبيع المهرور وكذلك اذا
قيل اجبر الرهن وغرم القاتل قيمته لان المالك يستحق من حيث المالية وان كان بدل الدم
المرجوع ^{اي الرجوع} ^{اي حق داره} ^{اي في الضمان}

(بقية ٥٣٤) من الشركة وتخليص الرهن وان كان موصفا او كيارا الا انهم غائبون عن البلد اي هم في محل لبيع عفا
مرة الصفح فالرهن يبيع الرهن باذن المرتهن ويؤخذ الربح من ثمنه ٣ محلة الاحكام العرفية

فَأَخَذَ حَكْمُضَامَ الْمَالِ فِي حَقِّ الْمُسْتَحْقِ فِي عَقْدِ الرِّهْنِ وَكَذَلِكَ لَوْ قَتَلَهُ عَبْدٌ فَدَفَعَ بِإِلَاقِيَّتِهِ
بِرَأْسِ الْفَضْلِ ١٣

مقام الاول في اود ما قال وان باع العبد الرهن فاوفى المرحمن الثمن استحق الرهن فضمنه
اي يخرج من الجاهل الصغير اعين

العدل كان بالخيار ان شاء ضم الرهن قيمته وان شاء ضم المقتن الثمن الذي اعطاه وليس له

ان يُضَمَّنَه غَيْرَه وَكَشَفَ هَذَا الْمَرْهُونَ الْمَبِيعَ اِذَا اسْتَحَقَّ اَمَّا اَنْ يَكُونَ هَاكِذَا اَوْ قَائِمًا فَيُطْفِئُ الْوَجْهَ الْاَوَّلَ

المستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن قيمته لانه غاصب في حقه وان شاء ضمن العبد لانه

متعدي في حقه بالبيع والتسليم فان ضمن الراهن نفذ البيع وضح الاقتضاء لانه ملكه باءاء
 اى بيع العسل الزهين ١٢

الضمان فتبين انه امر ببيع ملك نفسه وان ضمن البائع تنفيذ البيع ايضا لانه ملكه باداء
^{راهن ١٢} ^{اعلى العدل ١٢ اعنابه} ^{بالعدل ١٢}

الضمان فتبين انه باع ملك نفسه واذا صقن العدل فالعدل بالحيار ان شاء رجع على

الراهن بالقيمة له وكيل من جهة عامله فليخرج عليه بالحكمين العشرة وسفد البيع وفتح
 الراهن ١٢ راجع ١٢

انہ اخا الثمر بغدحہ لانہ مال العبد باداء الضمان ونفذ سجدہ عارہ فصر الثمن وانما

إِذَا هُوَ عَلَى حُسْنٍ أَنْهُ مَلَكٌ الرَّاهِنُ فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّكَ مُلْكٌ لِرَبِّكَ رَاضٍ بِمَا فَهُوَ أَنْ رَجَعْتَ عَلَيْهِ

وإذا رجع بطل لا قضاء فيرجع المهرين على الراهن بدينه وفي الوجه الثاني وهو أن يكون

قائماني يدا المشتري فلا يستحق ان ياخذ من يده لانه وجد عين ماله ثم للمشتري ان يرجع

على العدل بالثمن. لأنه العاقد فتشمل به حقوق العقد وهذا من حقوقه حيث وجب

باب البيع وانما الكاه ليسلم له المبيع ولم يسلم له العدل بالخيار ان شاء مرجع على الراهن بالقيمة

لأنه هو الذي أدخله في العهدة فيجب عليه تخليصه وإذا رجع عليه صح قبض المرتين

حقیقۃً و کلاماً
 ابو الزبیر الخ
 ای لان الزبیر
 بنو الذی
 اور خطبہ نمبر
 الوصلۃ فاذا
 ضمن
 یا شیخنا
 یا جمعیۃ
 عین
 البیان

[illegible]

جلد
کتاب
الرحمن

له قوله ثم استحق الرهن فضمنه الذي ثم علم ان كل ما ذكره صاحب العدايه فيما اذا استحق الرهن بعد بيعه ام لا واستحق قبل البيع في يد المرحوم فان كان قائما يأخذ المشتري منه ويبطل الرهن ولو كان الرهن شيعيين فاستحق احدهما بطل الرهن منه ويبقى الآخر هنا بطل الرهن (در مختار) (تقي ٥٣٦)

لان المقبوض سلم له وان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل الثمن وقد قبضه ثمننا
 اي الثمن المقبوض على السلم
 فيقبض قبضه ضرره واذا رجع عليه انتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع به
 على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن للمرتحن لم يرجع على العدل لانه في البيع عامل للمرتهن
 وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض في الضمان على الموكل وان كان التوكيل بعد عقد
 المرهن غير مشروط في العقد فلحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن
 المرتهن ام لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع كما في الوكالة المفردة عن الرهن
 اذ اباغ الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم حقه عهد لا يرجع به على المقبض بخلاف
 الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق بحق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه
 هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يري جبر هذا الوكيل على البيع قال وانما
 العبد المرهون في يده المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء

ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن الراهن
 فقد مات بالدين لانه ملكه باء الضمان فصح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما
 ضمن من القيمة ويدينه اما بالقيمة فلا بد من مخرج من جهة الراهن واما بالدين فلا بد انتقض
 اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن برجع المرتهن عليه
 والمالك في المضمون يثبت لمن عليه قرار الضمان فثبت انه مرتهن ملك نفسه فصار
 كما اذا ضمن المرتهن الرهن ابتداء قلنا هذا طعن في خازم القاضية والحجاب عنه انه
 يرجع عليه بسبب الغرض والغرض بالتسليم كما ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه لانه

شرح المجلة لسلطان بارس ١٢٤٢ هـ

كتاب الرهن

في رهن المرتهن لتعديده بالتسليم (مستحق) وان شاء ضمن المرتهن لتعديده بالقبض (مقبوض)

وقد في الضمان على كل واحد من الطرفين ان شاء رجع على المرتهن لانه اذا انتقض العقد بطل الثمن وقد قبضه ثمننا
 اي الثمن المقبوض على السلم
 فيقبض قبضه ضرره واذا رجع عليه انتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع به
 على الراهن ولو ان المشتري سلم الثمن للمرتحن لم يرجع على العدل لانه في البيع عامل للمرتهن
 وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض في الضمان على الموكل وان كان التوكيل بعد عقد
 المرهن غير مشروط في العقد فلحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن
 المرتهن ام لا لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع كما في الوكالة المفردة عن الرهن
 اذ اباغ الوكيل ودفع الثمن الى من امره الموكل ثم حقه عهد لا يرجع به على المقبض بخلاف
 الوكالة المشروطة في العقد لانه تعلق بحق المرتهن فيكون البيع لحقه قال رضي الله عنه
 هكذا ذكره الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يري جبر هذا الوكيل على البيع قال وانما
 العبد المرهون في يده المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء
 ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعلق في حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن الراهن
 فقد مات بالدين لانه ملكه باء الضمان فصح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما
 ضمن من القيمة ويدينه اما بالقيمة فلا بد من مخرج من جهة الراهن واما بالدين فلا بد انتقض
 اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن برجع المرتهن عليه
 والمالك في المضمون يثبت لمن عليه قرار الضمان فثبت انه مرتهن ملك نفسه فصار
 كما اذا ضمن المرتهن الرهن ابتداء قلنا هذا طعن في خازم القاضية والحجاب عنه انه
 يرجع عليه بسبب الغرض والغرض بالتسليم كما ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه لانه

تأنيلاً من غيره قبل ان يجيزه المجهد قال الثاني موقوفنا يصنع على اجازته لان الاول لم ينفذ ولو
لا يمنع توقف الثاني فلما اجاز المرتهن البيع الثاني جازر الثاني ولو باع الراهن ثم اجر
او وهب او رهن من غيره واجاز المرتهن هذا العقود جازر البيع الاول والفرق ان المرتهن
ذو حظ من البيع الثاني لانه يتعلق بحقه ببدله فيصح تعيينه لتعلق فائده به اما لاح له
في هذه العقود لانه لا بدل في الحبسة والرهن والذي في الاجارة بدل المنفعة لا بدل العين حقه
في مالية العبد لا في المنفعة فكانت اجازته اسقاطاً لحقه فال مانع فنفذ البيع الاول فوضح
الفرق قال ولو اعتق الراهن عبيداً الرهن نفذ عتقه وفي بعض اقوال المشافهة لا ينفذ اذا كان
المعتق معسراً كان في تنفيذه ابطال حق المرتهن فاشبه البيع بخلاف ما اذا كان موسراً
حيث ينفذ على بعض اقواله لانه لا يطل حقه معه بالتضمين بخلاف عتاق المستاجر لان
الاجارة تبقى مدتها اذا لم يقبل الرهن فلا يفي وتساؤه مخاطباً عتق ملك نفسه
فلا يلغو تصرفه بعد اذن المرتهن كما اذا اعتق العبد المشتري قبل القبض واعتق الأب أو
المغضوب ولا خفاء في قيام ملك الرقبة لقيام المقضيه وعارض الرهن لا يبيح عن زواله
انما ازال ملكه في الرقبة باعتاقه يزول ملك المرتهن في اليد بناء عليه كاعتاق العبد
المشتري بل اولى لان ملك الرقبة اقوى من ملك اليد فلما لم يمنع الاصل لا يمنع الادنى في النظر
الاول امتناع النفاذ في البيع والحبسة لانعدام القدرة على التسليم واعتاق الوارث العبد
الموصى بوقته لا يلغو بل يؤخر الى اداء السعاية عند ابي حنيفة مرة واذا نفذ الاعتاق بطل
الرهن لفوات محله ثم بعد ذلك ان كان الراهن موسراً والدين حالاً طوّل باداء الدين لانه

الدين كان الدين في الدين فلا فائدة فيه وان كان الدين مؤجلا
 اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهنه مكانه حتى يحل الدين لان سبب الضمان متحقق و
 التضمين فائدة فاذا حل الدين اقتصاه بحقه اذا كان من جنس حقه ورتة الفضل وان كان
 معسرا سعى العبد في قيمته وقضى به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه لانه لما تعذر
 الوصول الى عين حقه من جهة المعتق يرجع الى من ينفع بعقده وهو العبد لان الخراج
 بالضمان قال رضي الله عنه وتاويله اذا كانت القيمة اقل من الدين اما اذا كان الدين اقل
 تذكره ان شاء الله تعالى فيرجع بما سعى على مولاه اذا يسر له فقه دينه وهو مضطر
 فيه حكم الشرع فيرجع عليه بما سعى عليه بخلاف المستسعى في الاعناق لانه يؤدي ضمانا
 عليه لانه انما يسعى لتسليم العتق عنده وعند هاتك كيدله وهنا يسعى في ضمان على غيره
 بعد تمام عتاقه فصار كعتق الرهن ثم اوجبه فرة اوجبا لسعاية في المستسعى المشرك
 في حالة اليسار والاعسار في العبد الموهون شرط الاعسار لان الثابت للمرضى حق
 الملك وانه ادنى من حقيقة الثابتة للشريك الساكت فوجب السعاية هنا في حالة الوا
 اظهار للنقصان رتبته بخلاف المشتري قبل القبض اذا اعتق للمشتري بحيث لا يسعى
 للبائع الا رواية عن ابي يوسف انه والموهون يسعى لان حق البائع في الحبس اضعف لان البائع
 لا يملكه والاخرة ولا يستوفى من عينه وكذلك يبطل حقه في الحبس بالاعارة من المشتري
 والمرتمين ينقلب حقه ملكا ولا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يمكن الاسترداد فلو
 اوجبنا السعاية فيه السقونابين الحقير وذلك ليجوز فلو اقر الموهون عيدا بان قال له هتكت

لو طوبى باداء القيمة تقع المقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه وان كان الدين مؤجلا
 اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهنه مكانه حتى يحل الدين لان سبب الضمان متحقق و
 التضمين فائدة فاذا حل الدين اقتصاه بحقه اذا كان من جنس حقه ورتة الفضل وان كان
 معسرا سعى العبد في قيمته وقضى به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه لانه لما تعذر
 الوصول الى عين حقه من جهة المعتق يرجع الى من ينفع بعقده وهو العبد لان الخراج
 بالضمان قال رضي الله عنه وتاويله اذا كانت القيمة اقل من الدين اما اذا كان الدين اقل
 تذكره ان شاء الله تعالى فيرجع بما سعى على مولاه اذا يسر له فقه دينه وهو مضطر
 فيه حكم الشرع فيرجع عليه بما سعى عليه بخلاف المستسعى في الاعناق لانه يؤدي ضمانا
 عليه لانه انما يسعى لتسليم العتق عنده وعند هاتك كيدله وهنا يسعى في ضمان على غيره
 بعد تمام عتاقه فصار كعتق الرهن ثم اوجبه فرة اوجبا لسعاية في المستسعى المشرك
 في حالة اليسار والاعسار في العبد الموهون شرط الاعسار لان الثابت للمرضى حق
 الملك وانه ادنى من حقيقة الثابتة للشريك الساكت فوجب السعاية هنا في حالة الوا
 اظهار للنقصان رتبته بخلاف المشتري قبل القبض اذا اعتق للمشتري بحيث لا يسعى
 للبائع الا رواية عن ابي يوسف انه والموهون يسعى لان حق البائع في الحبس اضعف لان البائع
 لا يملكه والاخرة ولا يستوفى من عينه وكذلك يبطل حقه في الحبس بالاعارة من المشتري
 والمرتمين ينقلب حقه ملكا ولا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يمكن الاسترداد فلو
 اوجبنا السعاية فيه السقونابين الحقير وذلك ليجوز فلو اقر الموهون عيدا بان قال له هتكت

كتاب
 الرهن

(لقية ٥٣٩) فيبطل الرهن ثم اذا صار رهننا وخرج عن حكم الرهن ينظر ان كان الرهن مؤسرا لا سعاية على العبد و
 الرهن على حاله على الراهن وان كان الرهن صالما يجبر على فضاكه وان كان مؤجلا وحل الاجل فكذلك (لقية ٥٤١)

عند فلان وكذبه العبد ثم اعتقه تجب السعاية عندنا خلافا لغيره وهو معتبره بأقرب
بعد العتق وتجن نقول أقبر متعلق الحق في حال يملك التعليق فيه لقيام ملكه فيصحب
ما بعد العتق لانه حال نقطاع الولاية ولو دبره الراهن صح تدبيره بالاتفاق اما عندنا
فظاهر كذا عندنا لان التدبير لا يمنع البيع على اصله ولو كانت امة فاستولدها الراهن
صح الاستيلاد بالاتفاق لانه يصح بادنى الحقين وهو اللاب في جارية الابن فيصح بالا على
واذا صح اخراج من الرهن لبطان المحلية اذ لا يصح استيفاء الدين منهما فان كان الراهن
موسرا ضمن قيمته ما على التفصيل الذي ذكرناه في الاعناق وان كان معسر التسعة المهر المدبر
الولد في جميع الدين لان كسبه ما مال المولى بخلاف المعتق حيث يسقط الاقل من الدين ومن القيمة لان
كسبه حقه والمعتق عنده ليس الا قدر القيمة فلا يزد عليه حق المهر بقدر الدين فلا يلزم له
ولا يرجع ان ياتي على المولى بعد يساره لانها ادياه من مال المولى المعتق يرجع لانه ادى ملكه
عنه وهو مضطر على ما قيل الدين اذا كان مؤجلا يصح المدبر في قيمته لانه عوض الرهن
تجس مكانه فيتقدر بقدر المعوض بخلاف ما اذا كان حالا لانه يقض به الدين ولو اعترى الرهن
المدبر وقد قضى عليه بالسعاية او لم يقض لم يصح الا بقدر القيمة لان كسبه بعد العتق ملكه
وما اذاه قبل العتق لا يرجع به على مولاه لانه اذا ه من مال المولى قال وكذلك لو استهلك
الراهن الرهن لانه حرم مضمون عليه بالاثلاف والضمان رهن في يد المهر لقيامه
مقام العين فان استهلكه المهر هو المهر في تضمين فياخذ القيمة وتكون هنا في يد المهر لانه
ان حق بعين الرهن حال قيامه فكذا في استرداد ما قام مقامه الواجب على هذا المستهلك قيمته يوم
يكون في يد المهر

كتاب الرهن

في رهن الدين ان ياتي على المولى بعد يساره لانها ادياه من مال المولى المعتق يرجع لانه ادى ملكه
عنه وهو مضطر على ما قيل الدين اذا كان مؤجلا يصح المدبر في قيمته لانه عوض الرهن
تجس مكانه فيتقدر بقدر المعوض بخلاف ما اذا كان حالا لانه يقض به الدين ولو اعترى الرهن
المدبر وقد قضى عليه بالسعاية او لم يقض لم يصح الا بقدر القيمة لان كسبه بعد العتق ملكه
وما اذاه قبل العتق لا يرجع به على مولاه لانه اذا ه من مال المولى قال وكذلك لو استهلك
الراهن الرهن لانه حرم مضمون عليه بالاثلاف والضمان رهن في يد المهر لقيامه
مقام العين فان استهلكه المهر هو المهر في تضمين فياخذ القيمة وتكون هنا في يد المهر لانه
ان حق بعين الرهن حال قيامه فكذا في استرداد ما قام مقامه الواجب على هذا المستهلك قيمته يوم
يكون في يد المهر

(بقية ٥٤٠) ولعل محل نقد العتق في اخذ من الراهن قيمة العبد فيجب حصاره هنا مكان العبد ثم داخل الاجل
ينظر ان كان قيمة العبد من جنس الدين استوفى دينه ورا الفضل وان كانت من خلاف جنس الدين

جملہ
کتاب
الرحمن

[illegible]

(لقية ٥٤٢) ثم اعتقه فان العبد ليس في الالف قدر قيمته وقت الرض لان الضمان يثبت في قدر الالف

وإذا كان الدين على من يملك الرهن...
وإذا كان الدين على من يملك الرهن...
وإذا كان الدين على من يملك الرهن...

فتبين انه رهن ملك نفسه وأن شاء ضمن المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمن بالدين
على الراهن وقد يتناه في الاستحقاق وأن وافق بان رهنه بمقدار ما اقر به أن كانت قيمته مثل
الدين واكثر فهلك عند المرتهن يبطل المال عن الراهن تمام الاستيفاء بالهلاك ووجب
مثله لرب الثوب على الراهن لأنه صار قاضيا دينه بماله هذا القدر وهو الموجب للرجوع
دون القبض بل أنه لأنه برضاه وكذلك ان اصابه عيب ذهب من الدين بحسابه ووجب
مثله لرب الثوب على الراهن على ما بيناه وأن كانت قيمته اقل من الدين ذهب بقدر القيمة
وعلى الراهن بقية دينه للمرتن لأنه لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته على الراهن أصلا
الثوب ما صار بموفا لما بيناه ولو كانت قيمته مثل الدين فأرأى المعلن يفتكه جذا عن
الراهن لم يكن المرتن اذا اضمحلت فيه ان يمتنع لأنه غير متبرع حيث تحلص ملكه لهذا يرجع على الراهن
بما أدى فأجد المرتن على الدفع بخلافه لا جنى المضمحل الدين لأنه متبرع اذ هو لا يبيع في
تخليص ملكه ولا في تفريغ ذمته فكان للطالب ان لا يقبله ولو هلك الثوب بالعار فحمده المرتن
قبل ان يرهنه او بعد ما افتكه فلا ضمان عليه لأنه لا يصير قاضيا بهذا وهو الموجب على ما
بيناه ولو اختلفا في ذلك فالقول للراهن لأنه يتبرع لا يفاء بدعواه الهلاك في هاتين الحالتين
كما لو اختلفا في مقدار ما اقر به بالرهن به فالقول للعير للقول قوله في انكار صله فكذلك
في انكار وصفه ولو رهنه المستعير بدو موصوفه وهو ان يرهنه لغيره
كذا اهلك في يد المرتن قبل الاقراض والمسمى والقيمة سواء يضمن قدرا
الموعود المسمى لما بيناه ان كمال الموجود ويرجع المعير على الراهن

وإذا كان الدين على من يملك الرهن...
وإذا كان الدين على من يملك الرهن...
وإذا كان الدين على من يملك الرهن...

دقيقة منه وان كان الدين مؤجلا ميلا أخذ قيمته من الراهن ويكون رهنا لما كان في العلق

كتاب الرهن

وإذا كان الدين على من يملك الرهن...
وإذا كان الدين على من يملك الرهن...
وإذا كان الدين على من يملك الرهن...

ان الدين الموعود كما هو موجود في كتاب
الدين الموعود وادركه الامم في زمان
وغيره من الدين في الموعود وادركه الامم في زمان
في الموعود وادركه الامم في زمان
فانما

مثله لان سلامة عالية الرهن باستيفائه من المرتحن كسلامته براءة ذمته عنه ولو كانت
العارية عبد فاعتقه المعير جاز لقيام ملك الرقبة ثم المرتحن بالخيار ان شاء
بالدين على الراهن لانه لم يستوفه وان شاء ضم المرتحن قيمته لان الحق قد تعلق بقرينة
برضاه وقد تلف بالاعتاق وتكون رهنا عندنا الى ان يقبض عنه فيردها الى المعير
لان استرداد القيمة كاسترداد العين ولو استعار عبدا او دابة ليرهنه فاستخدم
العبدا او ركبا للدابة قبل ان يرهنه ما رهنه بما لم يرهنه ما ثم قبض المالك
فلم يقبض ما حقه هلكا عند المرتحن فلا ضمان على الراهن لانه قد برئ من الضمان حين
رهنه ما فانه كان امينا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذا اذا افتك الرهن ثم ركب الدابة
او استخدم العبد فلم يعطب شو عطب بعد ذلك من غير صنعه لا يضمن لانه بعد
الفكاك بمنزلة الموضع لا بمنزلة المستعير لانتهاء حكم الاستعارة بالفكاك وقد
عاد الى الوفاق فيبرأ عن الضمان وهذا بخلاف المستعير لان يدين نفسه فلا يد من
الوصول الى يد المالك اما المستعير في الرهن فيحصل مقصود الامر وهو الرجوع عليه
عند الهلاك وتحقق الاستيفاء قال وجناية الراهن على الرهن مضمونة لانه تفويت
حقه لا يزم محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك كالا جنم في حق الضمان كتعلق حوالة
بمال المريض مرض الموت يمنع نفاذ تبرعه فيما وراء الثلث والعبد الموصى بخدمة
اذا تلف الورثة ضمنوا قيمته ليشتري بها عبد يقوم مقامه قال وجناية المرتحن
عليه تسقط من دينه بقدرها ومعناه ان يكون الضمان على صفة الدين
بما

[illegible][illegible]

کتابخانه

تنبیه ۵۴۴) بین الدیر والعمان فی موضعین احدهما ان فی العتق اذا كان الراجح مفسراً يجب علی

[illegible]

۵۰

[illegible]

جلد
کتاب
الرهن

(رقبة ٥٤٨) وقال محمد بن شاذان اشتك بطل دينه وتركه لكن عامتها المترون والشيوخ على الاول
 قوله لما روي (لهن صبرة ومعنى ^{الاصح} بظاهر) ولما معنى فلان القائل كالمقتول في الآرامية والشرع اعتبره
 جراً من حيث الآرامية عناية ١٢ والخيار (شامى) ص ٣٦٩ ج ٥ قلت لكن صنيع المصنف لغيره ليقيد
 ترميم الاول فلا تغفل ١٢ ملحق الترجيح ص ٦٠٩ ج ٢

امكن مخاطبته فاذا افلا المرهن فقد تبرع كالاجنبه فاما اذا كان الراهن غائبا تعذر
مخاطبته والمرهن يحتاج الى اصلاح المضمون ولا يمكنه ذلك الا باصلاح الامانة فلا
يكون متبرعا قال واذا مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين لان الوصي قائم
مقامه ولو تولى الموصى حيا بنفسه كان له ولاية البيع باذن المرهن فكذا لو وصيه وان
لم يكن له وصي نص القاضى له وصيا وامره ببيعه لان القاضى نصب ناظر الحقوق
المسلمين اذا عجزوا عن النظر لانفسهم والنظر في نصب الوصى ليوذى ما عليه لغيره
ويستوفى ماله من غيره وان كان على الميت دين فهو الوصى بعض التركة عند
غيره من غير ماله لم يجر ولا اخرين ان يردوه لانه اثر بعض الغرماء بالايفاء المحكم فاشبه
الايفاء بالايفاء المحقق فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز لزوال المانع لوصول
حقهم اليهم ولو لم يكن للميت غير اخ جاز الرهن اعتبارا بالايفاء المحقق وبيع في
دينه لا يباع فيه قبل الرهن فكذا بعد واذا الرهن الوصى بدله للميت على رجل جاز
لانه استيفاء وهو ملكه قال رحمه الله عنه وفي رهن الوصى تفصيلات نذكرها في كتابنا
الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل قال** ومن رهن عسيرا بعشرة قيمته عشرة فتم
صاخر خلاياوى عشرة فهو رهن بعشرة لان ما يكون محلا للبيع يكون محلا للرهن
اذا المحلية بالمالية فيها وانخر ان لم يكن محلا للبيع ابتداء فهو محلا له بقاء حتى ان
من اشترى عسيرا فتم قبل القبض العقد الا انه يخير في البيع لتغير وصف المبيع
بمنزلة ما اذا تعين ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت فذبح جلد فاصا لهما
بعدة البيع قبل القبض فاشترى فلهما

كتاب
الرهن

لأن الرهن مضمون بالدين أو بجهته عند توهم الوجود كفاي الدين الموعود ولم يوجبه الدين
 بالبراء أو الهبة ولا جهته يسقطه إلا إذا أحدث متعلا أنه يصير به غاصبا اذ لم يبق
 له ولاية المنع وكذا إذا رهنتم المرأة رهنا بالصدوق فبرأته أو وهبتها أو ارتدت
 والعياذ بالله قبل الدخول أو اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها يملك
 بغير شيء في هذا كله ولم تضمن شيئا يسقط الدين كفاي الأبراء ولو استوفى المرتهن الدين
 بإيفاء الراهن أو بإيفاء منتطوع ثم هلك الرهن في يده يملك بالدين ويجب عليه رد ما
 استوفى الرهن استوفى منه وهو من عليه أو المنتطوع بخلاف الأبراء ووجه الفرق
 أن بالأبراء يسقط الدين أصلا كما ذكرنا وبالاستيفاء لا يسقط لقيام الموجب له أنه
 يتعدى الاستيفاء لعدم الفائدة لأنه يعقب مطالبة مثله فاما هو نفسه فقائه
 فاذا هلك يتقرر الاستيفاء الأول فانتقض الاستيفاء الثاني وكذا إذا اشترى بالدين
 عينا أو صالح عنه على عين لأنه استيفاء وكذلك إذا حال الرهن المرتهن بالدين عليه ثم
 هلك الرهن بطلب الحوالة ويمثل بالدين لأنه في معنى البراءة بطريق الأدعاء لأنه يزول به عين
 ملك المحيل مثل ما كان له على المحال عليه فمأجج عليه به أن لو كان للمحيل على المحال
 عليه دين لأنه بمنزلة الكيل وكذا لو تصادق على أن لا دين ثم هلك الرهن يملك بالدين
 لتوهم وجوب الدين بالتصادق على قيامه فتكون الجهة باقية بخلاف الأبراء والله أعلم

كتاب الجنایات

قال القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد ومخطا وما جرم مجرم الخطأ والقتل السبب
 أي القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد ومخطا وما جرم مجرم الخطأ والقتل السبب

قوله لا يملك بالدين أو بجهته عند توهم الوجود كفاي الدين الموعود ولم يوجبه الدين
 بالبراء أو الهبة ولا جهته يسقطه إلا إذا أحدث متعلا أنه يصير به غاصبا اذ لم يبق
 له ولاية المنع وكذا إذا رهنتم المرأة رهنا بالصدوق فبرأته أو وهبتها أو ارتدت
 والعياذ بالله قبل الدخول أو اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها يملك
 بغير شيء في هذا كله ولم تضمن شيئا يسقط الدين كفاي الأبراء ولو استوفى المرتهن الدين
 بإيفاء الراهن أو بإيفاء منتطوع ثم هلك الرهن في يده يملك بالدين ويجب عليه رد ما
 استوفى الرهن استوفى منه وهو من عليه أو المنتطوع بخلاف الأبراء ووجه الفرق
 أن بالأبراء يسقط الدين أصلا كما ذكرنا وبالاستيفاء لا يسقط لقيام الموجب له أنه
 يتعدى الاستيفاء لعدم الفائدة لأنه يعقب مطالبة مثله فاما هو نفسه فقائه
 فاذا هلك يتقرر الاستيفاء الأول فانتقض الاستيفاء الثاني وكذا إذا اشترى بالدين
 عينا أو صالح عنه على عين لأنه استيفاء وكذلك إذا حال الرهن المرتهن بالدين عليه ثم
 هلك الرهن بطلب الحوالة ويمثل بالدين لأنه في معنى البراءة بطريق الأدعاء لأنه يزول به عين
 ملك المحيل مثل ما كان له على المحال عليه فمأجج عليه به أن لو كان للمحيل على المحال
 عليه دين لأنه بمنزلة الكيل وكذا لو تصادق على أن لا دين ثم هلك الرهن يملك بالدين
 لتوهم وجوب الدين بالتصادق على قيامه فتكون الجهة باقية بخلاف الأبراء والله أعلم

حرمان الميراث لقوله عليه السلام لا ميراث لقاتل قال شبه العمد عند ابي حنيفة

ان يتعمد الضرب باليسر سلاح ولا ما اجري مجرى سلاح وقال ابو يوسف ومحمد وهو

قول الشافعية اذ ضرب به حجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد

ضربه به لا يقتل به غالباً لانه يتقاصر معنى العمدية باستعمال الة صغيرة لا يقتل

بها غالباً لما انه يقصد بها غير كالنارديج لمحو فكان شبه العمد لا يتقاصر

باستعمال الة لا تلبث لانه لا يقصد به الا القتل كالسيف فكان عمداً موجبا للقتل

قوله عليه السلام الا ان قتيل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل

ولان الة غير موضوع للقتل ولا مستعملة فيه اذ لا يمكن استعمالها على غير المقصود

قتله وبه يحصل القتل غالباً فقصر العمدية نظر الى الة فكان شبه العمد كالقتل

بالسوط والعصا الصغيرة قال وموجب ذلك على القولين لانهم لانه قتل وهو قاصد في

الضرب والكفارة لشبهه بالخطأ والدية مغلظة على العاقلة والاصل ان كل دية

وجبته بالقتل ابتداء لا معنى يحدث من بعد فهي على العاقلة اعتباراً بالخطأ وتجب في

ثلاث سنين لقضية تكفر الخطأ برضي الله عنه وتجب مغلظة وتكسب بصفة التغليظ

من بعد ان شاء الله تعالى يتعلق بحرمان الميراث لانه جزء القتل والشبهة تؤثر في

سقوط القصاص وحرمان الميراث وما لا وان انكر مع شبه العمد فالج عقوبة السلفاء

قال والخطأ على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً يظنه صيداً فاذا هو

ادمي ويظنه حرياً فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمى غرضاً فيصيد ادمياً وموجب ذلك

هذا هو الميراث لقوله عليه السلام لا ميراث لقاتل قال شبه العمد عند ابي حنيفة ان يتعمد الضرب باليسر سلاح ولا ما اجري مجرى سلاح وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعية اذ ضرب به حجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد ضربه به لا يقتل به غالباً لانه يتقاصر معنى العمدية باستعمال الة صغيرة لا يقتل بها غالباً لما انه يقصد بها غير كالنارديج لمحو فكان شبه العمد لا يتقاصر باستعمال الة لا تلبث لانه لا يقصد به الا القتل كالسيف فكان عمداً موجبا للقتل قوله عليه السلام الا ان قتيل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل ولان الة غير موضوع للقتل ولا مستعملة فيه اذ لا يمكن استعمالها على غير المقصود قتله وبه يحصل القتل غالباً فقصر العمدية نظر الى الة فكان شبه العمد كالقتل بالسوط والعصا الصغيرة قال وموجب ذلك على القولين لانهم لانه قتل وهو قاصد في الضرب والكفارة لشبهه بالخطأ والدية مغلظة على العاقلة والاصل ان كل دية وجبته بالقتل ابتداء لا معنى يحدث من بعد فهي على العاقلة اعتباراً بالخطأ وتجب في ثلاث سنين لقضية تكفر الخطأ برضي الله عنه وتجب مغلظة وتكسب بصفة التغليظ من بعد ان شاء الله تعالى يتعلق بحرمان الميراث لانه جزء القتل والشبهة تؤثر في سقوط القصاص وحرمان الميراث وما لا وان انكر مع شبه العمد فالج عقوبة السلفاء قال والخطأ على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً يظنه صيداً فاذا هو ادمي ويظنه حرياً فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمى غرضاً فيصيد ادمياً وموجب ذلك

(بقية ٥٥٦) فغير نفس او ماله من الارض فكما يقتل الناس جميعاً جعل قتل نفس واحدة كخريب العالم ان لو كان ذلك من دسم البشر وانما جعله كذلك لان الواحد يقوم مقامها لجماعة في الدعاء الى الدين (الغنية ٥٥)

كتاب الجنايات

الكفارة والدية على العاقلة لقوله تعالى فخر برقية مؤمنة ودية مسلمة الى اهل الاية
وهي على عاقلة في ثلث سنين لما بيناه ولا اثم فيه يعني في الوجهين قالوا المراتم القتل
فاما في نفسه فلا يري عن الاثم من حيث ترك العزيمة والمباغة التثنية في حال السر او شرع
الكفارة يؤذن باعتبار هذا المعنى ويحرم عن الميراث لان فيه اثما فيصع تعليق الحرمان به بخلاف
ما اذا تم الضرب موضعاً من جسده فاخطأ فاصاب موضعاً اخر فمما يجب القصاص
لان القتل قد وجد بالقصد الى بعض بدن جميع البدن كالحل الواحد قال وما الجري
يجري الخطاء مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطاء في الشرع واما القتل بسبب
كحافر البير وواضع الحجر في غير ملكه وموجب اذاتلف فيه ادمى لدية على العاقلة لانه
سبب التلief وهو متعد فيه فانزل موقعا دافعاً فوجب الدية ولا كفارة فيه ولا
يتعلق به حرمان الميراث وقال الشافعي يلحق بالخطا في احكام مكان الشرع انزله قائلاً ولان
ان القتل معكول من حقيقة فالجواب في حق الضمان في حق غيره على الاصل هو
ان كان ياتم بالحفر في غير ملكه لا ياتم بالموت على ما قالوا وهذه كفارة ذنب القتل وكذا
الحرمان بسببه وما يكون شبه عمد النفس فهو عمد فيما سواها لان اتلاف النفس
يختلف باختلاف الالة ومادونها لا يختص اتلافه بالة دون الة والله اعلم

باب ما يجب القصاص وما لا يوجب
قال القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التابيد اذا قتل عمداً ما العمدية فلما
بيناه واما حق الدم على التابيد فلتنف شبهة الا باحة وتحقق المساواة قال ويقتل الحر
بقتل الحر والمملوك بمملوكه

لنزال الدنيا احسن على الله من قتل امر مسلم وتال عليه السلام سيما في المؤمن فسق ومثاله كف وطراوان كان
تأثر عليه قتاله لا يمانه فظاهره يدل على عظم الجناية في قتل المسلم ١٢ المبسوط للشمس الائمة الرضى ص ٨٤ ج ٢٧

الدية على العاقلة لقوله تعالى فخر برقية مؤمنة ودية مسلمة الى اهل الاية
وهي على عاقلة في ثلث سنين لما بيناه ولا اثم فيه يعني في الوجهين قالوا المراتم القتل
فاما في نفسه فلا يري عن الاثم من حيث ترك العزيمة والمباغة التثنية في حال السر او شرع
الكفارة يؤذن باعتبار هذا المعنى ويحرم عن الميراث لان فيه اثما فيصع تعليق الحرمان به بخلاف
ما اذا تم الضرب موضعاً من جسده فاخطأ فاصاب موضعاً اخر فمما يجب القصاص
لان القتل قد وجد بالقصد الى بعض بدن جميع البدن كالحل الواحد قال وما الجري
يجري الخطاء مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطاء في الشرع واما القتل بسبب
كحافر البير وواضع الحجر في غير ملكه وموجب اذاتلف فيه ادمى لدية على العاقلة لانه
سبب التلief وهو متعد فيه فانزل موقعا دافعاً فوجب الدية ولا كفارة فيه ولا
يتعلق به حرمان الميراث وقال الشافعي يلحق بالخطا في احكام مكان الشرع انزله قائلاً ولان
ان القتل معكول من حقيقة فالجواب في حق الضمان في حق غيره على الاصل هو
ان كان ياتم بالحفر في غير ملكه لا ياتم بالموت على ما قالوا وهذه كفارة ذنب القتل وكذا
الحرمان بسببه وما يكون شبه عمد النفس فهو عمد فيما سواها لان اتلاف النفس
يختلف باختلاف الالة ومادونها لا يختص اتلافه بالة دون الة والله اعلم

[illegible]

صهنتا قال يقتل المسلم بالزنى ويقتل الزنى
بالزنى ۱۳ الاختیار ص ۱۹۰

له قوله والمسلم بالذي الخ الفترى على قوله
كما اشار اليه صاحب كتاب الاختيار

المقتول ثم خلفه اثره والجد من قبل الرجال والنساء وان خلا في هذا بمنزلة الاب وقد ا

والوالدة والجدة من قبل الأب الأم قرئت أم بعدت لما بيننا ويقتل الولد بالوالد لعدم المسقط

قال ولا يقتل الرجل عبدا ولا ميده ولا مكاتبه ولا يعبد ولده لانه لا يستحق نفسه

عائنه القصاص ولا والله ^ع وكان الاقتا بعد ملك بعضه لان القصاص لا يجري

عمر بن قيس مولا ١٣٠ هـ ولايت نجيب ودر علي ابراهيم اذ قتل الوه عبدوله القضا ص ١٢٤

ای القدری ۱۲ یعنی ابن قنبر ابہ ام ولد ۱۳۵

٨٨ بالسيوف قال اساعه في فعل به مثل ما فعل ان كان فعلا مشددا فان ما بعده

خزفتان مبنی قصاص المساواة ولنا قوله عليه السلام لا فلاح الا بالسيوف والارباب

السلاح ولأن فيما ذهب إليه استيفاء الزيادة لولم يحصل المقصود بمثل ما فعل محمد بن حبيب

الترجعه كما في كسر العظم قال اذا قتل المكاتب عبدا وليس له وارث الا المولى وترثه وفاء فله

القصاص عني حيفته و ابوي و قال محمد لا آرم في هذا قصاصا لان اشتهت الاستيفاء

فانه لو ان ما بين حرمي ادم ملكا ان ما بين عبد وصاكرين قال الغيرة بعني هذه الجارية بكذا وقال المولى

نروجهتم اینک لایحه را بطریق اختلافی بیدکتبتهذا فلما ان حق الاستیفاء للمولی یقین علی

التقدير وهو معلوم والحكمة متحد واختلاف السبب يفضى الى المنفعة ولا الى الاختلاف حكم فلا

۱۲ موی ۱۲ و در استیفا القضا من اک
 ۱۲ موی ۱۲ و در استیفا القضا من اک

ای باختلاف سبب اوک ای اشتداد بها اوک

ولا فاضل من معاليه ولا سبب من أسبابه ولا من انسابه ولا من انسابه ولا من انسابه

بدر الصحابه رضي الله عنهم موق على غنم حشر او الرق بخلا الاول ان لم يمتنعين بينا وان يدينكم و فاع و ليد
اي فينا ليس و ارث الالمولى ١٢

وتم احرار وجب الصلوات في قلوبهم جميعا لانهم عبدوا ربهم بالارباب لا بنفسيهم الكتاب بخلاف معهود
 اخرجت ماجزا ١٢ ٢٧ الفصل الثاني

تفہیم القیاس فی الامتلاکات الخ والبیع المسود واراد اذیت زوال القصاص ثبات علیہ وادنیہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل أن يعلم الناس ما كانوا لا يعلمون

لو فعل عشر الا انه صار مستوفيا حقه كما في شرح الطحاوي وغيره ١٣
ملته ١١١ على ما فيه ١١١

له قوله ولا يستترون القصاص الا بالسيف الخ والمراد بالسيف السلاح فلما رآه قتله بحجر و
 جلد
 الجنايات
 قوله لا يجيب القصاص الا بالسيف الخ والمراد بالسيف السلاح فلما رآه قتله بحجر و

البعض الامات لم يترك وفاء لان العتق في البعض لا ينفسخ بالعجز واذا قتل عبد الرحمن
اي ماخر ١١١

في هذا المرقم لم يجب البصا حتى يجمع الرهن والمرقم لان المرتمن لا مصل له فلا يليه والراهن

لو تولا بطل عن المهر في الدين في شرط اجتماعه الي سقط حق المهر بوضاه قال واذا

قتل ولي المعنوق فلا يديه ان يقتل لانه من الولاية على النفس شرع لا يراجع اليها وهو

الصدور في كيه كالانكاح وله ان يصالح لانه انظر في حق المعتوم وليس له ان يعفوا لان

فيه ابطال حقه وكذلك ان قطعت اليد المعتوه عن الماء ذكرنا والصحي بمنزلة الا ان جميع
معتوه ١٢٥ اي الاخر ١٢٥

فذلك لانهم لا يقتلونه لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيله ويتدرج تحت هذا

الاطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف فإنه لم يستثن إلا القتل وفي

كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح لانه تصرو في النفس بالاعتياض عنه في نزل منزلة

لاستيفاء وجهه المذكور ههنا ان المقصود من الصلح المال وانما يجب عقد كاي عقد
اي استيفاء القصاص^{١٢} اي الى الجاني^{١٣} المغر^{١٤}

لابد من خلاص القضاة لان المقصود الكشف وهو مختص بالان في الامور العفوان الا ان لا يكون

منه من الابطال فهو اولى وقالوا القياس ان لا يملك الوصي الاستيفاء في الطرف كالا يملك في

لنفسه لان المقصود متحد هو التشفي وفي الاستحسان يملك لان الاطراف يملك بها مملك

لاموال فانها خلقت وقايةً للانفس كالمال على ما عرفت فكان استيفاء هذه منزلة التصرف في

مال وأصبى بمنزلة المعتوه في هذا والقاض بمنزلة الأب الصالح لا ترى من قتل الأولي يستحق

سلطان القاضى عزله فيه قال ومن قبله اولياء صغار كبر فلما كبروا يقتلوا

فقاتل عند ابن حنيفة وقال ليس له ذلك حتى يترك الصغار لان القصاص مشرك بينهم

[illegible]

جملہ
کتاب
الجنایات

ثم مره فللكبار ان يثبوا القاتل الى العتري على قول ابي حنيفة / لما علمت من صنيع العواية حيث
اخر دليله وايضا يعلم من صنيع صاحب علقمى الاجم حيث قدم قوله ريثال فللكبار الاقتصاص من
اتله قبل كبر الصغار خله فالها ١٣ ص ٦٢١ ج ٢

له قوله ومن غرق صبياً او بالغاً في البحر فلا تضاعف له حرقته باحد لضرب علل وده بالسيف
كذلك اذا قطع طرف انسان ومات تحضر رقبته بالسيف ولا يقطع طرفه وكذا اذا ان شجبه هاشمة ومات
أقطع علل وده بالسيف هكذا في محيط السرخسي ١٢ الفتاوى العالمكيرية من ١٢٤٦ قواعده ان الفتوى على قولها ١٢

في العصمة قوله عليه السلام لان قتل خطأ العبد قتل الشوط والخصاء وفي كل
اي عصمة المقتول ١٢ اي عطاء ابن ممان في الجرح
خطأ أثره وكان الآلة غير معدة للقتل لا مستعملة فيه لتعد استعماله فتمكنت شبهة
هو المأذون ١٢
عدم العمدية وكان القصاص ينجي عن المماثلة ومنه يقال قصصا اثره ومنه المقتصة للجلدين
ولا تماثل بين الجرح والدق لقصور الثاني عن تخريب الظاهر وكذا لا تماثلان في حكمه للثمن
وكذا الفرق ١٢
لان القتل بالاسلح غالب بالمشغل نادر ما رواه غير مرفوع او هو محمول على التيسار في
او تمت اليه اضافته الى نفسه فيه واذا امتنع القصاص وجبت الدية وهي على العاقلة
اشارة ١٢ اي في الحديث ١٢
وقد ذكرناه واختلاف الروايتين في الكفارة قال ومن جرح رجلا عمدا فله من الجنايات
اي في كتاب الجنايات ١٢
فراشحة مات فعليه القصاص لوجود السبب عدم ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيف
اي في كتاب الجنايات ١٢
اليه قال واذا التقت الصفان من المسلمين والمشركون فقتل مسلما مسلما ظن انه مشرك فلا
اي محمد في الجنايات ١٢
قوله عليه وعلى الكفار لان هذا احد نوعي الخطاء على ابيانه ولما لا يوجب القتل ويوجب
وهو الخطأ في القصد ١٢
الكفارة وكذا الدية على ما نطق به نص الكفار ولما اختلفت سيوف المسلمين على اليمان
في حرب احد ١٢
ابن حذيفة شرفه رسول الله عليه السلام بالدية قالوا انما تجب الدية اذا كانوا مختلطين فان
رواه الشافعي في مسنده عن عروة بن مسعود
كان في صف المشركين لا تجب لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال عليه السلام من كثرت
الدية ١٢
سواء قوم فهو منهم قال ومن شج نفسه وشج رجلا وعقرة اسد واصابته حية
اي محمد ١٢
فمات من ذلك كله فعلى الاجنبة ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس احد الكفار
هدرا في الدنيا والاخرة وقوله بنفسه هدر في الدنيا معتبر في الاخرة حتى يؤتم عليه
اي في كتاب الجنايات ١٢
وفي النوادر ان عند ابى حنيفة ومحمد يغسل ويصل عليه وعند ابى يوسف يغسل

كتاب الجنايات

له قوله ومن جرح رجلا عمدا الخ الا اذا وجد ما يقطع نحر الرقبة والبرء منه ولو اشهد المجرم وج على
نفسه ان فلا نال لم يجز حتى ثم مات فلا يدعى لورثته ١٢ ملحق بالاجرة على هاشم مجمع الدرر ص ٢٢٠ ٢٢١

ولا يصح عليه وفي شرح السيرة الكبرى ذكر في الصلوة عليه اختلاف المشايخ على ما كتبناه
 ١٢١ لا كما لا يخفى

ففي كتاب التنجيس والمزيد فلم يكن هذا مطلقا وكان جنسا آخر وفعل الأجناس معتبر في الملة
 متعلق بقوله بدر في الدنيا معتبر في الآخرة ١٢ ع

والأخيرة فصارت ثلاثة اجناس فكان النفس تلفت بثلاثة افعال فيكون التالف بفعل

كل واحد ثلث فيجب عليه ثلث الدية والله اعلم **فصل قال** ومن شهر على المسلمين سبيًا
اي اجنبية ١٢
يلا وانا لان مصر وغيره ١٢ وختار

فَعْلِهِمْ إِنْ يَاقْتُلُوا لَقَوْلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ شَرْعٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ سَيْفًا قَدْ أَطْلَدَ مِنْهُ وَلَا يَبَاحُ

فَتَسْقُطُ عَصْمَتُهُ بِبَغْيِهِ وَلَا يَنْتَعِزُّ طَرَفٌ يَقَالُ دَفْعَ الْقَتْلِ عَنْ نَفْسِهِ فَلَهُ قَتْلُهُ وَقَوْلُهُ

فعلينهم وقول محمد في الجامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الواجب والمعنى
اي تدينه الميت ١٢

وجوب دفع الضرر وفي سرقة الجامع الصغير من شهر على رجل سلاحا لئلا او نهرا او شهر

عصا اليلاقي مصر ونهارا في طريق في غير مصر فقتله المشركون عليه عدا فلاشي عليه لما بينا

وهذا لأن السلاح لا يلبث فيحتاج إلى فعه بالقتل والعصا الصغيرة وإن كان يلبث ولكن

في الليل لا يلحقه الغوث فيضطر الى فعل القتل وكذا في النهار في غير المصير الطريق لا يلحقه الغوث فاذا
بالفتح زياد رس ١٢

قتله كان دمه هدا قالوا فان كان عصا اثلثية محتمل ان يكون مثل السلاح عندنا قال
الشاعر ١٣

وان شهر المجنون على غير سلاحا فقتل المشهور عليه عبد الله في ماله وقال الشافعي

لا شيء عليه على هذا الخلاف الصبي والدابة وعن أبي يوسف فإنه يجزئ الضمان في الدابة ولا

ولأنه يصححوا على قتله بفعله فاشبه المكرة وكأى يوسف أن فعل الدابة غير معتبر
أي اگر شربت شود فعل ایشان

اصلاحه ولو تحقق لا يوجب الضمان اما فعلها باعتبارها مجمل حتى لو حققها يحجب عليها الضمان
 اي رضا بهت شتر فعله اولى بالرضا ١٢
 اي فعلها ١٣

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

جلد
کتاب
الجنايات

أو قوله ومن شهر على المسلمين الخ ومن شهر على المسلمين سينا وجب قتله ولا شيء بقتله وكذا إذا أضر
على رجل مسلحاً بقتله أو قتله غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو
النهار في المصر أو خارج المصر كذا في التبیین ۱۲ الفتاوى العالمگیریه ص ۶۲۷

وكذا عصمتها بالحقوق وعصمة الدابة لحق مالها فكان فعلها مسقطاً للعصمة دون
 فعل الدابة ولنا انه قتل شخصاً معصوماً او تلف مال المعصوم طحالاً لا فعل الدابة لا يصح مسقطاً
 وكذا فعلها وان كانت عصمتها بحقوقها لعدم اختيارها صحيح وهذا لا يجزئ القصاص تحقيق الفعل منها
 بخلاف العاقل البالغ لان له اختياراً صحيحاً وانما لا يجزئ القصاص لو جرد المبيع وهو وقع الشر
 فجاء الدابة قال ومن شتر على غيره سلاحاً في المصرفة ثم قتله الاخر ففعل القاتل
 القصاص معناه اذا ضرب به فانصرف كانه خرج من ان يكون محارباً بالانصراف فعادت
 عصمته قال ومن دخل عليه غيره ليلا واخرج السرقة فاتبه وقاتله فلا شيء عليه
 لقوله عليه السلام قاتل دون مالك ولا يباح له القتل دفاعاً لا ابتداءً فكذا استدرد
 في الاشياء وتاويل المسألة اذا كان لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل والله اعلم

باب القصاص فيما دون النفس

قال ومن قطع يد غيره عمداً من المفضل قطعت يده وان كانت يده اكبر من اليد المقطوعة
 لقوله تعالى والجرح قصاصاً وهو ينسب عن المماثلة فكل ما امكن رعايتها فيه يجب فيه القصاص
 وما لا فلا وقد امكن في القطع من المفضل فاعتبر ولا معتبر بكون اليد صغيرة لان
 منفعة اليد تختلف بذلك وكذلك الرجل ومارن الانف والاذن لا مكان رعايتها المماثلة
 قال ومن ضرب عين رجل فقلعه الا قصاصاً على ما متناع المماثلة في القلع وان كانت
 قائمة فذهب وضوءها فعلى القصاص لا مكان المماثلة على ما قال في الكتاب جعل للمراة ويجعل
 على وجهه قطرس طيب وتقابل عين المرأة فيذهب وضوءها وهو ما تولى عن جماعة من الصحابة

كتاب الجنائيات

[illegible]

رضی اللہ عنہم قال وفي السن القصاص لقوله تعالى والسن بالسن وان كان من مرن
ای القدری یعنی

يقتصر من أكبر من سن الآخر لأن منفعة السن لا تتفاوت بالصغر والكبر قال وفي كل شجرة

تتحقق فيها المائة القصاص لما تلوناه **قال** ولا قصاص في عظم إلا في السن وهذا اللفظ مراد
كما في الموضع كما سيأتي في فصل الشجاج ١٢
أي القدر الذي ١٢ عيني

عن عمر رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه وقال علي السلام لا قصاص في العظم والكر

غير السن ولان اعتبار المماثلة في غير السن متعدد لاحتمال الزيادة والنقصان بخلاف

السن لانه يتردد بالمبرد ولو وقع من اصله ثقلع الثاني فیتماثلان قال فليس فيما دون
برو بافتح تسو ان سين ۲۱۶

النفس شبه عبد إنما هو عبد أو خطا لأن شبه العبد يعود إلى الآلة والقتل هو الذي يختلف
 إلى غير النية في القتل

بختلافها دون مهادون النفس لا نه لا يختلف انما في باختلاف الالة فلم يبق الا العمد والخطا ولا
سرور المعبود الله

هناك بين الرجل والمرأة في ما دون النفس ولا بين المحررة والعبد ولا بين العبد وبين خاله للشيء

في جميع ذلك الى الحجر يقطع طرف العبد - يعبر الاطراف بالنفس المومنها تابعة لها ولما ان
 يعني لا يجب القصاص عليه ايضا ۱۲ ع ۱۲ اطراف ۱۲ النفس ۱۲

لا طرف في سلكها ماله ماله فينعدم التماثل بالتفاوت في القبي وتوهو معلوم قطعاً
 فان قيمة يد الرجل حسن لا ونيار وفيه يد المرأة انفسها ١٢

ای شریعت ۱۲ ای افلاک ان پیغمبر و پیغمبر ۱۲

لا نفس المتلفذ والروح ولا تفاوت فيهما ويجب الفصل الاطراف في المسلم والكافر

المساوی بینہائی کا راز حال و منہج یدِ رجل من نصف الساعدا و جرحہ جائفت فہذا

فلا فضا صريحاً في عين اعتبارها الثالثة في الأول ليس عظم لأصا بط في بلد البراء ناد في قصص
 فانه لا يتغير من الترتيب الذي يراكمه ١٢

الساكن في هلاكه طاهر في الدين كذا ثبت في المصنف صحيحه ويذكر القاطع سائر اوافقه
اي القدر في ١٢ حجة

الصابغ الممقطوع بالخيار ساء طبع ليد المعيبة ولست له غيرها وإن شاء الله

[illegible][illegible]

له قوله ولا قصاص في عظم الا في السن الخ كل قطع من مفصل ففيه القصاص في ذالك الموضع ما مأكلا قطع لا يكون من مفصل بل يكون تبصر العظم فانه لا يجيب القصاص عنه نكته ان في المبسوط ١٢٠ الفتاوى العالمة ص ٩٦٩

كامل لان استيفاء الحق كمال متعذر فله ان يتجاوز بدون حقه ولم ان يعدل الى العوض
كامل اذ انصر من ايدي الناس بعد الاطلاق ثم اذا استوفاهما ناقصا فقد ربي سقط
حقه كما اذا رضى بالردى مكان الجحد ولو سقطت الموقفة قبل اختيار المجنة عليه وقطعت
ظلمها فلا شيء له عندنا لان حقه متعين في القصاص انما ينتقل الى المال باختياره فيسقط
بقوا المتخلف ما اذا قطع بحق عليه من قصاص او سرقة حيث يحجب عليه الارش لان
به حقا مستحقا فصارت سلمة له معنى قال ومن شجر جلا فاستوجب الشجرة ما بين
قرنيه وهو لا تستوعب ما يدق في الشايج فالمشجوع بالخيار ان شاء اقتصر بمقدار شجته
يبتدى من اي الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش لان الشجرة موجبة لكونها مشينة
فيزداد الشين زيادتها وفي استيفائه ما بين قرني الشايج زيادة على ما فعل ولا يلحق من
الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوع فينتقص فخير كما في الشراء والصحة
ايضا لانه يتعذر الاستيفاء كمالا للتعدي الغير حقه وكذا اذا كانت الشجرة في طول الرأس وهي
تأخذ من جهته الى قفاه ولا تبلغ الى قفا الشايج فهو بالخيار المعنى لا يختلف قال ولا قصاصا
في اللسان ولا في الذكيرة عن ابي يوسف ر انما اذا قطع من اصله يجزأ به اعتبار المساواة ولنا
انه يقبض وينبسط فلا يمكن اعتبار المساواة الا ان تقطع الحشفة لان موضع القطع معلوم
كاللفصل ولو قطع بعض الحشفة او بعض الذكيرة فلا قصاص فيه لان البعض لا يعلم مقداره
بخلاف الاذن اذا قطع كل او بعضه لانه لا يقبض ولا ينبسط وله حد يعرف فيه كما اعتبار المساواة
والشفة اذا استقصاها بالقطع يجب القصاص لان مكان اعتبار المساواة بخلافه اذا قطع بعضها

كتاب الجنائيات

له قوله واذا اصطلم القاتل الزان صاير اصر الشراكه من اقصيه على عرض اصرنا مستقلا من الباقي بن العصاص وكان لهم نصيبهم من الرية ولا للعاصي شيء من المال واذا كان القصاص ممن جعلين

انقص من نصيبه من القصاص المستحق له من الرية ولا للعاصي شيء من المال واذا كان القصاص ممن جعلين

كتاب الجنابات
انقص من نصيبه من القصاص المستحق له من الرية ولا للعاصي شيء من المال واذا كان القصاص ممن جعلين

واذا اصطلم القاتل الزان صاير اصر الشراكه من اقصيه على عرض اصرنا مستقلا من الباقي بن العصاص وكان لهم نصيبهم من الرية ولا للعاصي شيء من المال واذا كان القصاص ممن جعلين

لانه يتعد اعتبارها فصل قال واذا اصطلم القاتل واولياء القاتل على السقط
القصاص وجب المال قليلا كان او كثيرا القاتل له تعالى فمن عطف له من اخيه شيء الآية
على ما قيل نزلت الآية في الصلح وقوله صلي السلام من قتل له قاتل الحديث والامام والله اعلم
الاخذ بالرضا على ما بيناه وهو الصلح بعينه ولا يجوز ثابته للوثة يجزى في لا سقاط عفو
فكذلك تعويض الاشياء على احسان الاولياء واحياء القاتل فيجوز بالرضا في القاتل والكثير
فيه سواء لانه ليس فيه نص مقدر فيفوض الى اصطلاحهما كالحلح وخيرة وان لم يذكر
حالا ولا مؤجلا فهو حال لانه مال اوجب العقد الاصل في امثاله الحمل نحو المهر
والثمن بخلاف الدية لانها ما وجبت بالعقد قال وان كان القاتل حرا وعبد فامر
الحرة ومولى العبد رجليا بان يصالهما عن دمهما على الف درهم ففعل فالالف على الحر والمولى نصف
لان عقد الصلح اضيق اليهما واذا عفا احد الشك من الدم او صلح من نصيبه على عوض
سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية واصل هذا ان القصاص جميع
الورثة وكذا الدية خلافا لما لك الشافعية في الرجعين لهما ان اللوثة تخلو وهي بالنسب
دون السبب لقطعها بالموت ولنا انه على السلام امرت بيث امرأة اشير الضبابي من
عقل رجها اشير ولا يجوز في الاثر حق من قتل له ابان فاما احد هاتين ابان القصاص
بين الصلح وابان الابن فيثبت لساو الوثة والزوجة تبقى بعد الموت حكما في حق الابن او شيت
بعد الموت مستند الى سببه وهو الحر واذ اثبت للجميع كل منهم تمكن من الاستيفاء ولا سقاط
عفو اوصلا من ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقوط حق الباقي فيه لانه لا يجزى بخلاف

انقص من نصيبه من القصاص المستحق له من الرية ولا للعاصي شيء من المال واذا كان القصاص ممن جعلين

ما اذا قتل رجله وعفا أحد الوليين لان الواجب هناك قصاصان من غير شبهة لا خلاف
القتل والمقتول وهما واحد لا تخادها واذا سقط القصاص ينقلب نصيب الباقيين ما لا
لانه امتنع عن الرجوع الى القاتل وليس للعافي شيء من المال لانه اسقط حقه بفعله وضاه
ثم يجب ما يجب من المال في ثلث سنين وقال زفر بن يحيى في سنتين فيما اذا كان بين الشريكين
وعفا احدهما لان الواجب نصف الدية فيعتبر بما اذا قطعت يده خطأ وتنان هذا بعض
بدل الدم وكل مؤجل الى ثلث سنين فكذلك بعضه والواجب في اليد كل بدل الطرف
وهو في سنتين في الشرع ويجب ماله لانه عمدا قال واذا قتل جماعة واحدا عمدا اقتصر
من جميعهم بقول عمر رضي الله عنه فيه لو تمالأ على اهل صنعاء لقتلهم وكان القتل بطريق
التغالب غالب القصاص من جرة للسفهاء في تحقيق الحكمة الاحياء واذا قتلوا جماعة
فقتل بطريق مسير زمان غالب مقتله من جرة زمان باقية بما انما من مشهور في جرحه
فحضر اولياء المقتولين قتل ليعتد بهم ولا شيء لهم غير ذلك فان حضر واحد منهم قتل له وسقط
حق الباقيين وقال المشافعي يقتل بالاول منهم ويحب للباقيين المال وان اجتمعوا ولم يعرف
الاول قتل لهم وقسمت الديارات بينهم وقيل يقرع بينهم فيقتل لمن خرجت قرعة عليه ان
الموجود من الواحد قتلات والذى تحقق في حقه قتل واحد فلا تامل وهو القياس في
الفصل الاول لا يعرف بالشرع وتنان كل واحد منهم قاتل بوصف الكمال فجاء التماثل اصله
الفصل الاول اذ لو لم يكن كذلك لما وجب القصاص لانه وجد من كل واحد منهم جرح
صالح لا انزهاق فيضاهي كل منهم اذ هو لا يجري وكان القصاص شرع مع المنكفي
لتحقيق الاحياء وقد حصل بقتله فاكتفى به قال ومن وجب عليه القصاص اذ امات

كتاب الجنائيات

وان كان له قتل معصوم (اي محرم لقتل) بحيث انهم لم يباشروا قتله وجب القود (العصاص) عليهم

له قوله واذا قتل جماعة واحدا عمدا الخ ويتردد في قتله ابن تيمية امثلة على هذه الحالات المختلفة ففيها اذا مشترك جماعة في قتل معصوم (اي محرم لقتل) بحيث انهم لم يباشروا قتله وجب القود (العصاص) عليهم

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

في قوله والوجه فيه فقهها فترادفها لانها لا تسمى على الشا في الاستيفاء بقصا بل لظهوره في حقها عليه السلام

سقط القصاص لقوات محل الاستيفاء فاشبهه موت العبد الجاني وقتل في خلاف
الشافعي اذا الواجب اجماعا عند قال واذا قطع رجلا يد رجل واحد فلا قصاص
على واحد منها وعليها نصف الدية وقال الشافعي يقطع يدها والمفترض اذا اخذ
سكينها وامرأته على يده حتى انقطعته له الاعتبار بالنفس والا يترك تابعة لها فاخذت حكمها
او يجمع بينهما اجماع الزجر ولنا ان كل واحد منهما قاطع بعض اليد لان الانقطاع
حصل باعتماديهما والمحل مجتمعي فيضاهي كل واحد منهما البعض فلا مماثل بخلاف النفس
لان الانزهاق لا يجزى وكان القتل بطريق الاجتماع فالجذر الغوث والاجتماع
على قطع اليد من المفصل في حيز الندرة لا فتقار الى مقد مات بطبيعة فليحذف الغوث
قال وعليها نصف الدية لانه دية اليد الواحدة وهما قطعها وان قطع واحد منهما
رجلين فخصاها ان يقطع ايدها وبأخذ امته نصف الدية يقتسمانه نصفين سواء
قطعها معا او على التعاقب قال الشافعي في التعاقب يقطع بالاول وفي القران يقرع لان
اليدين استحقهما الاول فلا يثبت الاستحقاق فيها للثاني كالرهن بعد الرهن وفي القران
اليدين الواحدة لا تقف بالحقين فترجح بالقرعة ولنا انها استويا في سبب الاستحقاق فيستويان
في حكمهما كالغريمين في التركة والقصاص مبداء الفعل ثبتت مع المنافي فلا يظلم الا في حق
الاستيفاء لما المحل فلو عنده فلا يمنع شيئا الثاني بخلاف الرهن لان الحق ثابت للمحل قصاصا اذا قطع
يمينها على التعاقب فترجح اليها وان جرح احد منها فقطع يده فلا يخرجه عن نصف الدية لان الحاضر في
لبنه حقه وترد روح الغائب اذا استوفى لم يتو محل الاستيفاء فيتعذر حو الآخر والى الا في به

واحد والثاني يجب على الجميع وهو قول مالك وجاء في القنادي ايضا انه اذا اشترك اولاد رجل مع اجنبى
في قتل والدهم جاز قتلهم جميعا فنقل المباشرة بان لا تامة ١٢٧ القدر في الجاني من ١٢٧ - ٧٢

حقاً مستحقاً قال وإذا أقر العبد بقتل العمد لزمه القوم وقال في زنة لا يصح إقراره لا يدين
حق المولى بالأبطال فصار كما إذا أقر بالمال قلنا أنه غير مضمون فيه لأنه مضى به فيقبل وكان
العبد مضمناً على أصل الحرية في حق الدم عملاً بالأدوية حتى لا يصح إقرار المولى عليه الحد والقصاص
وبطلان حق المولى بطريق الضم فلا يبالى به ومن هو جلا عدا فقتل السهم منه الآخر
فإننا فعلنا القصاص للاداء الدية للثاني على عاقلة لأن الأول عمد والثاني احد نوعي
الخطأ كأنه من الصيد فاصابك ميا والفعلة بعد تبعة الاثر فصل قال ومن
قطع يد رجل خطأ ثم قتل عدا قبل ان يدا او قطع يده عدا ثم قتل خطأ او قطع يده خطأ
فدأت يده ثم قتل خطأ او قطع يده عدا فدأت ثم قتل عدا فانه يؤخذ بالامر من جميعاً
والاصل فيه ان الجمع بين الجمل حات واجب ما امكن تقيماً للاول لان القتل في الامر يقع بضمان
متعاقبة وفي اعتبار كل ضربة بنفسها بعض الحرج الا ان لا يمكن الجمع فيعطى كل واحد حكمه
نفية وقد تعدد الجمع في هذه الفصول في الاولين لاختلاف حكم الفعلين في الأخيرين لتخلل
البرء وهو قاطع للسراية حتى لو لم يتخلل وقد تجانس ابان كانا خطاين تجمع بالاجماع لا مكان
الجمع واكتفى بدية واحدة وان كان قطع يده عدا ثم قتل عدا قبل ان تدا يده فان شاء
الامام قال قطعوا ثم قتلوه وان شاء قال قتلوه وهذا عند احنيفة وقالا يقتل ولا
تقطع يده لان الجمع ممكن لتجانس الفعلين وعدم تخلل البرء فيجمع بينهما اولاً والجمع متعذر اما
للاختلاف بين الفعلين هذين لان المولى جيب القوم وهو يعتدل مساواة في الفعل وذلك بان
يكور القتل بالقتل والقطع بالقطع وهو متعذر ولا الحق بقطع ضايق السبق الى القطع حتى لو صدر
من

كتاب الجنايات

انما هو ان يقطع يد رجل خطأ ثم قتل عدا قبل ان يدا يده عدا ثم قتل عدا فانه يؤخذ بالامر من جميعاً
والاصل فيه ان الجمع بين الجمل حات واجب ما امكن تقيماً للاول لان القتل في الامر يقع بضمان
متعاقبة وفي اعتبار كل ضربة بنفسها بعض الحرج الا ان لا يمكن الجمع فيعطى كل واحد حكمه
نفية وقد تعدد الجمع في هذه الفصول في الاولين لاختلاف حكم الفعلين في الأخيرين لتخلل
البرء وهو قاطع للسراية حتى لو لم يتخلل وقد تجانس ابان كانا خطاين تجمع بالاجماع لا مكان
الجمع واكتفى بدية واحدة وان كان قطع يده عدا ثم قتل عدا قبل ان تدا يده فان شاء
الامام قال قطعوا ثم قتلوه وان شاء قال قتلوه وهذا عند احنيفة وقالا يقتل ولا
تقطع يده لان الجمع ممكن لتجانس الفعلين وعدم تخلل البرء فيجمع بينهما اولاً والجمع متعذر اما
للاختلاف بين الفعلين هذين لان المولى جيب القوم وهو يعتدل مساواة في الفعل وذلك بان
يكور القتل بالقتل والقطع بالقطع وهو متعذر ولا الحق بقطع ضايق السبق الى القطع حتى لو صدر
من

عفا عن القِطْع وهو غير القِتل وبالسَّرية تبين ان الواقع قِتلٌ وحَقُّه فيه ونحن نجب ضمانه وكان ينبغي ان يحبس القصاص وهو القياس لانه هو الموجب للعَدْل ان الاستحسان يجب الدية لان صورة العفو كَثُرَتْ شَبَهَتْ وَهِيَ دَارَةُ الْقَوْدِ وَلَا نَسْلُكُ السَّارَةَ نَوْعٌ مِنَ الْقِطْعِ وَأَنَّ السَّريَّةَ صِفَتُهُ بِلِ السَّارَةِ قِتلٌ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَكَذَا لَا مَوْجِبَ لَهُ مِنْ حَيْثُ كُنْهُ قِطْعًا فَلَا يَتَنَاوَلُهُ الْعَفْوُ مُخَالَفَ الْعَفْوِ مِنَ الْجَنَائِثِ لِأَنَّهُ اسْمُ جَنْسٍ مُخَالَفَ الْعَفْوِ مِنَ الشَّجَرَةِ وَمَا يَحْدُثُ مِنْهَا لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْعَفْوِ مِنَ السَّريَّةِ وَالْقِتلِ وَلَوْ كَانَ الْقِطْعُ خَطَأً فَقَدْ جَرَاهُ فَجَرَّ الْعَدْلُ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ وَفَاقًا وَخِلَافًا أَذْنُ بَذْلِ السَّارَةِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كَانَ خَطَأً فَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ كَانَ عَمْدًا فَهُوَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ لِأَنَّهُ مُوجِبُ الْعَدْلِ الْقَوْدِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقُّ الْوَلِيِّ ثَمًا أَنْ يَلِيْسَ بِمَالٍ فَصَارَ كَمَا إِذَا أُوصِيَ بِعَارَةِ أَرْضِهِ أَوْ أَلْخَطَأَ فَمُوجِبُ الْمَالِ وَحَقُّ الْوَلِيِّ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ قَالَ وَإِذَا قُطِعَتِ الْمَرْأَةُ يَدُ رَجُلٍ فَتَزَوَّجَهَا عِلْدُهُ ثُمَّ مَاتَ فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا وَعَلَى عَاقِلَتِهَا الدِّيَةُ إِنْ كَانَ خَطَأً وَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَفِي مَالِهَا وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّ الْعَفْوَ مِنَ الْيَدِ لَا يَكُونُ عَفْوًا يُحْدِثُ مِنْ عِنْدِهِ فَالْتَزَوُّجُ عَلَى الْيَدِ لَا يَكُونُ تَزَوُّجًا عَلَى مَا يَحْدُثُ مِنْهُ ثُمَّ الْقِطْعُ إِذَا كَانَ عَمْدًا يَكُونُ هَذَا تَزَوُّجًا عَلَى الْقَصَاصِ فِي الطَّرَفِ وَهُوَ لَيْسَ بِمَالٍ فَلَا يَصِلُ مَهْرُ السَّيِّئَةِ عَلَى تَقْدِيرِ السَّقْوِ فِي مِثْلِهَا وَعَلَيْهَا الدِّيَةُ فِي مَالِهَا إِنْ التَزَوَّجَ وَإِنْ كَانَ يَتَضَمَّنُ الْعَفْوُ عَلَى مَا نَبِيْنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَكِنْ عَنِ الْقَصَاصِ فِي الطَّرَفِ فِي هَذِهِ الصُّوَرَةِ وَإِذَا سَبَّحَتْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ قِتلٌ لِنَفْسِهِ وَلَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْعَفْوُ فَجَبَلِيَّةٌ فِي مَالِهَا لِأَنَّهُ عَمْدٌ الْقِيَاسُ إِنْ جَبَلَ الْقَصَاصُ عَلَى مَا يَبْنَاهُ وَإِذَا وَجَّهَ مِثْلُهَا وَعَلَيْهَا الدِّيَةُ

الكتاب الجنائيات

كتاب الجنائيات

٥٤٣
 تقع المقاصة ان كانا على السواء وان كان في الدية فضل ترده على الورثة وان كان في المهر
 ترده الورثة عليها واذا كان القطع خطا يكون هذا تردها على الارش اليد اذا سحر الى النفس
 تبين انه لا ارش لليد وان المسمى معدوم فيجب مهر مثل كما اذا تزوجها على ما في اليد ولا
 شيء فيها ولا يتقاصان لان الدية تجوز على العاقلة في الخطا والمهر لما قال ولو تزوجها
 على اليد ما يحدث منها او على الجنابة ثم مات من ذلك القطع عدا فلها مهر مثلها لان هذا
 تزوج على القصاص وهو لا يصلح مهر فيجب مهر مثل على ما بيناه وصار كما اذا تزوجها
 على خمر او خنزير ولا شيء عليها لانها جعل القصاص مهر فقد سقطت به جهة المهر
 فيسقط اصلا كما اذا سقطت القصاص بشرط ان يصير مالا فانه يسقط اصلا وان كان خطا
 يرفع عن العاقلة مهر مثلها ولهم ثلث ما ترك وصية لان هذا تزوج على الدية وهي
 تصلح مهر الا انه يعتد بقدر مهر مثل من جميع المال لانه مريض مرض الموت والتزوج من
 الحوائج الاصلية ولا يصح في حق الزيادة على مهر المثل لانه محاباة فتكون وصية ويرفع
 عن العاقلة لانهم يتحملون عنها فمن المحال ان ترجع عليهم بموجب جنابتها وهذه الزيادة في
 لهم لانهم من اهل الوصية لما انهم ليسوا بقتلة فان كانت تخرج من الثلث تسقط
 وان لم تخرج يسقط ثلثه وقال ابو يوسف ومحمد كذلك الجواب فيما اذا تزوجها على اليد
 لان العفو عن اليد عفو عما حدث منه عند ما اتفق جوابهما في الفصلين قال ومن
 قطعت يدها فاقترع للمهر من اليد ثم مات فانه يقتل المقتصر منه لان تبين ان الجنابة كانت
 قتل عدا وحق المقتصر له القوم واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القوم كمن القى اذا استوفى
 العاقلة على القول المختار في الرقة كما يأتي انتهى لكنه ليس على اطلاقه بل في العجم ولعله اطلاقه لاحالة

كتاب الجنائيات
 (بقية ٥٧٣) مقتدر قال صاحب الدرر ينبغي ان تقع المقاصة هنا ايضا لكونها على ما يوافق

من على القصاص وعن أبي يوسف ان يسقط حقه في القصاص لانه لما اقدم على القطع فقد
ابرأه عما وراءه ونحن نقول انما اقدم على القطع ظاناً انه ان حقه فيه وبعد السر بيمين
انه في القود فلا يمكن مبرأ عنه بدون العلم به قال ومن قتل وليه عداً فقطع يده
قائله ثم عفا وقد قضى له بالقصاص ولم يقض فعلى قاطع اليد دية اليد عند أبي حنيفة
وقال لا شيء عليه لانه استوفى حقه فلا يضمن وهذا لانه استوفى اثار النفس بجميع
اجزائها ولهذا لو لم يضمن لا يضمن كذلك اذا أسر ومأبراً او ماعفا وما أسر او قطع ثم حرز
رقت قبل البرء او بعد وصار كما اذا كان له قصاص في الطرف فقطع اصابعه ثم عفا لا يضمن
الاصابع وكذا ان استوفى غير حقه لان حقه في القتل وهذا قطع وابانه وكان القياس ان يجب
القصاص لانه سقط للشبهة فان لم يوان يكتفه تبعاً واذا سقط وجب الجال انما لا يجب في
الحال لانه يحتمل ان يصير قتلاً بالسراية فيكون مستوفياً حقه ومالك القصاص في النفس
ضرر لا يظهر الا عند الاستيفاء او العفو او الاعتياض لما انه تضرر فيه فاما قبل ذلك
لم يظهر لعدم الضرر بخلاف ما اذا أسر لانه استيفاء واما اذا الميعوف ما أسر قلنا انما يثبت
كونه قطعاً بغير حق بالبرء حتى لو قطع وماعفا وبراً الصحيح ان هذا الحذف اذا قطع ثم حرز رقت
قبل البرء فهو استيفاء لو حرز بعد البرء فهو على هذا الحذف هو الصحيح والاصابع وان كانت تابعة قياماً
بالكف فالكف تابعة لها غير ضارة في الطرف ولا تابعة للنفس من كل وجه قال ومن له القصاص
في الطرف اذا استوفاه ثم سرق الى النفس مات يضمن دية النفس عند أبي حنيفة رة وقال لا يضمن
لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقييد بوجه السلامة لما فيه من سبها بالقصاص

كتاب الجنائيات

هذا الكتاب من كتب الفقه...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...

إذا احتراز عن السرية ليس وسعيه قصاصا كإمام والبراع والحجامة والمأمور بقطع اليد وله
 انهم قتل بغير جرح حقيقي في القطع وهذا وقع قتلا ولهذا لو وقع ظلمًا كان قتلا ولا يخرج
 افضى الى فوات الحياة في مجرى العادة وهو مسمى القتل لان القصاص سقط للشبهة فن
 المال بخلاف ما استشهد به من المسائل لانه مكلف فيها بالفعل لما تقتضيه اكالامام او عقلا
 كما في غيره منها والواجبات لا تنقيد بوصف السلامة كالرمي الى البحر وفيما نحن فيه الترام
 ولا وجوب اذ هو مندوب الى العفو فيكون من باب الاطلاق فاشبهه الاصطيا د

باب الشهادة في القتل

قال ومز قتل له ابناء حاضر غائب فقام الحاضر البينة على القتل ثم قدم الغائب فانه يعيد
 البينة عند ابي حنيفة وقال لا يعيدون ان كان خطا لم يعدها بالاجماع وكذلك الدين يكون
 لا يجمع على اخطا في الخلافية ان القصاص طريقه طريق الوارثة كالدين وهذا لا يخرج
 عن نفسه فيكون الملك في يمين له الملك في المعوض كما في الدية ولهذا لو انقلب ما لا
 يكون للميت وهذا يسقط بعفو بعد الجرح قبل الموت فينتصب احد الورثة خصا عن
 الباقيين له ان القصاص طريقه طريق الخلاف دون الوارثة الا ترى ان ملك القصاص
 يثبت بعد الموت الميت ليس من اهله بخلاف الدين والدية لانهم من اهل الملك في
 الاموال كما اذا انشبت وتعلق عاصيد بعد وفاته ملكا واذا كان طريقها لاثبات ابتداء لا
 ينتصب احد هم خصا على الباقيين فيعبد البينة بعد وفاته فان كان قاطعا البينة ان الغائب عفا
 فالشاهد ويسقط القصاص لا يرد على الحاضر سقوط حقه القصاص الى مال لا يمكن اثباته لا باثبات
 فيقبل بينة القتال بحضور الشاهد

فانما يثبت بالبينة...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...

كتاب الجنائيات

هذا الكتاب من كتب الفقه...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...
 في بيان ما يجب عليه من الحقوق...

5-2-2

جیو جیو

بِخَيْرٍ قَاتِلًا

تغیلات کا

—

1

151 12

١٠٠

— 44 —

15

لما عفا عني ١٢

2

من بابت

and

جملہ
کتاب
الجمایات

لَمْ يَكُنْ أَنْ مَاتَ وَهُوَ مُسْلِمٌ ثُمَّ تَجَسَّسَ الْعِيَاذُ بِاللَّهِ أَكُلَ لَانَ الْمُعْتَبِرُ حَالِ الرَّمَى فِي حَقِّ الْحُلِّ وَالْحَرَمَةِ
 اى صدره سياتى
 اى صدره سياتى

إذا لم يكن هو الذكاة فتعتبر الأهلية وإن سلبها عند ولو لم يكن صيداً فحل فوقعت
 أي عند الرمي ١٣

الزمية بالصيد فعليه الخزاء وان حر جلال صيدا ثم احرم فلا شيء عليه لان
غير موعود ١٣

الضمان إنما يجب بالتعدي وهو رامي في حالة الاحرام وفي

الاول هو محرم وقت الرمي وفي الثاني حلال فلهذا افترقا والله اعلم بالصواب

کتاب الدیات

قال وفي شبه العمريّة مغلظة على العاقلة وكفارة على القاتل وقد بيناه وأول الحيات

قال وكفارتك عتق رقبة مؤمنة لقوله تعالى فخر برقبة مؤمنة الأيتان لم يجد فصيام
أي القدر الذي أبلغه شبيه عمره ۱۱ ومن قتل مؤمناً خطأ فتوفيته مؤمنة ودونته مسلمة إلى الجحيم أي وقبره

شهرين متتابعين بهذا النص ولا يجوز في فيه الاطعام لانه لو رد به نص المقادير لغير

بالتوقيف ولأنه جعل المذكور كل الواجب بحرف الفاء او لكونه كل المذكور على ما عرفت
 اى بنوكيف الشارع ١٢

وَيَجِبُ بِرِضْعٍ أَحَدًا بَيْنَ مُسْلِمٍ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ بِهِ وَالظَّاهِرُ سَلَامَةُ اطْرَافِهِ وَلَا يَحْزِي مَا فِي الْبَطْنِ

لأنه لم تعرف حياته وسلامته قال وهو الكفارة في الخط الماتوناه وديته عند أبي حنيفة

وَابِي يُوسُفَ ثَمَانَةَ مِائَةٍ اَلَا بَلْ اِرْبَا عًا خَمْسَ عَشْرًا وَبَنَاتٍ ثَمَانٍ فَاِخْوَانُ يَحْزَنُونَ

وخمسون حقة وخمسون جدمه وقال محمد والشافعي رضي الله عنهما ثلثون جدمه

وثلثون حقة واربعون شنتكرا خلفات في بطنها اولادها القوم عا السلام لان قسا

خطا العاقتا السبط والعصا وفي رواية من لا يراهم من اوطافهم نيا اولادهم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ بَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً فَلَمْ يُدْرِكْ فِيهَا ثَلَاثَ عَشْرَةٍ مِنْ بَيِّنَاتٍ لِمَا يَنْبَغِي لِلْعَالَمِ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

میں ریاضی کے مسائل کو حل کرنے کے لیے ایک نیا طریقہ کار پیش کرتا ہوں۔
 (۱۲)

[illegible][illegible]

انہ من قتل نفسا بغير نفس او فسادا في الارض فانما نقتل الناس (فقہ ۵۸۱)

[illegible]

قوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من الابل وماريها غير ثابت لاختلاف الصحابة
في صفة التغليظ وابن مسعود قال بالتغليظ اربا حاكما ذكرنا وهو كما لم يرفع في معارض
به قال ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة لان التوقيف فيه فان قضى بالدية في غير الابل
لم يغتظ لما قلنا قال وقيل الخطأ تجب الدية على العاقلة والكهارة على القاتل لما بينا
من قبل قال والدية في الخطأ مائة من الابل اربعا عشر بنت مخاض وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وهذا قول ابن مسعود
وانما اخذنا خرج الشافعي به لروايته ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في قاتل قاتل
خطأ اربعا عشر ما قال وكان ما قلناه اخف فكان اليبق بحالة الخطأ لان الخطأ على معصية
غير ان عند الشافعي ربع يقضيه بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض اربعة عليه ماريها
قال ومن العين الف دينار من الوق عشرة آلاف درهم وقال الشافعي من الوق
اشا عشر الف ماري ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بذلك
ولنا ما روينا عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قاتل عشرة آلاف
درهم وناول ماريها فقتله من درهم كان وزنها ورسنة وقد كانت كذلك قال
ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابن حنيفة رحمه الله وقالها من البقرة المتأثرة
ومن النعم الفاشية ومن الحبل ما شاكل كل حلة ثوبان لان عمر رضي الله عنه هكذا جعل على اهل كل
سالي منها ولما التقدير ما غاب تقديره على المالمية وهذه الاشياء مجتمعة المالمية
ولهذا لا يقدر بها ضمان والتقدير في الابل عرفا لا بالمشهورية عدمها في غيرها

كتاب الديات

قوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من الابل وماريها غير ثابت لاختلاف الصحابة
في صفة التغليظ وابن مسعود قال بالتغليظ اربا حاكما ذكرنا وهو كما لم يرفع في معارض
به قال ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة لان التوقيف فيه فان قضى بالدية في غير الابل
لم يغتظ لما قلنا قال وقيل الخطأ تجب الدية على العاقلة والكهارة على القاتل لما بينا
من قبل قال والدية في الخطأ مائة من الابل اربعا عشر بنت مخاض وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وهذا قول ابن مسعود
وانما اخذنا خرج الشافعي به لروايته ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في قاتل قاتل
خطأ اربعا عشر ما قال وكان ما قلناه اخف فكان اليبق بحالة الخطأ لان الخطأ على معصية
غير ان عند الشافعي ربع يقضيه بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض اربعة عليه ماريها
قال ومن العين الف دينار من الوق عشرة آلاف درهم وقال الشافعي من الوق
اشا عشر الف ماري ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بذلك
ولنا ما روينا عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قاتل عشرة آلاف
درهم وناول ماريها فقتله من درهم كان وزنها ورسنة وقد كانت كذلك قال
ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابن حنيفة رحمه الله وقالها من البقرة المتأثرة
ومن النعم الفاشية ومن الحبل ما شاكل كل حلة ثوبان لان عمر رضي الله عنه هكذا جعل على اهل كل
سالي منها ولما التقدير ما غاب تقديره على المالمية وهذه الاشياء مجتمعة المالمية
ولهذا لا يقدر بها ضمان والتقدير في الابل عرفا لا بالمشهورية عدمها في غيرها

[illegible][illegible]

جدید کتاب
الذیات

(لقية ٥٨٣) أما نزعهم من مخافة العاجلة بالعقوبة وذلك بما يكون متلفا للجاني أو بحجابه فشرع الله القصاص والدية لتحقيق معنى النزع، وهذا الكتاب لبيان ذلك وقوسماه محمد ربه الله تعالى كتاب الريات لأن وجوب الدية بالقتل أهم من وجوب القصاص فإن الدية تجب في الخطأ وفي شبه العمد (لقية ٥٨٥)

الدية وفيما كتب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العيينة الدية وفيما كتب النصف الدية
ولان في تقويت الاثنين من هذه الاشياء تقويت جنس المنفعة وكمال الجبال فيجب كل الدية
وفي تقويت احدهما تقويت النصف فيجب نصف الدية قال في ثدي المرأة الدية لما فيه
من تقويت جنس المنفعة وفي احدهما نصف دية المرأة لما بيننا بخلاف ثدي الرجل حيث
تجب حكومة صدل لانه ليس فيه تقويت جنس المنفعة والكمال في حكم المرأة الدية كاملة لقول
جنس منفعة الارضاع وامساك اللبن وفي احدهما نصفها لما بيننا **قال** وفي اشفا العيينة
الدية وفي احدها ربع الدية قال رضي الله عنه محتمل ان مراده الاهداب مجازا كما ذكر محمد
في الاصل للجائزة كالرواية للقربة وهي حقيقة في البعير وهذا لانه يفوت به الجبال
على الكمال وجنس المنفعة وهي منفعة دفع الاذي والقذي عن العين اذ هو يندفع بالهدب
واذا كان الواجب الكل كل الدية وهي اربعة كان في احدها ربع الدية وفي ثلثة منها
ثلثة ارباعها ويحتمل ان يكون مراده منبث الشعر والحكم في هكذا ولو قطع الجفون
بأهدابها ففيه دية واحدة لان الكل شيء واحد وصار كالمارن مع القصبة **قال**
وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية لقوله صلى الله عليه وسلم في كل اصبع عشر
من الابل ولان في قطع الكل تقويت جنس المنفعة وفيه دية كاملة وهي عشر فتقسم
الدية عليها **قال** والاصابع كلها سواء لاطلاق الحديث ولا انها سواء في اصل المنفعة
فلا تعتبر الزيادة فيه كاليدين مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لانه يفوت بقطع
كلها منفعة المشي فجعل الدية كاملة شرفها عشر اصابع فتقسم الدية عليها **اعشاش**

كتاب
الديات

في النسخ والارشاد الواجب في المنيعة (نسخة ٥٨٦)

كتاب في تشريح المفاصل والاعضاء من اجزاء الجسم

كتاب في تشريح المفاصل والاعضاء من اجزاء الجسم

كتاب في تشريح المفاصل والاعضاء من اجزاء الجسم

قال وفي كل اصبع فيها ثلثة مفامصل ففاحدها ثلثة دية الاصبع وما فيها مفصلان
ففي احدها نصف دية الاصبع وهو نظير لتقسام دية اليد على الاصابع **قال** وفي كل من
خمس من الابل لقوله عليه السلام في حديث ثوبان بن موسى الاشعري رضي الله عنه وفي كل خمس
من الابل والاسنان والاخرى سواء كالأضراس والمازوي في بعض الزايات والاسنان كلها
سواء وكان كلها في اصل المنفعة سواء فلا يعتبر التفاضل كالايدى في الاصابع وهذا
اذا كان خطأ فان كان عمدا فحقه القصاص قد مر في الجنايات **قال** ومن ضرب عضوا
فاذهب منفعة ففدية كاملة كاليد اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها لان المتعلق
تقوم جنس المنفعة لأفوات الصوفة ومن ضرب كعبه فانه قطع ماؤه ويجب الدية لتفويت جنس
المنفعة وكذا الواحد لانه قوت جماع الكمال وهو استواء القامة فلولا شلت الحذوية لاشي عليه
لزوالمها لاعتبار فصل في الشجاج **قال** الشجاج عشرة الحارصة وهي التي تحصر الجمل
تحت شيه ولا يخرج الدم والدامعة وهي التي تظهر الدم ولا تسيل كالدمع في العين والدامية
وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تضع الجمل في تقطعه والمتلاخمة وهي التي اخذ
في اللحم والتمها وهي التي تصل الى السحاق وهي جلد رقيقة بين اللحم والعظم وهي التي
توضع العظم اي تبينه والمهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر فحوله
والامة وهي التي تصل الى الرأس وهو الذي في الدماغ **قال** في الموضحة القصاص ان كانت عمدا
روي انه عليه السلام قضى بالقصاص في الموضحة ولا يكره ان يذبح السكين الى العظم فيتساويان
فيحقن القصاص **قال** ولا قصاص في بقية الشجاج لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيها لانه لا يحد

والاصابع ان يقال والاسنان
والاسنان والاسنان والاسنان
والاصابع ان يقال والاسنان
والاصابع ان يقال والاسنان

والاصابع ان يقال والاسنان
والاصابع ان يقال والاسنان
والاصابع ان يقال والاسنان

والاصابع ان يقال والاسنان
والاصابع ان يقال والاسنان
والاصابع ان يقال والاسنان

ΔΛΛ

جلد ۲
کتاب
الذیات

[illegible]

له قوله وقال محمد بن الرضا وهو ظاهر الرواية الخ الفقهاء على قول محمد بن كمانى القنارى العالم الكبير رحمه الله قال :-

السن خمسائة وان اضر اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسودت حبة (بقية ٥٩٣)

السن خمسائة وان اضر اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسودت حبة (بقية ٥٩٣)

من الله تعالى وله ان الجناية انعدمت معن فصار كما اذا قلعت سن فثبتت لا يجب
 الا شر بالاجماع لانه لم يفت عليه عتقة ولا رينة وعن ابن يوسف ان تجب حكومة عدل لمكان
 الا لم يحصل ولو قلعت سن غيره فردها صاحبها في مكانها ونبه عليه المحقق في القالع الا شر
 بجماله لان هذا ما لا يعتد به اذا العرق لا تعود وكذا اذا قطع اذنه فالتصحيح لا يثبت
 لا تعود الى ما كانت عليه من نزع سن رجل فان نزع المنزوعة سنة سن النازع فثبتت سن
 الاول فعلى الاول لصاحبه خمسمائة درهم لانه تبيّن انه استوفى بغير حبلان الموجب
 فساد المنبت ولم يفيد حيث ثبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية ولهذا يستأنى
 حولا بالاجماع وكان ينبغي ان ينظر الياس في ذلك للقصاص لان في اعتبار ذلك تضيق الحقوق
 فالتفينا بالحوال لانه تنب في ظاهره فاذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص واذا ثبتت
 تبيّن اننا اخطأنا فيه الاستيفاء كان بغير حبلان لانه لا يجب القصاص للشبهة في المبال قال
 ولو ضرب انسان سن انسان فتحرّك سن حولا ليطهر اثر فعله فلو اجله القاض سنة ثم
 جاء المضروب قد سقطت سنة فاختلفا قبل السنة فيما سقط بضربه فالقول للمضروب
 ليكون التاجيل مفيدا وهذا بخلاف ما اذا اضر موضع فحجاء وقد صارت منقولة فاختلفا
 حيث يكون القول قول الضارب لان الموضحة لا تورث المنقولة اما التحريك فيؤثر في السقوط
 فاذا اضر في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى الاجل
 الذي وقت القاض لظهور الاثر فكان القول للمضروب ولو لم تسقط الاشياء على الضارب عن ابن يوسف ان تجب
 حكومة الا لم سنبه الوجهين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنهما اسودتا حبة
 (بقية ٥٩٣)

السن خمسائة وان اضر اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسودت حبة (بقية ٥٩٣)

593

السن ١٩٩٩

اسی القدر ہی ۱۲ طبعی

م. به شدن جراحت ۱۲ م

۱۲

10

124

فیخرج علیہ ۱۲

اسی محمدؐ اعلیٰ

اسی حکم پر اعلیٰ

ای خطا ترک

القدری ۱۳۰۰

اسی القندوری کا معنی

في الكمال ۱۲

1

6

کفیل الالباب سے عوام و زما

لا على المقاتلة،

دون کے لئے

منها

الفتاوى الصالحية ص ١٢٢

چالہ فلذلک فان لم یکن واحدینما فغیہ ، وایمان والعقود لا یجیب شیء کذا فی فتاویٰ ما یخالفہ ۱۲

كتاب الديات
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...
قوله في المقتل بالقتل...

رسمه (حكومة العدل ان كانت دون ارش الموصحة او مثل ارش الموصحة لا تتحمله العاقلة و
ان كانت الثمن والى بيقين فلا راية عن اصحابنا رحمهم الله تعالى وقد اختلف فيه المتأخرون قال
شيخ الاسلام الصحيح انه لا تتحمله العاقلة كذا في التتارخانية ١٢ رد المحتار ص ٤١٤ ج ٥

من اهل العقوبة والكفارة كاسمها سائرة ولا ذنب تيسره لانها من فوق القدر فصل
اي اقلوت لازم في شدة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢
في الجنين قال واذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا ففيه عتق وهو نصف عتق الدية
اي القدر الذي ما بين ثمة امرأة بطن
قال رضي الله عنه معناه دية الرجل وهذا في الذكر وفي الاثني عشر دية المرأة وكل من يخنس
اي نصف ما بين
مائة درهم والقياس ان لا يجب شيء لانه لم يتيقن بحياته والظاهر ان يصلح حجة للاستحقاق
اي الظاهر ان يكون حيا
وجه الاستحسان ما روي عن النبي عليه السلام ان قال في الجنين عتق عتق اوامة
بدل من عتق
قيمة خمسمائة ويريى وخمسمائة فذكرنا القياس بالاثني وهو حجة على من قدرها بـ
اي في الحديث ١٢
مائة نحو مالك والشافعي وهي على العاقلة عندنا اذا كانت خمسمائة درهم وقال مالك
في ماله لانه بدل الجرم ولنا انه عليه السلام قضى بالغرق على العاقلة ولا بد من النفس
اي في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢
ولهذا سماه عليه السلام دية حيث قالوه وقالوا اندي من لا صاح ولا استهل الحديث الا
اي في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢
ان العواقل لا تعقل مادون خمسمائة ونجبت سنة وقال الشافعي مرة في ثلث سنين لا بد
عقل التعقل روي داود كذا في نسخة ١٢
النفس لهذا يكون مورثا بغير مورث فذكرنا ما روي عن محمد بن الحسن رده ان قال بلغنا ان رسول
الله عليه السلام جعل على العاقلة في سنة ولا بد ان كان بدل النفس من حيث ان النفس
الغرة ١٢
على حدة فهو بدل العضو من حيث الاتصال بالام فعملنا بالشبه الاول في حق التعويض والثاني
اي اعتبرنا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢
في حق التاجيل السنة لان بدل العضو اذا كان ثلث الدية او اقل اكثر من نصف العتق في سنة
اي في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢
بخلاف اجزاء الدية لان كل جزء منها على من وجب حجة في ثلث سنين ويستوفى في الذكر والاثني
اي في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢
لاطلا وما روينا وان في الجنين انما ظلت التفاوت لتفاوت معاني الادمية لا تفاوت في الجنين
اي في المالكية ١٢
فيقتل بمقدار واحد هو خمس مائة فالقت حيا ثم مات ففيه دية كاملة لانه اتلف حيا بالضرب
ضارب ١٢

كتاب الديات

من اهل العقوبة والكفارة كاسمها سائرة ولا ذنب تيسره لانها من فوق القدر فصل
اي اقلوت لازم في شدة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢
في الجنين قال واذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا ففيه عتق وهو نصف عتق الدية
اي القدر الذي ما بين ثمة امرأة بطن
قال رضي الله عنه معناه دية الرجل وهذا في الذكر وفي الاثني عشر دية المرأة وكل من يخنس
اي نصف ما بين
مائة درهم والقياس ان لا يجب شيء لانه لم يتيقن بحياته والظاهر ان يصلح حجة للاستحقاق
اي الظاهر ان يكون حيا
وجه الاستحسان ما روي عن النبي عليه السلام ان قال في الجنين عتق عتق اوامة
بدل من عتق
قيمة خمسمائة ويريى وخمسمائة فذكرنا القياس بالاثني وهو حجة على من قدرها بـ
اي في الحديث ١٢
مائة نحو مالك والشافعي وهي على العاقلة عندنا اذا كانت خمسمائة درهم وقال مالك
في ماله لانه بدل الجرم ولنا انه عليه السلام قضى بالغرق على العاقلة ولا بد من النفس
اي في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢
ولهذا سماه عليه السلام دية حيث قالوه وقالوا اندي من لا صاح ولا استهل الحديث الا
اي في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢
ان العواقل لا تعقل مادون خمسمائة ونجبت سنة وقال الشافعي مرة في ثلث سنين لا بد
عقل التعقل روي داود كذا في نسخة ١٢
النفس لهذا يكون مورثا بغير مورث فذكرنا ما روي عن محمد بن الحسن رده ان قال بلغنا ان رسول
الله عليه السلام جعل على العاقلة في سنة ولا بد ان كان بدل النفس من حيث ان النفس
الغرة ١٢
على حدة فهو بدل العضو من حيث الاتصال بالام فعملنا بالشبه الاول في حق التعويض والثاني
اي اعتبرنا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢
في حق التاجيل السنة لان بدل العضو اذا كان ثلث الدية او اقل اكثر من نصف العتق في سنة
اي في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢
بخلاف اجزاء الدية لان كل جزء منها على من وجب حجة في ثلث سنين ويستوفى في الذكر والاثني
اي في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢ كذا في نسخة ١٢
لاطلا وما روينا وان في الجنين انما ظلت التفاوت لتفاوت معاني الادمية لا تفاوت في الجنين
اي في المالكية ١٢
فيقتل بمقدار واحد هو خمس مائة فالقت حيا ثم مات ففيه دية كاملة لانه اتلف حيا بالضرب
ضارب ١٢

جملہ کتاب الہیات

[illegible]

ان الاعتراف قاطع للسراية
 في الجنين وعند الشافعية
 كفارة فيها معنى العقوبة وقد
 البذل قالوا الان يشاء
 افضل له وليست غفرا صانع
 التام في جميع هذه الاحكام
 العدة والنفساء وغير ذلك فكذا
 فكان نفسا والله اعلم
 الطريق
 سنا اوبنى كانا فلرجل من عرض
 وبدوا به فكان الحق النقص
 غيرهم فيه شيئا فكذا في الحق
 بالمسلمين لان الحق المبرور ولا
 مسلمين كره له ذلك لقول علي
 هل الدرب الذي ليس بنافذ
 ببت الشفاعة لهم على كل حال فلا
 الاضطرار يتعد الوصول الى اذن

كلها لانه اذا حدث بسبب الوقوع اذ لو لا كان الطعام قويا منه قال وان استاجر

اجراء فحفر في حاله في غير فناء فللك على المستاجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا انها

في غير فناء لان الاجارة صحت ظاهرة اذ لم يعلموا فنقل فعلمهم اليه لانهم كانوا مغمضين

فصار كما اذا امر اخذ مع هذه الشاة فزجها فظهر ان الشاة لغيره الا ان هناك يضمن

المأموه ويرجع على الامر لان الذابح مباشر الامر بسبب الترجيع للباشرة فيضمن ويجمع

للغور و هنا يجب الضمان على المستاجر ابتداء لان كل واحد منهما مسبب الاجير غير متعد

والمستاجر متعد فترجح جانبه وان علموا ذلك فالضمان على الاجراء لانه لم يصدمه

بماليس بمملوك له ولا غور رفقة الفعل مضافا اليهم وان قال لهم هذا فاني ليس في حق

الحفر فحفر فامات في انسان فالضمان على الاجراء قياسا لانهم علموا بفساد الامر فما

غرمهم وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان كونه فناء له عذلة كونه مملوكا له لانطلاق

يده في التصرف فيه من القاء الطين والخطب وربط الدابة والركوب وبناء الدكان

فكان الامر بالحفر فملك ظاهرا بالنظر الى ما ذكرنا فكيف ذلك لنقل الفعل اليه قال من

جعل قطرة بغير اذن الامام فتعبد رجل المروء عليها فاعطى لاضمان على الذي جعل قطرة

كذلك ان وضع خشبة في الطريق فتعبد رجل المروء عليها كان الاول تعدل هو تسببت والثاني

تعدل هو مباشرة فكان الاضافة الى المباشرة الى ان تخلل فعل فاعل مختار يقطع النسبة

كما في الحافر مع الملقى قال ومن حمل شيئا في الطريق فسقط على انسان فعطب به انسان فهو

ضامن وكذا السقيط فتعثر به انسان كان اذ سقط قد سقط فعطب به انسان يضمن وهذا اللفظ

كتاب
الديات

[illegible]

يشتمل الوجهين والفرق ان حامل الشيء قاصد حفظه فلا يخرج في التقيد بوصف
السلامة واللبس لا يقصد حفظ ما يلبس فيخرج بالتقيد بما ذكرناه فجعلناه مقبلاً
مطلقاً وعن محمد انه اذا لبس ما لا يلبس فهو كالحامل لان الحاجة تدعو الى التساقط
واذا كان المسجد العشيرة فعلق رجل منهم في قنديل او جعل فيه بواجر او حصة
به رجل بعضهم ان كان الذي فعل ذلك من غير العشيرة ضمن قالوا هذا عند ابي حنيفة
وقال لا يضمن في وجهه لان هذه من القرب وكل احد ما دون في قامتها فلا يتقيد بشرط
السلامة كما اذا فعله باذن واحد من اهل المسجد ولا يضمن حنيفة وهو الفرق ان التلاوة
فيما يتعلق بالمسجد لا يضمنه غيره كمن صلى امام واختار المتولى وفتح باباه واغلاقه وتكرار
الجماعة اذا سبقهم بها غير اهل فكان فعلهم مباحاً مطلقاً غير مقيد بشرط السلامة وفعل
غيرهم تعدياً او مباحاً مقيداً بشرط السلامة وقصد القربة لا ينافي القراة اذا الخطأ
الطريق كما اذا اتقروا بالشهادة على الزناء والطريق في انحراف الاستيذان من اهل قال واجلس
رجل منهم فعطى رجل المضمن ان كان في الصلوة وان كان في غير الصلوة ضمن وهذا عند ابي حنيفة
وقال لا يضمن على كل حال لو كان جالساً القلة القرآن او للتعليم والصلوة او انام ففي أثناء الصلوة
او انام في غير الصلوة او مرف في عائر او قعد في حديث فهو على هذا الاختلاف وقاما المتعمك فقد قيل
هذا الاختلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق ولها المسجرات انما هي للصلوة والذكر ولا يمكن ادعاء الصلوة بالجماعة
الا بانتظارها فان لم يكن في مباحا لانه مضر ورائت الصلوة ولا المنظر للصلوة في الصلوة حكما
بالحديث فلا يضمن كما اذا كان في الصلوة قوله ان المسجد في الصلوة وهذه الاشياء ملحق بها فلا بد من

[illegible]

۱۰۰
۱۰۱
۱۰۲
۱۰۳
۱۰۴
۱۰۵
۱۰۶
۱۰۷
۱۰۸
۱۰۹
۱۱۰
۱۱۱
۱۱۲
۱۱۳
۱۱۴
۱۱۵
۱۱۶
۱۱۷
۱۱۸
۱۱۹
۱۲۰
۱۲۱
۱۲۲
۱۲۳
۱۲۴
۱۲۵
۱۲۶
۱۲۷
۱۲۸
۱۲۹
۱۳۰
۱۳۱
۱۳۲
۱۳۳
۱۳۴
۱۳۵
۱۳۶
۱۳۷
۱۳۸
۱۳۹
۱۴۰
۱۴۱
۱۴۲
۱۴۳
۱۴۴
۱۴۵
۱۴۶
۱۴۷
۱۴۸
۱۴۹
۱۵۰
۱۵۱
۱۵۲
۱۵۳
۱۵۴
۱۵۵
۱۵۶
۱۵۷
۱۵۸
۱۵۹
۱۶۰
۱۶۱
۱۶۲
۱۶۳
۱۶۴
۱۶۵
۱۶۶
۱۶۷
۱۶۸
۱۶۹
۱۷۰
۱۷۱
۱۷۲
۱۷۳
۱۷۴
۱۷۵
۱۷۶
۱۷۷
۱۷۸
۱۷۹
۱۸۰
۱۸۱
۱۸۲
۱۸۳
۱۸۴
۱۸۵
۱۸۶
۱۸۷
۱۸۸
۱۸۹
۱۹۰
۱۹۱
۱۹۲
۱۹۳
۱۹۴
۱۹۵
۱۹۶
۱۹۷
۱۹۸
۱۹۹
۲۰۰
۲۰۱
۲۰۲
۲۰۳
۲۰۴
۲۰۵
۲۰۶
۲۰۷
۲۰۸
۲۰۹
۲۱۰
۲۱۱
۲۱۲
۲۱۳
۲۱۴
۲۱۵
۲۱۶
۲۱۷
۲۱۸
۲۱۹
۲۲۰
۲۲۱
۲۲۲
۲۲۳
۲۲۴
۲۲۵
۲۲۶
۲۲۷
۲۲۸
۲۲۹
۲۳۰
۲۳۱
۲۳۲
۲۳۳
۲۳۴
۲۳۵
۲۳۶
۲۳۷
۲۳۸
۲۳۹
۲۴۰
۲۴۱
۲۴۲
۲۴۳
۲۴۴
۲۴۵
۲۴۶
۲۴۷
۲۴۸
۲۴۹
۲۵۰
۲۵۱
۲۵۲
۲۵۳
۲۵۴
۲۵۵
۲۵۶
۲۵۷
۲۵۸
۲۵۹
۲۶۰
۲۶۱
۲۶۲
۲۶۳
۲۶۴
۲۶۵
۲۶۶
۲۶۷
۲۶۸
۲۶۹
۲۷۰
۲۷۱
۲۷۲
۲۷۳
۲۷۴
۲۷۵
۲۷۶
۲۷۷
۲۷۸
۲۷۹
۲۸۰
۲۸۱
۲۸۲
۲۸۳
۲۸۴
۲۸۵
۲۸۶
۲۸۷
۲۸۸
۲۸۹
۲۹۰
۲۹۱
۲۹۲
۲۹۳
۲۹۴
۲۹۵
۲۹۶
۲۹۷
۲۹۸
۲۹۹
۳۰۰
۳۰۱
۳۰۲
۳۰۳
۳۰۴
۳۰۵
۳۰۶
۳۰۷
۳۰۸
۳۰۹
۳۱۰
۳۱۱
۳۱۲
۳۱۳
۳۱۴
۳۱۵
۳۱۶
۳۱۷
۳۱۸
۳۱۹
۳۲۰
۳۲۱
۳۲۲
۳۲۳
۳۲۴
۳۲۵
۳۲۶
۳۲۷
۳۲۸
۳۲۹
۳۳۰
۳۳۱
۳۳۲
۳۳۳
۳۳۴
۳۳۵
۳۳۶
۳۳۷
۳۳۸
۳۳۹
۳۴۰
۳۴۱
۳۴۲
۳۴۳
۳۴۴
۳۴۵
۳۴۶
۳۴۷
۳۴۸
۳۴۹
۳۵۰
۳۵۱
۳۵۲
۳۵۳
۳۵۴
۳۵۵
۳۵۶
۳۵۷
۳۵۸
۳۵۹
۳۶۰
۳۶۱
۳۶۲
۳۶۳
۳۶۴
۳۶۵
۳۶۶
۳۶۷
۳۶۸
۳۶۹
۳۷۰
۳۷۱
۳۷۲
۳۷۳
۳۷۴
۳۷۵
۳۷۶
۳۷۷
۳۷۸
۳۷۹
۳۸۰
۳۸۱
۳۸۲
۳۸۳
۳۸۴
۳۸۵
۳۸۶
۳۸۷
۳۸۸
۳۸۹
۳۹۰
۳۹۱
۳۹۲
۳۹۳
۳۹۴
۳۹۵
۳۹۶
۳۹۷
۳۹۸
۳۹۹
۴۰۰
۴۰۱
۴۰۲
۴۰۳
۴۰۴
۴۰۵
۴۰۶
۴۰۷
۴۰۸
۴۰۹
۴۱۰
۴۱۱
۴۱۲
۴۱۳
۴۱۴
۴۱۵
۴۱۶
۴۱۷
۴۱۸
۴۱۹
۴۲۰
۴۲۱
۴۲۲
۴۲۳
۴۲۴
۴۲۵
۴۲۶
۴۲۷
۴۲۸
۴۲۹
۴۳۰
۴۳۱
۴۳۲
۴۳۳
۴۳۴
۴۳۵
۴۳۶
۴۳۷
۴۳۸
۴۳۹
۴۴۰
۴۴۱
۴۴۲
۴۴۳
۴۴۴
۴۴۵
۴۴۶
۴۴۷
۴۴۸
۴۴۹
۴۵۰
۴۵۱
۴۵۲
۴۵۳
۴۵۴
۴۵۵
۴۵۶
۴۵۷
۴۵۸
۴۵۹
۴۶۰
۴۶۱
۴۶۲
۴۶۳
۴۶۴
۴۶۵
۴۶۶
۴۶۷
۴۶۸
۴۶۹
۴۷۰
۴۷۱
۴۷۲
۴۷۳
۴۷۴
۴۷۵
۴۷۶
۴۷۷
۴۷۸
۴۷۹
۴۸۰
۴۸۱
۴۸۲
۴۸۳
۴۸۴
۴۸۵
۴۸۶
۴۸۷
۴۸۸
۴۸۹
۴۹۰
۴۹۱
۴۹۲
۴۹۳
۴۹۴
۴۹۵
۴۹۶
۴۹۷
۴۹۸
۴۹۹
۵۰۰
۵۰۱
۵۰۲
۵۰۳
۵۰۴
۵۰۵
۵۰۶
۵۰۷
۵۰۸
۵۰۹
۵۱۰
۵۱۱
۵۱۲
۵۱۳
۵۱۴
۵۱۵
۵۱۶
۵۱۷
۵۱۸
۵۱۹
۵۲۰
۵۲۱
۵۲۲
۵۲۳
۵۲۴
۵۲۵
۵۲۶
۵۲۷
۵۲۸
۵۲۹
۵۳۰
۵۳۱
۵۳۲
۵۳۳
۵۳۴
۵۳۵
۵۳۶
۵۳۷
۵۳۸
۵۳۹
۵۴۰
۵۴۱
۵۴۲
۵۴۳
۵۴۴
۵۴۵
۵۴۶
۵۴۷
۵۴۸
۵۴۹
۵۵۰
۵۵۱
۵۵۲
۵۵۳
۵۵۴
۵۵۵
۵۵۶
۵۵۷
۵۵۸
۵۵۹
۵۶۰
۵۶۱
۵۶۲
۵۶۳
۵۶۴
۵۶۵
۵۶۶
۵۶۷
۵۶۸
۵۶۹
۵۷۰
۵۷۱
۵۷۲
۵۷۳
۵۷۴
۵۷۵
۵۷۶
۵۷۷
۵۷۸
۵۷۹
۵۸۰
۵۸۱
۵۸۲
۵۸۳
۵۸۴
۵۸۵
۵۸۶
۵۸۷
۵۸۸
۵۸۹
۵۹۰
۵۹۱
۵۹۲
۵۹۳
۵۹۴
۵۹۵
۵۹۶
۵۹۷
۵۹۸
۵۹۹
۶۰۰
۶۰۱
۶۰۲
۶۰۳
۶۰۴
۶۰۵
۶۰۶
۶۰۷
۶۰۸
۶۰۹
۶۱۰
۶۱۱

403

بین المومنین الاممۃ و ما یکتب فیہ ۱۲

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا فَتَدَارَكُوا أَلَمًا لَّيِّنًا

بغير فسخ مباح است بشروط العمل عنه ۱۱

۵۷. *فوق*

۱۲ طلبہ

125

۷۷ رفع الشغل ۱۲

۱۱. حتیٰ یضیع من اذا لم یلک فی سیرہ ۱۲۰

سحب الحائط

۱۱۱ حضرت ۱۲

الفصل الثاني

عن الريحان عن الزخيرة والثانية: -- ثم نقل عن الزبلي: ÷

4. A

ذلك على عاقلة وان كانت دار بربرية ثلثة نفر يحفر احدهم في باير والكفر كان يغيبها

	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85															

منه فلهذا كان على صاحب الرأفة فان رخصت في تلك الغير من غير ارجال صاحبها فان كانت
مستقلة فلا ضمان وان كانت في ملك غيره فلا ضمان

في نفسه
لا يبرئ في العيب
منه فلهذا كان على صاحب الرأفة فان رخصت في تلك الغير من غير ارجال صاحبها فان كانت
مستقلة فلا ضمان وان كانت في ملك غيره فلا ضمان

في نفسه
لا يبرئ في العيب
منه فلهذا كان على صاحب الرأفة فان رخصت في تلك الغير من غير ارجال صاحبها فان كانت
مستقلة فلا ضمان وان كانت في ملك غيره فلا ضمان

مكان الجناية فيقتيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه كالراكب الا ان على الراكب
الكفارة فيما او طأت الدابة بيدها او برجلها او كفارة عليها او لا على الراكب فيما وراء
الايطاء لان الراكب مباشر فيه لان التلف ثقيل الدابة تتبع لسان سيد الدابة مضاف اليه
وهي الالة وهما مستبانان لانه لا يتصل منها الى المحل شيء وكذا الراكب في غير الايطاء والكفارة
حكم للمباشرة لاحكام التسبب كذا يتعلق بالايطاء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية
دون السائق والقائد لانه يختص بالمباشرة ولو كان راكب وسائق قيل لا يضم السائق
ما او طأت الدابة لان الراكب مباشر فيهما ذكرنا والسائق مسبب والاضافة الى
اولى وقيل الضمان عليه لان كل ذلك سبب ضمان قال واذا اصطدم فارسا فقاما
فعله عاقلة كل واحد منهما ادية الاخر وقال زفر الشافعي يجب على عاقلة كل واحد منهما
نصف حية الاخر لما روي في ذلك عن علي رضي الله عنه وكان كل واحد منهما مات بفعله
فعل صاحب لانه يصد متاع نفسه وصاحبه في هذا نصف ويعتبر نصف كما اذا كان
الاصطدام عدا او جرح كل واحد منهما نفسه وصاحبه جراحة او حفر على قارعة الطريق
بيد افا تها ر عليه يجب على كل واحد منهما النصف فكذا هذا ولنا ان الموت مضاف الى فعل
صاحبه لا فعله في نفسه مباح وهو المشي في الطريق فلا يصلح مستند للاضاف في حق الضمان
كلما شيء اذ لم يعلم بالبيد وقع فيها لا يحد شيء من فعله صوابا وان كان مباحا لكن الفعل الباس في غيره
للضمان كذا اذا انقلب على غير روي عن علي رضي الله عنه انه وجب على كل واحد منهما كل الذي فقار
روايته فوجها عدا ذكرنا وقماد ذكرنا المسائل الفعلان محظوران فوضح الفرق هذا الذي ذكرنا اذا كانا

الشراء ان من سارطها
فلهذا كان على صاحب الرأفة فان رخصت في تلك الغير من غير ارجال صاحبها فان كانت
مستقلة فلا ضمان وان كانت في ملك غيره فلا ضمان

في نفسه
لا يبرئ في العيب
منه فلهذا كان على صاحب الرأفة فان رخصت في تلك الغير من غير ارجال صاحبها فان كانت
مستقلة فلا ضمان وان كانت في ملك غيره فلا ضمان

[illegible]

ج ۲
کتاب
الذیات

له قوله ومن ساق دابة التي تحملكم الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة للرضي وان ذهب في غورالرسال وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه للرضي اذ لم يكن سائقا يعني اذ لم يكن خلفه هكذا (تفسير ٩١٠)

يضمن ما عطب بما هو خلفه في يضمنان ما تلف عما بين يديهما لان القائد لا يقود ما خلفه السابق
السائق والناقل ١٢

لا نقصا من الزمام والسائق يسوق ما يكون قدامه قال واد بطن رجل يعير الى القطر والفتاك
بريد من شدة الحر

يعلم فوطى المربوط انسا نأقتله فعلى عاقلة القائل الدية لانى يمكن صيانة القطر عن رطوبة

فإذا تزل الصيانة صار متعديا وفي التسبيل الدية على العاقلة كما في القتل الخطأ ثم يرد وجهها على

عاقلة الرابطة لان هو الذي وقع في هذه العهدة وانما لا يجب ان علمه او لا ابتداء لكل

منها مستبأن الوط من القود بمزلة التسبب من المباشرة لاتصال التلف بالقود دون

الربط قال اهـ اذا ربط والقطار تسدي لان امر بالقوم دلالة فاذا لم يعلم به لا يمكن التمسك

من ذلك فكروا ان الضمان على الابطال او الارتباط والامان قائم ثم قادهما ضمنيا القائل

من لیس و سراسر است و به این...

۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶
 ۱۵۹۷
 ۱۵۹۸
 ۱۵۹۹

بهيته وكان لها ساقا صابتا فيهما يمينه لان الفعل اسفل اليه بواسطه السقي
والمراد بالسوق التي في شفا خلفه الازليين

قال ولوارسل طيرا وساقه فاصابته فوالى لم يضره والفرق ان بدن البهيمة يحمل السوق فاعاد
 اے محمدؐ اے عیسیٰؑ ای بازیگر! جان نکل سید! ۱۲۸ ع

سوقه والطير لا يحتمل السوق فصا وجن السوق وعدمه بمنزلة وكذا الوارد على كليا ولم يكن له

سَأْتِ الْوَيْثَانَ وَلَوْ أَرْسَلَهُ إِلَى صَيْدٍ وَلَوْ يَكُونُ سَائِقًا فَخَالَصَ الصَّيْدَ قَتَلَ حُلَّ وَوَجَدَ الْفَرْقَ

ان البهيبة مخنقة في فعلها ولا تصلح نائبة عن المرسل ولا ايضا فعلها الا غيرها هذا الحق

سؤال ولا حاجة في حق ضمان العبد وان وعن ابي يوسف رانا اوجب الضمان في هذا كله

احتیاطاً صیانتاً لاموال الناس قال رضی اللہ عنہ و ذکر فی المہبوط اذا ارسل دابتره فی

جدید کتاب
الذیات

[illegible]

الراجح القاطع وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفتن كذا في الكافي ١٢ الفتاوى العالمة ص ٤٦٥

٤١٣
 قوله تعالى لا يترحم صاحب العلة كمين جرح انسابنا فوق في يد حفها غير على
 قارة الطريق وصابت فالدية عليها لما ان الحفر شرط علة اخرى ون علة المبرج كل
 هذا ثم قيل يرجع الناحس على الركبة ضمن في الايطاء لانه فعل بامرهم وقيل لا يرجع وهو
 الاصح فيها انرا لانه لم يامر بالايطاء الشخص بنفسه عنه وصار كما اذا امر صبي استمسك
 على الدابة بتسييرها فوطئت انسانا وماتت حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجعون على الامر
 لانه امر بالتسيير والايطاء بنفسه عنه كذا اذا ناوله سلاحا فقتل به اخرجه ضمن لا يرجع
 على الامر ثم الناحس انما يضمن اذا كان الايطاء في فو الشخص حتى يكون السوء مضافا اليه والم
 يكن في فو ذلك فالضمان على الركبة لا تقطع اثر الشخص في السوء مضافا الى الركبة على الكمال
 ومن قاد دابة فخسها رجل فانفلتت من يد القائد فاصابت في فو هافرهم على الناحس
 وكذا اذا كان لها سائق فخسها غيره لانه مضاف اليه والتأخير ان كان عبدا فالضمان في
 رقبته وان كان صبي فافه ماله لانها مواخذة بافعالها ولو خسها شئ منصوص في الطريق
 انسانا فقتلها فالضمان على من نصب الشئ لا يتعد بشغل الطريق فاضيق كان يخنسها ففعل الله اعلم

باب جنابة المملوك والجنابة عليه

قال واذا جن العبد جنابة خطأ قيل لمولا امان تدفعه بها او تغديه قال الشافعي
 جنابته رقبته يباع فيها الا ان يقض المولى الارش وقائمة الاختلاف في اتباع الجاهل بعد
 العتق والمسألة مختلفة بين الصحابة رضوان الله عليهم لكان الاصل في موجبة الجنابة ان
 يجب على المتبذل لانه هو الجاني لان العاقلة تفعل عنه لا عاقلة للعبد لان العقل عندني

قوله تعالى لا يترحم صاحب العلة كمين جرح انسابنا فوق في يد حفها غير على
 قارة الطريق وصابت فالدية عليها لما ان الحفر شرط علة اخرى ون علة المبرج كل
 هذا ثم قيل يرجع الناحس على الركبة ضمن في الايطاء لانه فعل بامرهم وقيل لا يرجع وهو
 الاصح فيها انرا لانه لم يامر بالايطاء الشخص بنفسه عنه وصار كما اذا امر صبي استمسك
 على الدابة بتسييرها فوطئت انسانا وماتت حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجعون على الامر
 لانه امر بالتسيير والايطاء بنفسه عنه كذا اذا ناوله سلاحا فقتل به اخرجه ضمن لا يرجع
 على الامر ثم الناحس انما يضمن اذا كان الايطاء في فو الشخص حتى يكون السوء مضافا اليه والم
 يكن في فو ذلك فالضمان على الركبة لا تقطع اثر الشخص في السوء مضافا الى الركبة على الكمال
 ومن قاد دابة فخسها رجل فانفلتت من يد القائد فاصابت في فو هافرهم على الناحس
 وكذا اذا كان لها سائق فخسها غيره لانه مضاف اليه والتأخير ان كان عبدا فالضمان في
 رقبته وان كان صبي فافه ماله لانها مواخذة بافعالها ولو خسها شئ منصوص في الطريق
 انسانا فقتلها فالضمان على من نصب الشئ لا يتعد بشغل الطريق فاضيق كان يخنسها ففعل الله اعلم

له قوله جنابة المملوك الخ ولقائل ان يقول انه ما وقع الفراغ من بيان احكام جنابة الحر مطلقا بل بقي
 منه جنابة الحر على العبد وهو انما يشبه في هذا الباب فالظاهر ان يقال لما فرغ من بيان
 (بقية ٤١٤)

بالقربة ولا قربة بين العبد ومولاة فوجب في ذمته كافي الذمي يتعلق برقبته يباع فيه
كما في الجناية على المال ولأن الأصل في الجناية على الأدمى حالة الخطأ أن يتباعد على الجاني
تحرراً عن استيصاله والاجزاء به اذ هو معذور وفي حيث لم يتعمد الجناية وتجب على عاقلة
الجاني اذا كان له عاقلة والمولى عاقلة لان العبد يستنصر به والأصل في العاقلة عند
النصرة حتى تجب على اهل الديون بخلاف الذمي لا يهرول يتعاقلون فيما بينهم فلا عاقلة فتجب
ذمته صيانة للدم عن الهدر وبخلاف الجناية على المال ان العواقل لا تعقل المال الا انه
يختار بين الدفع والفداء لانه واحد وفي اثبات الخيرة نوع تخفيف فحقه كما لا يستأصل غير
الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح وهذا يسقط الموجب موت العبد لفوات محل الواجب وان كان له
حق النقل الى الفداء كما في مال الزكوة بخلاف موت الجاني الحر لان الواجب لا يتعلق بالحر
استيفاء فصار كالعبد صدقة الفطر قال فان دفعه ملكه في الجناية وان فداه فدا
بارشها وكل ذلك يلزمه حالاً اما الدفع فلان التاجيل في الاعيان باطل وعند اختيار الوأ
عين واما الفداء فلان جعل بدل العبد في الشرع وان كان مقدراً بالمتلف ولهذا سفل
فيقول مقامه باخذ حكمه هذا وجب له الملبد وايما اختاره وفعله لا شيء له الجناية غير اما الف
فلا حق متعلق به فاذا اخل بينه وبين الرقبة سقط واما الفداء فلانه لا حق له الا ارشفاذا اوفاه
حق المسلم العبد له فان لم يختار شيئاً مات العبد بطل حق المجني عليه لفوات محل حق على
بيناه وان مات بعد ما اختار الفداء لم يبرأ التحول الحق من رقبة العبد الى ذمة الملو
قال فان عاد فجنى كان حكم الجناية الثانية حكم الجناية الاولى معناه بعد

ان يقال ان قوله الاصل في الجناية على الأدمى حالة الخطأ ان يتباعد على الجاني
تحرراً عن استيصاله والاجزاء به اذ هو معذور وفي حيث لم يتعمد الجناية وتجب على عاقلة
الجاني اذا كان له عاقلة والمولى عاقلة لان العبد يستنصر به والأصل في العاقلة عند
النصرة حتى تجب على اهل الديون بخلاف الذمي لا يهرول يتعاقلون فيما بينهم فلا عاقلة فتجب
ذمته صيانة للدم عن الهدر وبخلاف الجناية على المال ان العواقل لا تعقل المال الا انه
يختار بين الدفع والفداء لانه واحد وفي اثبات الخيرة نوع تخفيف فحقه كما لا يستأصل غير
الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح وهذا يسقط الموجب موت العبد لفوات محل الواجب وان كان له
حق النقل الى الفداء كما في مال الزكوة بخلاف موت الجاني الحر لان الواجب لا يتعلق بالحر
استيفاء فصار كالعبد صدقة الفطر قال فان دفعه ملكه في الجناية وان فداه فدا
بارشها وكل ذلك يلزمه حالاً اما الدفع فلان التاجيل في الاعيان باطل وعند اختيار الوأ
عين واما الفداء فلان جعل بدل العبد في الشرع وان كان مقدراً بالمتلف ولهذا سفل
فيقول مقامه باخذ حكمه هذا وجب له الملبد وايما اختاره وفعله لا شيء له الجناية غير اما الف
فلا حق متعلق به فاذا اخل بينه وبين الرقبة سقط واما الفداء فلانه لا حق له الا ارشفاذا اوفاه
حق المسلم العبد له فان لم يختار شيئاً مات العبد بطل حق المجني عليه لفوات محل حق على
بيناه وان مات بعد ما اختار الفداء لم يبرأ التحول الحق من رقبة العبد الى ذمة الملو
قال فان عاد فجنى كان حكم الجناية الثانية حكم الجناية الاولى معناه بعد

(بقية ٤١٣) حباية الحر على الحر شرعي بيان حباية المملوك والحباية عليه وما كان فيه فعلق بالمملوك البتة من جانب
اخره لا بخطاط المملوك سبقة من المالك اعلم انهم اختلفوا في موجب حباية العبد قيل موجبها الارش (بقية ٤١٥)

الفداء لانه لما ظهر عن الجناية بالفداء جعل كان لم تكن وهذا ابتداء جناية قال و

ان جنة جنائتين قبل للمولى اما ان تدفع الى الجنايتين يقتسمانه على قدر حقيقتها

واما ان تغديه بارش كل واحد منها لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية

بها كالديون المتلاحقة الا ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجناية بحق الجنة عليه

الاول ولي ان لا يمنع ومعنى قوله على قدر حقيقتها على قدر ارش جنائتيها وان كانوا

جماعة يقتسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان فداه فداه جميع ارقبهم

لما ذكرنا ولو قتل واحدا وفقا غير اخر يقتسمانه اثلاثا لان ارش العبد على النصف من

ارش النفس على هذا حكم الشجرات والمولى ان يطدى من بعضهم ويدفع الى بعضهم

مقدارا متعلق به حقه من العبد لان الحقوق مختلفة باختلاف اسبابها وهي الجنايات المختلفة

بخلاف مقبول العبد اذا كان له وليان لم يكن له ان يفد من احدهما ويدفع الى الاخر لان الحق

محدد لا قد سببه هي الجناية المتحدة والحقوق يجب للمقتول ثم للوارث خلافا عنه فلا يملك التفرق

في وجبها قال فان اعتق المولى وهو لا يعلم بالجناية ضمن لاقبل من قيمته ومن ارشها وان

اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش لان في الاول فوت حقه فيضمنه حقه واقاربها ولا

يصير مختارا للفداء لانه لا اختيار بدون العلم وفي الثاني صار مختارا لان الاعتاق يمنع من

البيع فلا قدام عدل اختيار منه للاخر وعلى هذين الوجهين البيع والهبة والتبدير والاستيلاء

لان كل ذلك ما يمنع الدفع لئلا يملك المولى المقتول او عاقبه الاصل ان لا يسقط به حق ولي الجناية

فان المقر له مخاطب بالدفع الى المقتول المملوك لئلا يكون له امر كماله المقر له الحق في البيع

كتاب الديارات

(بقية ٤١٤) لان النصوص مطلقة من غير فصل الا ان للمولى ان يتخلص بالوضع تخفيفا عليه وقيل موجهما الدفع والمولى ان يتخلص بالفداء وهذا يبرء المولى لجله ولو كان الموصى له لم يبرئ بجله لانه يفرط به الدفع

عمر سے حق الولد، والد تسلیم ہی حق الغرضاء، اسنا کیوں بطریق السببیت و لا سببیت لہذا انفصال لان الولد لہذا الانفصال نفس علی عددہ ۱۲ کفایہ ۳۱۱ اور مستثنیٰ برقیہما حتی صارا لوالد من ذوالعین التفرقت فی بقیہا بیاتی ادنیٰ او غیر ہما ۱۲ احسان

[illegible]

۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱

418

رجل عبد افساح القاطع المقطوعة يد على عبد دفعه اليه فاعتقه المقطوعة يد
 ثم مات من ذلك قال العبد صلح بالجناية الى اخر ما ذكرنا من الرواية وهذا الوضع مما اشكا
 فيما اذا عفا عن اليد ثم سر الى النفس ما به حيث لا يجب الفصل هناك وهو هنا قال يجب
 قيل ما ذكره هنا جواب القياس فيكون الوضعان جميعا على القياس والاستحسان وقيل بينهما
 فرق ووجهان العفو عن اليد صح ظاهرا لان الحق كان له في اليد من حيث الظاهر وضع
 العفو ظاهرا فبعد ذلك ان بطل حكمه بيقع موجودا حقيقة فكذلك يلين وجوب
 القصاص ما هنا الصلح لا يبطل الجناية بل يفرقها حيث صلح عنها على مال فاذا لم
 يبطل الجناية لم تمتنع العقوبة هذا اذا لم يعتق ما اذا اعتق فالخرجه ما ذكرناه من قبل
 قال واذا اجتمع العبد للماذون له جناية وعليه الف درهم فاعتقه المولى لم يعلم بالجناية
 فعليه قيمتان قيمة لصاحب الدين وقيمة لاولياء الجناية لانه تلف حقين كل واحد منهما
 مضمون بكل القيمة على الافراد الدفع للاولياء البيع للغرماء فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع
 بين الحقين ابقاء من الرقبة الواحدة بان يدفع الى كل الجناية ثم يباع للغرماء فيضمنها
 بالانلاف بخلاف ما اذا التفت اجنب حيث تجب قيمة واحدة للمولى ويدفعها المولى الى الغرماء
 لان الاجنب انما يضمن للمولى بحكم الملك فلا يظفر بمقابله الحق لانه دونه وههنا
 يجب لكل واحد منها بالانلاف الحق فلا ترجيح فيظهر ان فيضمنها قال واذا استندت
 الامة الماذون لها اكثر من قيمتها ثم ولدت فأنتم يباع الولد معها في الدين وان جنت
 جناية لم يدفع الولد معها والفرق ان الدين وصف حكمه فيها واجب في ذمتها متعلق بقيمتها

(بقية ٢١٨) هو الفداء مكان الدفع بمنزلة الصلح لسقوط موجب الحناية به اهـ واقتضى اثره المسارح المعنى
 اقول فيه نظر لان المصنف صرح فيما مر بان الموجب الاحلى هو الوقوع في الصحح وقال ولعذا (بقية ٢١٩)

هو العبد انتفى ثم اقول الحق عندى ان يحمل تسمية الذرع هنا صلي على المشاملة

هو العبد انتفى ثم اقول الحق عندى ان يحمل تسمية الذنوبها صلحا على المشاكلة

[illegible]

للضمان لا يضمن
بمختلف الوطى الغنى
وان كانت مدي
قال واذا امر العبد
لا يه هو المقاتل حنف
الامر صبيغ لا يه
ولا رجوع لعاقلة
لحق المولى قتل
ان امر عبد امعه
بالدفع او الفداء
وقمة العبد له غنى
العبد المقاتل
العبد قال و
واحد منها فاز
عفا احد ولي
الابتداء وهذا لا
وبقي النصف فان

يد لها لو قطعها وهي
 المتكلمة وطى الحواشي
 فونه لا يوجب الضمان
 بعد المحجور عليه حبس
 حقيقة وعمل وخطا
 كما لا يتوخذان باقوا
 الصبر على الصبر
 لا ينقصان اهلية
 اه ان يكون الامر عبدا
 ولا رجوع له على الاول
 ير مضطر في دفع الزنا
 مغير لان عمل خطا
 اذا قتل العبد رجلين
 المولى يدفع نصفهما
 لكل واحد منها سقط
 ان حقه في الرقبة او في
 ان قتل احدهما عبدا

٤٢٠
 هدى يوتوكذا أيضا من ما
 المديون لا يؤجب الع
 علي فصل الاسناد الى
 آخر اقبل رجل فقتل
 واء على ما بينا من قبل
 عا لان المواخذة فيها
 نذا ويرجون على العبد
 عبد بخلاف الصبي لا
 او المامود عبد محجور
 في الحال ويجب ان يرجع
 دة وهذا اذا كان الق
 ما اذا كان كيدا ايجل
 عدا لكل واحد منهما
 الى الآخرين او يفد
 القصاص انقلب لاد
 عشر الف او قد سقق
 الاخر خطأ فعفا احد

إذا كان مستلماً ^{١١} عيونه ^{١٢} على ^{١٣} ما ^{١٤} أخذ ^{١٥} وهو
 إذا كان مستلماً ^{١٦} عيونه ^{١٧} على ^{١٨} ما ^{١٩} أخذ ^{٢٠} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٢١} عيونه ^{٢٢} على ^{٢٣} ما ^{٢٤} أخذ ^{٢٥} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٢٦} عيونه ^{٢٧} على ^{٢٨} ما ^{٢٩} أخذ ^{٣٠} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٣١} عيونه ^{٣٢} على ^{٣٣} ما ^{٣٤} أخذ ^{٣٥} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٣٦} عيونه ^{٣٧} على ^{٣٨} ما ^{٣٩} أخذ ^{٤٠} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٤١} عيونه ^{٤٢} على ^{٤٣} ما ^{٤٤} أخذ ^{٤٥} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٤٦} عيونه ^{٤٧} على ^{٤٨} ما ^{٤٩} أخذ ^{٥٠} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٥١} عيونه ^{٥٢} على ^{٥٣} ما ^{٥٤} أخذ ^{٥٥} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٥٦} عيونه ^{٥٧} على ^{٥٨} ما ^{٥٩} أخذ ^{٦٠} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٦١} عيونه ^{٦٢} على ^{٦٣} ما ^{٦٤} أخذ ^{٦٥} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٦٦} عيونه ^{٦٧} على ^{٦٨} ما ^{٦٩} أخذ ^{٧٠} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٧١} عيونه ^{٧٢} على ^{٧٣} ما ^{٧٤} أخذ ^{٧٥} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٧٦} عيونه ^{٧٧} على ^{٧٨} ما ^{٧٩} أخذ ^{٨٠} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٨١} عيونه ^{٨٢} على ^{٨٣} ما ^{٨٤} أخذ ^{٨٥} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٨٦} عيونه ^{٨٧} على ^{٨٨} ما ^{٨٩} أخذ ^{٩٠} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٩١} عيونه ^{٩٢} على ^{٩٣} ما ^{٩٤} أخذ ^{٩٥} وهو
 إذا كان مستلماً ^{٩٦} عيونه ^{٩٧} على ^{٩٨} ما ^{٩٩} أخذ ^{١٠٠} وهو

لا ذر انما انما فمن ال الو	هستامو لها لها	لدية اذا كان بذوقها لها	وذلك البحر	قاتل فداء لها لها	كل انما لها لها	فداء لها	لها لها لها
-------------------------------------	----------------------	----------------------------------	---------------	----------------------------	--------------------------	-------------	-------------------

[illegible]

[illegible]

في الزمة نبهت حتى كل واحد منهما (الفئة ٩٢٢)

↑ البسبب دني من الزفة كالفرع من الشجرة وفرضها كانت القسمة لطريق العول والمضاربة لآل القضاة

بأثر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال وفي يد العبد نصف قيمته لا يزيد على خمسة
 آلاف الا خمسة لان اليد من الادنى نصفه فتعبر بكل ويقتصر هذا المقدار اظهارا
 لا لخطا طرقت وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدار من قيمة العبد لان القيمة في العبد
 كالدية في الحر اذ هو بدل الدم على ما قرنا وان غصبنا قيمة عشرة الف الفامات
 في يده فعليه تمام قيمته للمباين ان ضمان الغصب ضمان المالية قال ومن قطع
 يد عبدا فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه
 والا قصر منه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف ^ع وقال محمد لا قصاص في ذلك
 وعلى القاطع ارش اليد وانقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما يجب القصاص
 في الوجه الاول لاشتباهه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا للوقت
 الجرح فعلى اعتبار حال الجرح يكون الحق للمولى على اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة
 فتحقق الاشتباه وتعد الاستيفاء فلا يجب عليه وجه يستوفى وفيه الكلام واجتماعهما يدل
 الاشتباه لان المالك في الحالين يتحلى والعبد المولى يتحلى بربقته لا جذا اقل لان لكل منهما
 الحق ثابت من وقت الجرح الى وقت الموت فاذا اجتمعا زال الاشتباه وتحملا في الخلافة وهو الذي
 يكر للعبد ورثته سواء المولى ان سب الولاية قد اختلف لان المالك على اعتبار احد الحالتين والورثة على
 على اعتبار الاخر فزال نزلة اخلاق المستحق في الخطا فيهما اذا قال اخر يعتق هذا الجاني بكذا
 فقال المولى بغيره منكم لا يحل له وطبها ولا ان اعتاق قاطع للسلطة وبانقطاعها يبقى الجرح بلا سلطة
 والسلطة بلا قطع فثبت القصاص كما اننا ثبتنا بثبوت الولاية للمولى فيستوفيه وهذا لان المقصود
 بالسلطة

كتاب
الديات

قال ابو حنيفة ومحمد (٤٢٢) (نقبة ٤٢٢)

(نقبة ٤٢٢) اربعة اقسام كانت القسمة لطريق المنازعة لان الحق الثابت عن العبيد ابتداء لا يثبت
 لصيغة الكمال عند المنازعة لان العين الواحدة تصيق عن الحقين على وجه الكمال وما ثبت هذا

فقرها على الشبهين خطهما من الحذر فصل في جنابة المدبر وامر الوالد قال
اي منتهى كرمه ١٢

[illegible]

سنة تولى ولايته له من المعصاة آخر القترى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما علمت من صنيع العداية
حيث أخر دليله والرجاء رحمه صاحب مجمع الدرر وقال وهذا أدل ما قاله لأن فيما قاله اعتبار جانب
المالية فقط ١٢ مجمع الدرر ص ٢٧٤ ج ٢

[illegible]

علا بالشهيد وإذا اعتق المولى المدبر وقد جنى جنایات لم تلزمه الاقيمة واحدة لان
الضمان انما وجب عليهم بالمنع فصارت جنة الاعتاق من بعد و عدمه بمنزلة امر
الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وصفنا لان الاستيلاد مانع من الدفع كالتدبير وإذا
اقر المدبر بجناية الخطأ لم يجز اقراره ولا يلزمه به شيء عتق او لم يعتق لان
موجب جنایة الخطأ على سيده واقراره به لا ينفذ على السيد والله اعلم
بارخص العبد المدبر والصبي والجنایة في ذلك

[illegible]

٤٢٤
 عملاً بالشهيد وإذا اعتق المولى المدبر وقد جنى جنايات لم تتركها لقيمة واحدة كان
 الضمان إنما وجب عليه بالمنع فصار وجوب الاعتاق من بعد و عدمه بمنزلة و امر
 الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وصفنا لأن الاستيلاء مانع من الدفع كالتدبير وإذا
 أقر المدبر بجناية الخطأ لم يجز إقراره ولا يلزمه به شيء عتق أو لم يعتق لأن
 موجب جنائيه الخطأ على سيده وإقراره به لا ينفذ على السيد والله أعلم
 باب غصب العبد والمدبر الصبي والجناية في ذلك
 قال ومن قطع يد عبده ثم غصبه رجل ومات في يده من القطع فعليه قيمته ^{أي محروفي الجاهل الصغير} ^{الغصب}
 وإن كان المولى قطع يده في يد الغاصب فمات من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه والفرق ^{الغصب}
 قاطع السراية لأنه سبب المالك كالتبعية فيصير كونه ملكاً بأذنه ماوية فتجب قيمته أقطع ولم يجد
 القاطع في الفصل الثاني فكانت السراية مضافة إلى البداية فصار المولى متلفاً فيصير
 مستتر كيف وإن استولى عليه وهو استرداد فيدبر الغاصب عن الضمان ^{السراية ١٣} ^{من الغاصب ١١} ^{سولي ١١} ^{أي محروفي}
 العبد المحجول عليه عبداً محجولاً عليه فمات في يده فهو ضامن لأن المحجول عليه موأخذ
 بإفعاله ^{أي محروفي} ^{المدبر ١٢} ^{الغاصب ١٢} ^{سولي ١٢}
 فعلى المولى قيمته بينهما أنصفان لأن المولى كالتدبير السابق أعجز نفسه عن الدفع من غير أن
 يصير مختاراً للقاء فيصير بطلاً أو لياً بالجناية إذ حقرهم فيه ولم يمنع الأرقبة واحدة ^{الغاصب ١٢}
 فلا يزداد على قيمتها وتكون بين وليي الجنايتين نصفين لاستوائهما في الموجب ^{أي محروفي} ^{الغاصب ١٢}
 المولى بنصف قيمته على الغاصب لأنه استحق نصف البدل بسببه كان في يد الغاصب فصار كما إذا

له قوله باب غضب العبد والمدير والصبي الذي قال في الخاية لما ذكر حكم المدير في الخيانة ذكر في هذا الباب ما يروى عليه

المولى تصف القيت المأخوذة من
 الفاضل بنى الى الجانية الاولى
 الذى فتنها الى الجانية الاولى
 الى اخلاق الاول بنى الفاضل
 سبب كان فى الفاضل
 قال يعنى فى قوله قتل المولى
 خلاصت المولى الى الجانية الاولى
 يسلم المولى الى الجانية الاولى
 وقيل على الاتفاق والمؤلف على الفاضل
 الاول تامم وهو مؤلف على الفاضل
 المولى فاضل المولى فاضل

بالتدبير فحق عليه قيمة واحدة ثم يرجع بقيمة على الغاصب لان الجنايتين كانتا في يد الغاصب
في دفع نصفها الى الاول لانه استحق كل القيمة لان عند وجود الجناية عليه لاحق لغده ولانما
اتقص بحكم المراجعة من بعد قال ويرجع به على الغاصب الاستحقاق بسبب كان في يده
ويسلم له ولا يدفع الى الجناية الاولى ولا الى الجناية الثانية لانه لاحق له الا بالنصف
لسبق الاول وقد وصل ذلك اليه ثم قيل هذه المسألة على الاختلاف كما اولى قيل على
الاتفاق والفرق لحدود في الاول الذي يرجع به عوض عن سلم لولي الجناية الاولى لان الجناية
الثانية كانت في يد المالك فلم دفع اليه ثانياً تكرار الاستحقاق اما في هذه المسألة فيمكن ان يجعل
عوضاً عن الجناية الثانية لحصولها في يد الغاصب فلا يؤدي الى اذكرناه قال ومختص
صبياً حرافات في يد فجاءه او يحكي فليس عليه شيء وان مات من صاعقة او نفسته بحية فعلى
عاقلة الغاصب الدية وهذا استحسان والقياس ان لا يضمن في الوجهين وهو قول زفره والثنا
لان الغصب في الحر لا يتحقق الا به انه لو كان مكاناً بصبغ لا يضمن مع انه حر يد اذا كان
الصغير حر ارقبة ويداً اولى وجه الاستحسان انه لا يضمن بالغصب ولكن يضمن بالانلاف
وهذا التلاف تسبباً لانه نقل الى ارض مبيعة او الى مكان الصواعق وهذا لان الصواعق
والحيات والسباع لا تكون في كل مكان فاذا نقل اليه هو متعد فيه وقد زال حفظ الولي
فيضا اليه لان شرط العلة ينزل منزلة العلة اذا كان تعدل يالك حفرة في الطريق بخلاف
الموت فجاءه او يحكي لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقل الى موضع يغلب فيه
الحكي والامراض نقول بان يضمن فحبس الدية على العاقلة لكونه قتلاً تسبباً

في كتابنا ان الطائفة التي هي في
 غير ارض الكوفة وفي ارض الكوفة
 فلهذا سئلنا ما حكم الجارية التي
 فانه اذا غصب انسان و
 نظر الى مكانها فلهذا سئلنا
 من يراه العوارض ينظر الى
 شيدها الغاصب يستحق
 اصابه ولم يكن الخوارج
 يغصبون لان الغصب يستحق
 من خنق النفس بالاصح
 الغاصب وان لم يمتنع
 من خنق النفس لا يغصب
 لان البائع العاقل اذا
 لم يحنق نفسه اسكاه
 جلد
 كتاب
 الديات
 كان التلغف مضافا
 الى تقسيمه الى
 الغاصب فلا يغصب
 كالمشقة اذا علم بالبيع
 وشي ذلك مستحق
 في البيع لم يمتنع
 شيئا بخلاف الغنيمة
 فانه عاجب من خنق
 نفسه عن السلب
 التلغف كالمشقة
 على البير اذا لم يعلم
 السلب كذا ذكره الامام
 السجستاني
 كفاية الدين
 جلال الدين

[illegible]

له قوله باب القسامة الخ روى بهذا احدث مشهورة منها حديث سهل بن ابي حنيفة ان عبد الله بن سهل و
عبد الرحمن بن سهل وصوية ومحيصة خرجوا في التجارة الى خيبر وتفرقوا بجوا بهم فوجدوا عبد الله بن سهل قتيلا (البيان ٢٢٣)

[illegible]

هذا هو الخو القليل ان يتكلم فقال عليه الصلوة والسلام الكبير فكل احد عمه حربة ومحمية وهو
 كبير منها واخبره بهذا قال ومن قتله قاتلوا ومن يقتله سوى اليهود قال قتلهم اليهود (بقية ٢٣٣)

(لقية ٤٣٢) يا ايها قتالوا لانهم بايمان قوم كفار لا يبالون ما خلفوا عليه قال عليه السلام اهتفون
وتستحقون دم صاحبكم قتالوا كيف تخلف على امرهم فباين ولم نشاهد نكرو رسول الله

۱ عظمیٰ
۲ فنیہ استقام
۳ الشکر مع الفاعلۃ
۴ انفاق
۵ انوم
۶ ان اسدوان
۷ فونز
۸ لیتام
۹ استقام
۱۰ یحیی القضاة کردار
۱۱ اباسیم قال اذا لم
۱۲ الشوری عن یزید
۱۳ منصفو اجربا
۱۴ انفق ردا جود الارکان

۷۷ نور علی عاتق اے عاتق السائق سوار کاران السائق، ملک الدار، ارغیر، مالک، ہنسائیہ

انہیہ جہۃ العز و ارم و جب الدیج اسے اس خطر از لا یقین بانضامیہ و لا ظامیہ شدہ بکلام

[illegible]

فقدت لاسه من
كذلك القدرى
قال لا ذكر فى الزبانية
لم يذكر الانفس
عالم الناس
ان ذوق حرام
يونكى مريب
عق الفروانى
بالعراقى مات فان
وتمنى الفروانى

٤٢٥

مَيْتًا لَا أَثَرَهُ فَلَا قِسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ لَا نَافِةَ لِقَتْلِ أَوَّلِ الْعَرَفِ مَنْ فَاتَتْ حَيَاتُهُ
بِسَبَبِ بَاشِرَةٍ حَيَّةٍ وَهَذَا مِثْلُ حَقِّ الْغَرَامَةِ تَتَّبِعُ فِعْلَ الْعَبْدِ الْقِسَامَةُ
تَتَّبِعُ احْتِمَالَ الْقَتْلِ ثُمَّ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْقِسْمُ فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِأَثَرٍ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى كَوْنِهِ
قَتِيلًا وَذَلِكَ إِنْ كَانَ يَكُونُ بِجِرَاحَةٍ أَوْ أَثَرِ ضَرْبٍ وَخَنِيٍّ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ عَيْنِهِ
أَوْ أذَنِهِ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا إِلَّا بِفِعْلِ مَنْ جَعَلَ السَّحْيَ عَادَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا خَرَجَ مِنْ فِلَاوَةٍ
أَوْ ذَكَرَهُ لَنْ الدَّمُ يَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ الْحَاجِرَةِ عَادَةً بِغَيْرِ فِعْلِ أَحَدٍ وَقَدْ كُنَّا فِي الشَّهِيدِ أَوْ
وَجَدَ بَدَنَ الْقَتِيلِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الْبَدَنِ أَوْ النِّصْفَ وَمَعَالِ الرَّأْسِ فِي مَحَايِ فِعْلِ أَهْلِهَا
الْقِسَامَةُ وَالْدِيَّةُ وَإِنْ وَجَدَ نِصْفَ مَشْقُوقٍ بِأَطْوَلِ الْأَوْجَادِ قُلُوبًا مِنَ النِّصْفِ وَمَعَالِ الرَّأْسِ
أَوْ وَجَدَ يَدَهُ أَوْ رِجْلَهُ أَوْ رَأْسَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ إِنْ هَذَا أَحْكَمُ عَرَفَانَهُ بِالْقَتْلِ وَقَدْ وَرَدَ بِهِ
فِي الْبَدَنِ إِلَّا أَنْ لَّا أَكْثَرَ حَكْمَ الْكُلِّ تَعْظِيمًا لِلْأَدَمِيِّ خِلَافَ الْأَقِيلِ لَا دِيَّةَ لَيْسَ بِبَدَنِ وَلَا لِحْقٍ بِهِ
فَلَا تَجْرِي فِيهِ الْقِسَامَةُ وَلَا نَالُوا عَتِيدَانَهُ تَكْتُمُ الْقِسَامَتَانِ وَالْدِيَّتَانِ بِمُقَابَلَةِ نَفْسٍ أَحَدًا
وَلَا تَتَوَالِيَانِ وَأَصْلُ فِيهِ أَنْ الْمَوْجُودُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ جَدَّ الْبَاقِي تَجْرِي فِيهِ الْقِسَامَةُ
لَا تَجْرِي فِيهِ وَأَنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ جَدَّ الْبَاقِي لَا تَجْرِي فِيهِ الْقِسَامَةُ تَحْتِ الْمَعْنَى مَا أَشْرَفَ الْبَيِّنَةُ
الْجَمَاعَةُ فَهَذَا تَنْسَجُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ لَا تَمْلِكُ وَلَا تَكْتُمُ وَلَوْ جَدَّ فِيهِمْ جَنِينٌ أَوْ سَقَطَ لَيْسَ بِهِ أَثَرٌ لِضَرْبِ
فَلَا شَيْءَ عَلَى أَهْلِ الْحِلَّةِ لَا يَفُوقُ الْكَبِيرَ حَالًا وَأَنْ كَانَ بِهِ أَثَرٌ لِضَرْبٍ وَهُوَ تَامٌ لِلْحَقِّ وَجِبَتْ الْقِسَامَةُ
وَالْدِيَّةُ عَلَيْهِمْ إِنْ الظَّاهِرُ تَامَ الْحَقُّ بِفَصْلٍ حَيًّا وَأَنْ كَانَ نَاقِصَ الْحَقِّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ
يَنْفَصِلُ مَيْتًا لَا حَيَاةَ لَهُ إِذَا وَجَدَ الْقَتِيلَ عَلَى ابْنَةِ يَسُوقٍ أَوْ رَجُلٍ قَالِدًا عَلَى عَاقِلَةٍ وَبِذَلِكَ أَهْلُ
أَسْوَءُ الْقَدَرِ كَمَا يُشِيرُ

[illegible]

(بقيۃ ۶۳۲) من اهل الحديث اوصى سهل بن ابي حنيفة ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخلفون و
تستخفون دم صاحبكم ولو ثبت غائما قال ذاك على طريق الانكار عليهم على طريق الامر لهم فانه لو كان على سبيل الامر
كان فيقول اتخلفون فتستخفون دم صاحبكم فاما قوله اتخلفون وتستخفون فغدا سبيل الانكار #

الحكمة لا تفيدها فصار كما اذا كان في ارضه وكذا اذا كان قائدها او راكبه فان اجتمعوا
 عليهم لان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجد ابرهم قال وان مرتبة ابيه بين
 قريتين وعليهما قتل فهو على اقربهما لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بقتل وجد بين قريتين
 فامر ان يذرع وعمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لما كتب اليه في القتل الذي جدد بين وادعة
 وارجح كتب بان يقيس بين قريتين فوجد القتل الى اربعة اقرب فقتلهم بالقسامة
 قيل هذا المحمل على ما اذا كان بحيث يبلغ اهل الصوت لانه اذا كان بهذه الصفة يلحق
 الغوث فمكثهم النصر وقد قصر وقال وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة
 على ان الدار في يد والدية على ما قلته لان نصرته منهم وقوته بهم قال ولا تدخل السكك
 في القسامة مع الملاك عند ابي حنيفة ربه وهو قول محمد بن وهب قال ابو يوسف هو عليهم
 جميعا لان ولاية التدبير كما تكون بالملك تكون بالسكة الا ترى انه عليه السلام جعل
 القسامة والدية على اليهود وان كانوا سكا ناخبيروهما ان الملك هو المختص بنصرة
 البقعة دون السكان لان سكة الملاك الزم وقرارهم اذوم فكانت ولاية التدبير لهم
 فيتحقق التقصير منهم واما اهل خيبر فالنبي صلى الله عليه وسلم اقرهم على املاكهم وكان يأخذ
 منهم على وجه الخراج قال وهو على اهل الخطة دون المشركين وهذا قول ابي حنيفة
 ومحمد بن وهب وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ فمن لم يترك
 الحفظ وهذا الطريق يجعل جانبا مقصرا والولاية باعتبار الملك وقد استوفوا فيها
 ان صاحب الخطة هو المختص بنصرة البقعة هو المتعارف ولا ناصيل والمشارك خيل

كتاب
الديات

في سائر ما يقع من القتل في دار انسان فان اجتمعوا عليهم لان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجد ابرهم قال وان مرتبة ابيه بين قريتين وعليهما قتل فهو على اقربهما لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بقتل وجد بين قريتين فامر ان يذرع وعمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لما كتب اليه في القتل الذي جدد بين وادعة وارجح كتب بان يقيس بين قريتين فوجد القتل الى اربعة اقرب فقتلهم بالقسامة قيل هذا المحمل على ما اذا كان بحيث يبلغ اهل الصوت لانه اذا كان بهذه الصفة يلحق الغوث فمكثهم النصر وقد قصر وقال وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة على ان الدار في يد والدية على ما قلته لان نصرته منهم وقوته بهم قال ولا تدخل السكك في القسامة مع الملاك عند ابي حنيفة ربه وهو قول محمد بن وهب قال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية التدبير كما تكون بالملك تكون بالسكة الا ترى انه عليه السلام جعل القسامة والدية على اليهود وان كانوا سكا ناخبيروهما ان الملك هو المختص بنصرة البقعة دون السكان لان سكة الملاك الزم وقرارهم اذوم فكانت ولاية التدبير لهم فيتحقق التقصير منهم واما اهل خيبر فالنبي صلى الله عليه وسلم اقرهم على املاكهم وكان يأخذ منهم على وجه الخراج قال وهو على اهل الخطة دون المشركين وهذا قول ابي حنيفة ومحمد بن وهب وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ فمن لم يترك الحفظ وهذا الطريق يجعل جانبا مقصرا والولاية باعتبار الملك وقد استوفوا فيها ان صاحب الخطة هو المختص بنصرة البقعة هو المتعارف ولا ناصيل والمشارك خيل

في سائر ما يقع من القتل في دار انسان فان اجتمعوا عليهم لان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجد ابرهم قال وان مرتبة ابيه بين قريتين وعليهما قتل فهو على اقربهما لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم اني بقتل وجد بين قريتين فامر ان يذرع وعمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لما كتب اليه في القتل الذي جدد بين وادعة وارجح كتب بان يقيس بين قريتين فوجد القتل الى اربعة اقرب فقتلهم بالقسامة قيل هذا المحمل على ما اذا كان بحيث يبلغ اهل الصوت لانه اذا كان بهذه الصفة يلحق الغوث فمكثهم النصر وقد قصر وقال وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة على ان الدار في يد والدية على ما قلته لان نصرته منهم وقوته بهم قال ولا تدخل السكك في القسامة مع الملاك عند ابي حنيفة ربه وهو قول محمد بن وهب قال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية التدبير كما تكون بالملك تكون بالسكة الا ترى انه عليه السلام جعل القسامة والدية على اليهود وان كانوا سكا ناخبيروهما ان الملك هو المختص بنصرة البقعة دون السكان لان سكة الملاك الزم وقرارهم اذوم فكانت ولاية التدبير لهم فيتحقق التقصير منهم واما اهل خيبر فالنبي صلى الله عليه وسلم اقرهم على املاكهم وكان يأخذ منهم على وجه الخراج قال وهو على اهل الخطة دون المشركين وهذا قول ابي حنيفة ومحمد بن وهب وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ فمن لم يترك الحفظ وهذا الطريق يجعل جانبا مقصرا والولاية باعتبار الملك وقد استوفوا فيها ان صاحب الخطة هو المختص بنصرة البقعة هو المتعارف ولا ناصيل والمشارك خيل

له قوله فلو علم على عاقلة الذي في يده وهذا عند أبي حنيفة في البيع والشرط على قول أبي حنيفة

وإذا وجد المالك في يده ما كان له من المالك في يده فلو علم على عاقلة الذي في يده وهذا عند أبي حنيفة في البيع والشرط على قول أبي حنيفة

كتاب الديات

وإذا وجد المالك في يده ما كان له من المالك في يده فلو علم على عاقلة الذي في يده وهذا عند أبي حنيفة في البيع والشرط على قول أبي حنيفة

ولاية التدبير إلى الأصل في قيل أبو حنيفة بن علي ما شاهد بالكوفة قال وإن بقى واحد منهم فذلك يعنى من أهل الخطة لما يبدوا أن لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم فهو على المشتريين لأن الولاية انتقلت إليهم وأخلصت لهم لئلا من يتقدمهم أو يترحمهم وإذا وجد قاتل في دار القسامة على رب الدار على قوم في تدخل العاقلة في القسامة إن كانوا حضورا وإن كانوا غيبا فالقسامة على رب الدار يكسر عليه الإيمان وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا قسامة على العاقلة لأن رب الدار يخص به من غيره فلا يشاركه غيره فيها كما أهل المحلة لا يشاركهم فيها عواقلهم ولهما أن الخصم لزمهم نصرة البقعة كما لزم صاحب الدار فيشاركه في القسامة قال فان وجد القاتل في داره يشاركه نصف الرجل وعشرها الرجل لأخره في فهو على رأس الرجال لأن صاحب القليل يراحم صاحب الكثير في التدبير كما لو أساء في الحفظ والتقصير فيكون على عدد الرؤس من الثغرة قال ومن اشترى أرا ولم يقبضها حتى وجد فيها قاتل فهو على عاقلة البائع وإن كان في البيع خيارا أحدهما فهو على عاقلة الذي فحيدا وهذا عند أبي حنيفة وقالوا إن لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري إن كان فيه خيار فهو على عاقلة الذي قصير له لأنه إنما أتى قاتلا باعتبار التقصير في الحفظ ولا يجب إلا على من له ولاية الحفظ والولاية تستفاد بالملك ولهذا كانت الدية على عاقلة صاحب الدار ومن المودع والملك للمشتري قبل القبض البيع الهات وفي المشرط فيه الخيار يعتبر قرار الملك كما في صدقة الفطر وله أن القدر على الحفظ باليد لا بالملك الأيسر أنه يقتدر على الحفظ باليد دون الملك ولا يقتدر بالملك

وإذا وجد المالك في يده ما كان له من المالك في يده فلو علم على عاقلة الذي في يده وهذا عند أبي حنيفة في البيع والشرط على قول أبي حنيفة

ان القتل حصل منهم وما يقولون ان اهل البجن مقهورون فلا يتناصرون فلا يتعاقبهم
 ما يجب لاجل النصرة ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فتم جمع
 عليهم قالوا وهذه فرقة المالك والسكن وهي مختلفة فيها بين ابي حنيفة وابي يوسف
قال وان وجدتم في قرية ليس بقرية عاصمة فهو هدم وتقسيم القرية بانه كرا من استماع الصوت
 لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم يكن
 ملوكا لاحدا ما اذا كانت قالدية والقسامت على عاقلين وان وجد بين قريتين كان على
 اقربهما وقد بيناه وان وجد وسط القرية يمر به الماء فهو هدم لانه ليس في يد احد
 ولا في ملكه ان كان محتسبا بالشاطي فهو على قرب القرية من ذلك المكان على
 التفسير الذي تقدم لانه انحصر بنصرة هذا الموضع فهو كالموضع على الشط والشط في
 من هو بقرية من الاثر انهم يستقون من الماء ويولدون بها ثم فيها اختلاف التهلل
 يستحقون الشفعة لاخصاص اهلها بقرية يقيمون عليها فتكون القسامت والدي عليهم
قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامت عنهم وقد
 ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان **قال** وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت
 عنهم ووجه الفرق قد بيناه من قبل وهوان وجوب القسامت عليهم دليل على ان القتال
 منهم فتعين واحد منهم كينا فابتداء الاثر منهم خلافا لادعاء من غيرهم لان القتال ليس منهم
 وهم انما يضره اذا كان القتال منهم فكله قد يرحم له ياخذ اعلى يد الظالم وكان اهل المحلة
 لا يعرفون بمجرد ظهور القتل من اظهرهم لا بدعي الوكيل اذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه

اشارة الى ان القتل حصل منهم وما يقولون ان اهل البجن مقهورون فلا يتناصرون فلا يتعاقبهم
 ما يجب لاجل النصرة ولا ينبغي لاستيفاء حقوق المسلمين فاذا كان غنم يبيع اليهم فتم جمع
 عليهم قالوا وهذه فرقة المالك والسكن وهي مختلفة فيها بين ابي حنيفة وابي يوسف
قال وان وجدتم في قرية ليس بقرية عاصمة فهو هدم وتقسيم القرية بانه كرا من استماع الصوت
 لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحق الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير فهذا اذا لم يكن
 ملوكا لاحدا ما اذا كانت قالدية والقسامت على عاقلين وان وجد بين قريتين كان على
 اقربهما وقد بيناه وان وجد وسط القرية يمر به الماء فهو هدم لانه ليس في يد احد
 ولا في ملكه ان كان محتسبا بالشاطي فهو على قرب القرية من ذلك المكان على
 التفسير الذي تقدم لانه انحصر بنصرة هذا الموضع فهو كالموضع على الشط والشط في
 من هو بقرية من الاثر انهم يستقون من الماء ويولدون بها ثم فيها اختلاف التهلل
 يستحقون الشفعة لاخصاص اهلها بقرية يقيمون عليها فتكون القسامت والدي عليهم
قال وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامت عنهم وقد
 ذكرناه وذكرنا في القياس الاستحسان **قال** وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت
 عنهم ووجه الفرق قد بيناه من قبل وهوان وجوب القسامت عليهم دليل على ان القتال
 منهم فتعين واحد منهم كينا فابتداء الاثر منهم خلافا لادعاء من غيرهم لان القتال ليس منهم
 وهم انما يضره اذا كان القتال منهم فكله قد يرحم له ياخذ اعلى يد الظالم وكان اهل المحلة
 لا يعرفون بمجرد ظهور القتل من اظهرهم لا بدعي الوكيل اذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه

في البرية فيبعد ذلك الموضع من جملة الموات فلا يجب عليه شئ ولا يوصف اهل القرية بالتقصير

عليهم سقط لفقده شرطه قال واذا التقى قوم بالسيف فاجلوا عن قتيل فهو على اهل المحلة

لان القتل بين اظهروا الحفظ عليهم لان يدعى الاولياء على اولئك او على رجل منهم

بعينه فلم يكن على اهل المحلة شئ لان هذه الدعوى تضمنت براءة اهل المحلة عن القسامة

قال ولا على اولئك حتى يقيموا البينة لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق للحديث الذي

اذا سقط به الحق عن اهل المحلة لان قوله حجة على نفسه ولو وجد قتيل في معسكر اقاموا

بغلا من الارض ملكا لا حدي فيها فان وجد في خباء او فسطاط فعمل من يسكنها بالدية

والقسامة وان كان خارجا من الفسطاط فعمل اقرب الاخية اعتبارا لليد عند انعدام

الملك وان كان يقوم لقوات لا وجد قتيل بين اظهروا فلاقسامة ولا دية لان الظاهر

ان العدو قتل فكان هذا وان لم يلقوا عدوا فعمل ما بيناه وان كان للارض ضال فالعسكر

كالمساكين فيجب على المالك عند ابي حنيفة ان يرضى اخلافا لابي يوسف وقد ذكرناه قال واذا

قال المستخلف قتل فلان استخلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قاتلا فيرسلان لانه يملك اشقا

الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيجلف على ما ذكرناه لما اقر بالقتل على واحد جدار

مستثنى عن البينة في حق حكم من سواه فيجلف عليه قال واذا شهد اثنان من اهل المحلة

على رجل من غيرهم له قتل لم تقبل شهادتهما وهذا عند ابي حنيفة ولو قالوا تقبل لانهم كانوا

بعضهم ان يصير الخصماء وقد بطلت العريضة بدعوى الحق القتل على غيرهم فتقبل شهادتهما

كالوكيل بالخصومة اذا عمل قبل الخصم وله اظهر خصماء بانهم قاتلوا للخصم الصاد

منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من جمل الخصوم كالوصي اذا خرج من الوصاية

كتاب الديات

له قوله ولا تقبل لانهم كانوا الخ المتفرق على قولهما كما اشار اليه صاحب تفسيرات الرازي على رد المحتار حيث قال

ملكه فيصير كانه قتل نفسه فيجد دم ملوان رجلين كانا في بيت ليس ثالث لعبد احد لها
 مذبحا قال ابو يوسف يضمن الآخر الذوق قال محمد لا يضمنه لان محتمل ان قتل نفسه ويحتمل ان قتل
 الآخر فلا يضمنه بالشك ولا ييوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فكان التوهم
 ساقطا كما اذا وجد قتيل في محلة ولو وجد قتيل في قرية لامرأة فعند أبي حنيفة ومحمد
 انقسامه عليها نكحها الايمان والدية على عاقبتها اقرب القبال اليها في النسب وقال
 ابو يوسف القسامة على العاقلة ايضا لان القسامة انما تجب على من كان من اهل النضر
 والمرأة ليست من اهلها فاشبهت الصبي ولها ان القسامة لنفسه التهمة وتهمته القتل للمرأة
 متحققة قال المتأخرون ان المرأة تدخل مع العاقلة في الحمل في هذه المسألة لانها لها
 قاتلة والقاتل يشترك العاقلة ولو وجد رجل قتيلا في ارض رجل اجانب فبها ليس صاحب
 الارض من اهلها قال هو على صاحب الارض لا يتحقق بصره ارضه من اهل القرية

كتاب المعاقلة

المعاقلة جمع معقولة وهي الدية وتسمى الدية عقلا لانها تعقل الدماء من انفسك
 اي نفسك قال الدية في شبه العمد الخطأ وكل دية تجب بنفس القتل على العاقلة
 والعاقلة الذين يعقلون يعقلون العقل هو الدية وقد ذكرناه في الديان والاصل
 وجوبها على العاقلة قوله عليه السلام في حديث جمل بن مالك رضي الله عنه الاولياء قوموا
 فانه وكان النفس محترمة لا وجب على الاضرار الخطأ معدور كذا الذي تولى شبه
 العمد نظرا الى الالة فلا وجه الى ايجاب العقوبة عليه في ايجاب مال عظيم ارجافه

كتاب المعاقلة

[illegible]

واستتصالحه فيصير عقوبة فضاء اليه العاقلة تحقيقاً للتخفيف وإنما خضوا بالضم
 لأنهم أقصروا لوقته فيه وتلك بانصافهم وهم العاقلة فكانوا هم المقصرون في تركهم
 مراقبة فخصوا به قال والعاقلة أهل الديوان إن كان القائل من أهل الديوان يؤخذ
 من عطاءياهم ثلث سنين وأهل الديوان أهل الرايات وهم الجيش الذين كتبت أساميهم في
 الديوان وهذا عندنا وقال الشافعي رضي الله عنه على أهل العشير لأنهم كانوا على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا نكح بعدهم ولا نكح بعدهم ولا نكح بعدهم ولا نكح بعدهم ولا نكح بعدهم
 الله عنه فإنه لما دقن الدواوين جعل العقل على أهل الديوان وكان ذلك بمحض من
 الصحابة من غير تكبير منهم وليس ذلك بنسخ بل هو تقرير معنى لأن العقل كان على أهل
 النصرة وقد كانت بانواع القرابة والحلف والوكلاء والعقل وفي عهد عمر رضي الله عنه قد
 صارت بالديوان فجعلها على أهلها تبعاً للمعنى وهكذا قالوا لو كان اليوم فوم تناصرهم
 بالحرف فعاقلتهم أهل الحرفة وإن كان بالحلف فاهله والدينية صلة كما قال لكن إيجابها يابا
 هو صلة وهو العطاء أولى منه فاصول أموالهم والتقدير ثلث سنين من روي عن النبي
 علي السلام ومحمي عن عمر رضي الله عنه وكان الأخذ من العطاء للتخفيف والعطاء يخرج
 في كل سنة مرة واحدة فإن خرجت العطايا في أكثر من ثلثة أو أقل أخذ منها حسب المقتضى
 وتأويلها إذا كانت العطايا بالسنين المستقبل بعد القضاء حتى لو اجتمعت في السنين الماضية
 قبل القضاء ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها لأن الوجوب بالقضاء على ما بين أن شاء الله تعالى
 ولو خرج للقائل ثلث عطايا في سنة واحدة معناه المستقبل يؤخذ منها كل الذي لم يذكرنا وإذا كان جميع

[illegible]

من ثلث سنين
اولى اقل من ثلث سنين
سنة واحدة
كلام القدوس فان طلق
السنين فاما قد سنين
ثلث سنين بعد القضاء ويكفي
الارث ثلث سنين في استقبال
فلا بد من التاويل مع
قوله لان اللوجوب
بالقضاء لان من طلق سنين
لان في العاقبة كما افلا قد سنين
الباقي قضاء فلهذا لم يرد
من السنين الحاشية
قبل القضاء وان قربت
بعد القضاء
قوله ولا تخاف من ثلث
سنين من وقت القضاء بالارث
لان الواجب الا على
والتمويل الى القيمة بالقضاء
فيجب ان يرد كما ان قوله
انه اذا قربت للعاقبة ثلث
سنوات لم يرد له من هذه
قوله فان قد في الاخير اذا قربت
ثلث سنين يرد من ثلث
سنوات من الدين اذا تقصروا
الارث فذلك يحصل لان من
الارث فذلك يحصل لان من

(۶۴۱) الاسلى اندى من لا عمل ولا صام ولا اسهل ولا سب وانا اكل وصل ربه يسع

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الدية في ثلث سنين فكل ثلث منها في سنة وان كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس او اقل
 كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك
 المتما للدية في السنة الثالثة وما وجب على العاقلة من الدية او على القاتل بان قتل الابنة
 عمدا فهو في ثلث سنين وقال الشافعي ربه ما وجب على القاتل في ماله فهو حال لا الناجل
 للتخفيف لثقل العاقلة فلا يلحق به العمد المحض ولنا ان القياس يا باء والشرع ورد به وجلا فلا
 يتعداه ولو قتل عشرة رجال اخطأ فعلى كل واحد عشر الدية في ثلث سنين اعتبارا للبراءة
 بالكل اذ هو بدل للنفس انما يعتبر مدة ثلث سنين من وقت القضاء بالدية لا القتل
 الاصل المثل والتحول الى القيمة بالقضاء فيعتبر ابتداءها من وقتها في ولد المغرور قال
 وممن لم يكن من اهل الديوان فعاقلته قبيلته لان نصرته هم هي المعتمدة في التعاقل
 قال وتقسيم عليهم ثلث سنين لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص
 منها قال رضي الله عنه كذا ذكره القدوس في مختصره وهذا الشارة الى انه يزداد على اربعة من
 جميع الدية وقد نص محمد بن علي انه لا يزداد على كل واحد من جميع الدية في ثلث سنين على ثلاثة
 او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهما او درهمين وثلث درهم وهو لا يصح قال
 وان لم يكن تنوع القبيلة لذلك ضم اليهم قرب القبائل معناه نسباً كل ذلك المعنى التخفيف
 ويضم الاقرب فالقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعام ثم
 بنوهم واما الالباء والابناء فقليل يدخلون لقربهم وقيل لا يدخلون لان الضفر
 لنفسي خرج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلث او اربعة هذا المعنى انما يتحقق عند

كتاب
المعاقل

(بقية ٤٢٣) فقال بل انت احق بما تم نوبة دشتي من المعقول يدل عليه وهو ان الناطي يحذره ولا يعدم حرمة نفس المقتول ولكن يمنع وجوب العقوبة عليه فارحب الشرع الدية صيانة لنفس المقتول عن العدم ومن احب ان يكل على الشاغل (بقية ٤٢٤)

الكثرة والأباء والأبناء لا يكثر^{ون} وعلى هذا حكم الرأيات الممتنع لذلك أهل الباية

ضم الهم اقرب الایات یعنی اقرب نحو صرة اذا حزنهم امر الاقرب فلاقرب ویفوق ذلك
 الایام لانهم العالمیة ثم هذا كل عندنا وعند الشافعی ^{عنه} یوجب علی كل واحد نصف دینار فیسو

بين الكل لانه صل في بيتها الزكاة وادناها ذلك اذ خمسة دراهم عندهم نصف دينار
 وهي لا يجب من غير عوض ^{١١} فان الزكاة مئة ^{١٢} نصف دينار ^{١٣} وهي تجب في النقي درهم ^{١٤}
 ولكننا نقول هي احط رتبة منها لانه لا تقوخذ من اصل المال فينتقص منها تحقيقا
^{١٥} ^{١٦}

لزيادة التخفيف ولو كانت عاقلة الرجل أصحاب الرزق يقضه بالدية في الرزاقهم فملاك

سنين في كل سنة الثلثان الرزق في حقهم بمنزلة العطاء قائم مقام ما وكل منهما
صلة من بيت المال فجاء ينظر ان كانت اراقهم فخرج في كل سنة فكم يخرج رزق

منه الثلث بهزلة العطاء وان كان يخرج في كل ستة اشهر وخرج بعد القضاء ^{الزق} يؤخذ ^{اي دينه}

منه سد الداية وان كان يخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق بمحضته من الشهر حتى يكون

المستوفى في كل سنة مقدار الثلث وان خرج بعد القضاء يومه واكثر اخذ من رزق ذلك

الشهر بخصّة الشهر وأن كانت لهم نرا في كل شهر وأعطيت في كل سنة فُرِضَت الدية
أي بخصّة يوم أو أكثر من الشهر

الاعطية دون الارزاق لانها ايسر والآن الاعطية اكثر اولئك الذين الرزق لكفاية الوقت فيتعشرون
من الارزاق... والاعطية يوازي الى الاغنياء بهم

منهم والعطيات ليكونوا في الديوان قاثين بالنصر فينتصر عليهم قال وادخل القاتل مع العاقلة
اي القدرى اى

فَيَكُونُ فِيهَا يَوْذَى عَلَى حَدِّهِمْ لَمْ يَكُنِ الْفَاعِلُ فَلَا مَعْنَى لِاخْرَاجِهِ وَمَوْأَدُهُ غَيْرُهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ

لا يجب على القائل شيء من الدية اعتباراً بالجرم بالكل في النفي عنه الجامع كوناً معذوراً قلنا انما

الكل أجاب بذلك إيجاب الجند ولو كان الخاطي معذوراً فالبر عن أبي قال الله تعالى ولا تفرحوا بفره

[illegible]

سنتصال فيكون بمنزلة العقوبة ونسقط العقوبة عنه للمعذور فمفهوم الشرع

فلا يكون جميع الرية عليه في ماله لرفع معنى العقوبة عنه ٣ المبسوط ص ١٢٧ ج ٢٧

[illegible]

جلد
کتاب
المعادل

(المادة ٢٤٣) إيجاب به واستئصال فيكون بمنزلة العقوبة وقد سقطت العقوبة عنه للعدو فمقتضى الشرع
إليه العاقلة لرفع معنى العقوبة عنه وإنما لا في شبه العهد باعتبار أن الآلة آلة التأديب ولم يكن فعله محظوظاً
مخضاً ولهذا لا يجب عليه القصاص فلا يكون جميع الدية عليه في ماله لرفع معنى العقوبة عنه ٣٢ المبسوط ص ١٢٧ ج ٢٧

له قوله في الحاشية الرقم لا وهو قوله عمدا ولا علما ولا اعترافا الخ انقول الجواب محل الكلام اذ الحكم ان يمنع
(لغة ٦٤٩)

لأنه في حوصته مقر على نفسه وفي حق العاقلة مقر عليهم قال وأدب الحرة على العبد

فقتله خطأ كان على عاقلة قيمته لأنه بدل لنفس على ما عرفت من أصلنا وفي أحد قول

الشافعي تجب فيه ماله لأنه بدل المال عنده ولهذا يوجب قيمته بالغة ما بلغت وما دون النفس

من العبد لا تحل العاقلة لأنه يسلك به مسلك الأموال عندنا على ما عرفت في أحد قوليه

تحل العاقلة كافي الحرة وقد مر من قبل قال أصحابنا إن القاتل إذا لم يكن له عاقلة فالدية

في بيت المال لان جماعة المسلمين هم أهل نصرته وليس بعضهم اخص من بعض بذلك

لهذا لو كانت كان عليه بيت المال فكذا ما يلزم من الغرامة يلزم بيت المال وعزاني حنيفة

رواية شاذة ان الدية في ماله وجهه ان الأصل ان تحب الدية على القاتل لأنه بدل متلف

والانلاف منه لان العاقلة تحلها تحقيقا للتحقيق على ما مر فاذا لم يكن له عاقلة عاد

الحكم الى الأصل وابن الملاحة تعقل عاقلة أمه لان نسبه ثابت منها ذوالاب فان

عقلوا عنه ثم ادعاه الاب جعلت عاقلة الأم بما أدت على عاقلة الاب في ثلثين

من يوم يقض القاض لعاقلة الأم على عاقلة الاب لأنه تبين ان الدية واجبة عليهم

لان عند الكذاب ظهرا النسب لعزل كان ثابتا من الاجيشه مطل اللعان بالاكذاب وصي

ظهروا الأصل فقوم الأم تمسوا ما كان واجبا على قوم الاب فيرجعون عليهم لا يجر مضطرون

في ذلك فكذلك ان مات المكاتب عروفا وله ولد حر فله يورث كتابته حتى ينسب وعقل

عنه قوم أمه ثم أدبته لكتابة لأنه عند الاداء يتحول وكاؤه الى قوم أبيه من وقت

حرية الاب وهو آخر جزء من اجزاء حياته فتبين ان قوم الأم عقولوا عنهم

جمل
كتاب
المعاقل

١ بقية ٦٢٩) كون معناه ما ذكره ويور بل معناه لا تعقل العاقلة من قتل عمر البصيفة المحجول ومن صولم عن دمه
ومن اعترف بقتله على صيغة المحجول الرضا فيقول المعنى من الكل الى معنى عقبت العقيل لا الى معنى عقبت عن فلول
فله يتم الجواب انما ١٣ تكلمه فتح القدير ص ١٣ ج ٨

(لقية ٢٥٠) إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين والمكاتب علينا مكيون ونرسلنا وما نل

[illegible][illegible]

四

451

الأمر أنه يستند عند الإجازة لكن الاستناد يظهر في حق القائم وهذا قد مضى فلا شك في أن
 أي يثبت فتم عند الإجازة استناداً
 الحقيقة تثبت عند الموت وقبل يثبت مجرد الحق فلا يستند من كل وجه ينقل حقيقة
 الموت
 قبل أن الضأ بطلان الحق لا يكون ضأ بطلان الحقيقة وكذلك إن كانت الوصية للوارث
 موت
 وإجازة البقية فحكم ما ذكرناه وكل إجازة إجازة الوارث يملك الإجازة من قبل الموصي عندنا
 أي تعتبر الإجازة بعد الموت لا قبله
 وعند الشافعي من قبل الوارث الصحيح قولنا لأن السبب صدق الموصي في الإجازة رفع المانع وليس
 أي سبب فكل الوصية له
 مشط القبض وصار كالمقرض إجازة الوارث قال لا تجوز للقائل عامداً كان أو خاطئاً بعد أن كان
 الوصية أي من جرح فاصح لا طمأنينة الوصي من ذلك جرح
 مباشر القول عليه السلام لا وصية للقائل ولا يستعمل الآخرة الله تعالى فيجزم الوصية كما يجزم الميراث
 لأسباب
 وقال الشافعي تجوز للقائل فعليه هذا الخلاف إذا وصل رجل ثمانية قتل الموصي بطل الوصية عندنا و
 لا إجازة منه فموت له كما موت غيره من عياله
 عندنا لا بطل ولا حجة عليه في الفصلاين ما قلناه لو إجازة الوارث إجازة عند أبي حنيفة ومالك وقال أبو يوسف
 ذكره على سبيل التفريق وعن
 لا تجوز لأن جبايته باقية والامتناع لأجلها وأما أن الامتناع لحق الوارث لأن رفع بطلانها يعنى إليهم
 وصية
 كرفع بطلان الميراث ولا يرفع بطلانها للقائل ولا يرفع بطلانها للقائل قال لا تجوز لو ارث لقوله
 التفسير من حيث جرد النفع العامة إليهم عندنا فلا خلاف في ذلك
 عليه السلام إن الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه إلا وصية للوارث ولأنه يتأذى البعض بإيثار
 رواه ابن ماجه في سننه عن انس
 البعض ففي تجويزه قطيعة الشرح ولأنه خيف بالحديث الذي روينا به ويعتبر كونه وارثاً
 رواية
 رواية

[illegible]

داجيب كليل اجاب فليعلم انما استعمل في هذه
 المستعملين يكون الموضع للشيخ الاسلام ان تقدم
 فباعتبار الوقت وفساد الارواح والوجوه والاعضاء
 والوجوه واعترض بقبول جلاله بان ما ذكره من
 قوله ان الله سبحانه جبروتيه وهو لا يصلح
 في شراطه من حيث ان يعتقد من حيث ان
 فليعلم انما استعمل في هذه المستعملين يكون
 الموضع للشيخ الاسلام ان تقدم فباعتبار
 الوقت وفساد الارواح والوجوه والاعضاء
 والوجوه واعترض بقبول جلاله بان ما ذكره

او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه تملك مضاف الى ما بعد الموت وحكمة ثبتت
بعد الموت والجهة من المريض للوارث في هذا انظر الوصية لانها وصية حكمية تنفذ من
الثالث واقرار المريض للوارث على عكس لانه تصرف في الحال فيعتبر ذلك وقت الاقرار
قال لان يجزىها الورثة ويرى هذا الاستثناء فيما ريناه ولان الانتفاع حكمهم فجزأهم
ولو اجاز بعضهم بعضه تجوز على المجزئ بقدر حصته لو ايتاه عليه وبطل في حق الراذ
قال ويجوز ان يوصي المسلم للكافر الكافر المسلم فلاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن
الذين لم يقبلواكم في الدين الاية والثاني لانهم بعد الذمة ساووا المسلمين في المعاملة
ولهذا جاز التبذع من الجانبين في حالة الحيوة فكذلك بعد المات وفي الجامع الصغير الوصية
لاهل الحرب باطله لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين قاتلواكم في الدين الاية **قال** وقيل
الوصية بعد الموت فان قبل الموتى له في حال حياته او بعد ما فذل باطل لان وان ثبوت حكمه بعد
الموت لتعلقه به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد **قال** ويستحب ان يوصي الانسان
بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقيص صلة القريب بترك ما له عليهم
بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حقه فلا صلة ولا مئة ثم الوصية باقل من الثلث اولى
اصرها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرون فالترك اولى بما فيه من الصدقة على
القريب **قال** قد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وكان فيه رعاية حق الفقراء
والقربة جميعا وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة
على الاجنم والترك هبة من القريب والاولى اولى لانه يتنفع بها وجه الله تعالى وقيل

الوصية بعد الموت لا وقت الوصية لانه تملك مضاف الى ما بعد الموت وحكمة ثبتت
بعد الموت والجهة من المريض للوارث في هذا انظر الوصية لانها وصية حكمية تنفذ من
الثالث واقرار المريض للوارث على عكس لانه تصرف في الحال فيعتبر ذلك وقت الاقرار
قال لان يجزىها الورثة ويرى هذا الاستثناء فيما ريناه ولان الانتفاع حكمهم فجزأهم
ولو اجاز بعضهم بعضه تجوز على المجزئ بقدر حصته لو ايتاه عليه وبطل في حق الراذ
قال ويجوز ان يوصي المسلم للكافر الكافر المسلم فلاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن
الذين لم يقبلواكم في الدين الاية والثاني لانهم بعد الذمة ساووا المسلمين في المعاملة
ولهذا جاز التبذع من الجانبين في حالة الحيوة فكذلك بعد المات وفي الجامع الصغير الوصية
لاهل الحرب باطله لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين قاتلواكم في الدين الاية **قال** وقيل
الوصية بعد الموت فان قبل الموتى له في حال حياته او بعد ما فذل باطل لان وان ثبوت حكمه بعد
الموت لتعلقه به فلا يعتبر قبله كما لا يعتبر قبل العقد **قال** ويستحب ان يوصي الانسان
بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء لان في التقيص صلة القريب بترك ما له عليهم
بخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حقه فلا صلة ولا مئة ثم الوصية باقل من الثلث اولى
اصرها قالوا ان كانت الورثة فقراء ولا يستغنون بما يرون فالترك اولى بما فيه من الصدقة على
القريب **قال** قد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وكان فيه رعاية حق الفقراء
والقربة جميعا وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولى لانه يكون صدقة
على الاجنم والترك هبة من القريب والاولى اولى لانه يتنفع بها وجه الله تعالى وقيل

(بقية ٤٥٢) خضا وهو اجبا على ما يكون مندوبا بمنزلة الترافل من العبارات
ثم التبرع بعد الوفاة معتبرا بالتبرع في حالة الحياة وذلك احسان مندوب اليه
ثم التبرع بالوصية بعد الموت واما الآية فتدقق اشراحل التفسير (بقية ٤٥٤)

في هذا الوجه يُخَيَّرُ أَشْتَالُ كُلِّ مِنْهَا عَلَى فَضِيلَةٍ وَهِيَ الصَّدَقَةُ أَوْ الصَّلَاةُ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْخَيْرَيْنِ
الموصي

الموصى ۱۲

قال والموصى به يملك القبول خلافا للرقة وهو احد قولى الشافعى وهو يقول الوصية اى القدورى فى تحقيره وعن اى النجاشى كوجوب باورته باورته

ای القدری فی مخفوه عن ای النبی کریم و حیت باورنده باورنده

اخت الميراث اذ كل منها خلافة لما اذ انتقل ثل الارث يشب من غير قبول فكذلك الوصية
 من ايت ١٢ اي انتقال الملك من الموت ١٣ من الوارث ١٤

ای انتقال الملیک من الموت ۱۲

من المیت ۱۲

من الواجب

وكتنا ان الوصية اثبات صلات جديد ولهذا لا يترك المؤخر له العيب لا يترك عليه العيب
لا يترك الحق الخلفه ١٢

لا بطريق الاختلاف ۱۲

ولا يملك أحد اثبات الملك لغيره الا بقوله اما الورثة خلافتي ثبتت فيهم هذه

الاحكام فيثبت جبراً من الشرع من غير قبول قال ^{في} الالف مسأله واحده وهو ان يمتنع

الشيخ القدير في فنونه

الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي به في ملك ورثته استحقاقا والقبول

ان تبطل الوصية لما بيننا ان الملك موقوف على القبول فصايركموت المشتركة قبل قبوله

بعد ايجاب البائع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب المو قد تمت بمقتضى تمامًا

لا يلحقه الفسق من جهة، وإنما توقفت الحق الموصلة فإذا مات دخل في ملكه في البع المشرق ط

یٰۤاَیُّهَا مَن دَخَلَ

ففيه الخمار المشتري اذا مات قبل الإحازة قال (ومن أوصى ثم عدل بحسب ما أوصى به)

مات قبل الاجازة قال و

فَيَقُولُ سَيَاوِسُ بْنُ كَهْلَانَ وَابْنُ رَافِيٍّ وَابْنُ عَدِيٍّ يَتَّبِعُونَ بِمَالِهِمْ
فَيَقُولُ السَّيِّئُ يُكُونُ الْمُسْخَرُ " ^١

فَيَقُولُ سَيَاوِسُ بْنُ كَهْلَانَ وَابْنُ رَافِيٍّ وَابْنُ عَدِيٍّ يَتَّبِعُونَ بِمَالِهِمْ

[illegible]

1. *Amphiprion*

ببرع وابد يد. بلا هو فلا هو الا ان نبريد العرفاء لا نه لم يبق الدين فنقلوا
الموسى ١١

1124

[illegible]

كان في وجهه الخمران عمر رضي الله عنه أجاز وصية يفاع أو يافع وهو الذي سرق

الحكم ولا نه نظر له بصرفه الى نفسه في نيل الترفي ولو لم تنفذ بقية على غيره ولكن انه

7/1

تدبر والصلة ليس من اهلها وان قوله غير لازم وفي الصحيح وصيته قول بالنار مر قوله

[illegible][illegible]

في الابتداء قبل ان ينزل آية الميراث ثم انتخ وظهر ان ماسخه وكان ابو بكر الر
لنوله من بعد وصية بوصى بها اوردني فانه نص على الميراث بعد وصية متكررة

والله اعلم والافضل بيننا ثابتة بعد نزول هذه الآية (آية ٧٥٥)

كتاب الوصايا
 في بيان ما يجب على المؤمن من أعمال وأقوال وأفعال
 في الدنيا والآخرة
 من كتبها الله تعالى على نبيه محمد
 وآله وصحبه وسلم
 في ليلة القدر
 من شهر رمضان
 المبارك
 سنة ١٢٠٠
 هـ
 ١٨١٥
 م

(القبية ١٥١٣) على ان ذال كان في الابتداء قبل ان ينزل آية الميراث ثم انتسخ وتكلموا في ماسخه وكان ابو بكر الرازي
 رحمه الله تعالى يقول اما انتسخ لقوله من بعد وصية يوصي بها الورث فانه نص على الميراث بعد وصية متكررة
 فتوكلت الوصية للورثين والدفق بين ثابتة بعد نزول هذه الآية (القبة ١٥٥)

وَيُحْيِي فِي الْمَسْأَلَةِ دَوَائِدَ آيَاتٍ وَتَحْيِي بِذِكْرِهَا جَوَاحِرَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَكَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَبَارَكَ فِي الْمَسْجِدِ قَوْلَ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَ

١٥

وہاں کہ میں علی السہولت و ما ذکر فی السہوط نحو اے ان اچھے، کان عند حضرت الموصی ارد عند حضرت کیمان وہی مسئلہ

[illegible][illegible]

ولكنهم يستحقون بالاطلاق تبعا فاذا افرده الام بالوصية صح افرادها ولا يصح افراد الحمل
اي اذا اطلق ام ابجارية ولم يستثن
بالوصية فجاز استثناءه وهذا هو الاصل ان ما يصح افراد به بالعقد يصح استثناءه منه
اي من افراد العقد ولا استثناء منه
اذ افرق بينهما وما لا يصح افراد به بالعقد لا يصح استثناءه منه وقد مر في البيع قال ويجوز
اي من افراد العقد ولا استثناء منه
للرجوع عن الوصية لانه تبرع لم يتم فجاز الرجوع عنه كالهبة وقد حققناه في
كتاب الهبة وان القبول يتوقف على الموت في الايجاب يصح ابطاله قبل القبول كما في البيع
اي ان القبول لا يتوقف على الموت في البيع
قال واذا صرح بالرجوع او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعا اما الصريح فظاهر وكذا
اي القدر في قوله
الدلالة انما تعمل على الصريح فقام مقام قوله قد ابطلت وصار كالبيع بشرط الخيار فانه يبطل
اي ان القدر في قوله
الخيار فيه بالدلالة ثم كل فعل لو فعله الانسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فاذا فعله
اي اذا فعل المشتري ما يدل على ابطال الخيار
الموصي كان رجوعا وقد عدا ناهذا الافاعيل في كتاب الغصب وكل فعل يوجب ياداة في
الموصي به ولا يمكن تسليم العين الا بها فهو كالجوع اذا فعله مثل التسوية بثلث بالسمن الدار
اي بثلث
ينبغي فيها الموصي والقطر يحشوا والبطانة يبطنون والظهارية يظهر بها لانه لا يمكن تسليم بدون
استمرام تظهر بظاهره واستمرام انما هو بدوي جاهر
الزيادة ولا يمكن نقضها لانه حصل في ملك الموصي من جهة بخلاف تخصيصه للموصي بها
جعله لغيره
وهو بمنزلة لانه تصرف في التابع وكل تصرف واجب والملك الموصي به فهو مجموع كما اذا باع
اي الدار
العين الموصي بها شرا فانه اودع به شرا فراجع فيه لان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا انزله كان رجوعا
ونزع الشاة الموصي بها رجوع لانه انفق في الحاجة عادة فصار هذا المعنى ايضا غسل
اي العرف الى حاجته
الثوب الموصي به لا يكون رجوعا لان من اراد ان يعطى ثوبه غير يغسل عادة فكان تقريبا
لان الله الوسخ
قال ومن جهد الوصية لم يكن رجوعا كذا ذكره محمدره وقال ابو يوسف لا يكون
اي انكاره اذ وصيته

[illegible]

رجوعا لان الرجوع نفى في الحال الجحوى نفى في الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا ولو شهد به
 ان الجحوى نفى في الماضي والانتفاء في الحال ضرورة ذلك واذا كان ثابتا في الحال كان الجحوى
 لغوا واولا الرجوع اثبات في الماضي ونفى في الحال الجحوى نفى في الماضي والحال فلا يكون
 رجوعا حقيقة ولهذا لا يكون جحود النكاح فرقة وتو قال كل وصية اوصيت بها فلان
 فهو حرام ورجوعا لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعى بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال
 نفى باطله لانه اذا اذهب المتلاشي وتو قال اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس السقوط
 كما خير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط وتو قال العبد الذي اوصيت به فلان
 فهو لفلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم
 اوصى به لآخر لان المحل يمتثل الشركة واللفظ صالح لها وكذا في ما قال فهو لفلان وان يكون
 رجوعا عن الاول لما بينا ويكون وصية للوارث وقد ذكرنا حكمه ولو كان فلان الآخر
 ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى لما تبطل ضرورة كونها
 للثاني ولم يتحقق فبقية الاول ولو كان فلان حين قال ذلك حياته مات قبل موت الموصي
 فهي للورثة لبطان الوصيتين الاولى بالرجوع والثانية بالموت والله اعلم

باب الوصية بثلاث المال

قال ومن اوصى لرجل ثلث ماله واخر ثلث ماله لم يجز الورثة فالثلث بينهما لانه
 يضيق الثلث عن حقها اذا تزايد عليه عند عدم الاجازة على ما تقدم وقد تساوى في
 سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والمحل يقبل الشركة فيكون بينهما وان اوصى

الوصية بالرجوع في الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا ولو شهد به ان الجحوى نفى في الماضي والانتفاء في الحال ضرورة ذلك واذا كان ثابتا في الحال كان الجحوى لغوا واولا الرجوع اثبات في الماضي ونفى في الحال الجحوى نفى في الماضي والحال فلا يكون رجوعا حقيقة ولهذا لا يكون جحود النكاح فرقة وتو قال كل وصية اوصيت بها فلان فهو حرام ورجوعا لا يكون رجوعا لان الوصف يستدعى بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال نفى باطله لانه اذا اذهب المتلاشي وتو قال اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس السقوط كما خير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط وتو قال العبد الذي اوصيت به فلان فهو لفلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان المحل يمتثل الشركة واللفظ صالح لها وكذا في ما قال فهو لفلان وان يكون رجوعا عن الاول لما بينا ويكون وصية للوارث وقد ذكرنا حكمه ولو كان فلان الآخر ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى لما تبطل ضرورة كونها للثاني ولم يتحقق فبقية الاول ولو كان فلان حين قال ذلك حياته مات قبل موت الموصي فهي للورثة لبطان الوصيتين الاولى بالرجوع والثانية بالموت والله اعلم

الشركة ويكفي ما بقى عليها وصار كما اذا كانت الشركة اجناساً مختلفة ولتبان في الجنس الواحد يمكن جمع حق احد في الواحد لهذا يجزى فيه الجبر على القسمة وفي جمع وصية مقدمة فجمعها في الواحد الباقي وصار له الداهم كالدهم بخلاف الاجناس المختلفة لانه

لا يمكن الجمع فيها جبراً فكذا نقدياً قال ابو اوصى بثلاث شيا به فذلك ثلثها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقى من ماله لم ينجح الا ثلث ما بقى من الثياب قالوا هذا اذا كانت

الثياب من اجناس مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الداهم كذلك المكيل والموزون بمنزلة الانبياء في الجمع جبراً بالقسمة ولو اوصى بثلاث ثلثه من

رقيقه فمات ثلثان لم يكن له الا ثلث الباقي وكذا في المختلف وقيل هذا على قول حنفية

وحدا لانه لا يرى الجبر على القسمة فيها وقيل هو قول الكل لان عندهم القاضى ان يجتمع

و يجمع ويبدل ذلك يتعد الجمع والاول شبه للفقهاء المذكور قال ومن اوصى لرجل

بالف درهم وله مال عشرين فان خرج الالف من ثلث العين دفع الى الموصى له لانه

امكن ايفاء كل ذي حق حقه من غير تخس فيصار اليه وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين

وكل ما خرج شئ من الدين اخذ ثلثه حتى يسقط الالف لان الموصى له شرك الوارث في تخصيصه

بالعين بخس في حق الوارث لان العين فضلا على الدين وكان الدين ليس بمال فمطلق الحال وانما يصير

مالا عند الاستيفاء فانما يعتدل النظر فكذا قال ومن اوصى لزيد وعمر بثلث ماله فاذا

عمر وميت الثلث كله لزيد لان الميت ليس اهل للوصية فلا نزاحم الحي الذي هو من اهلها

كما اذا اوصى لزيد وجداي وعن ابي يوسف انه اذا علم بموت فله نصف الثلث لان

كتاب الوصايا
 في قوله فان خرج الالف من ثلث العين دفع الى الموصى له لانه امكن ايفاء كل ذي حق حقه من غير تخس فيصار اليه وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكل ما خرج شئ من الدين اخذ ثلثه حتى يسقط الالف لان الموصى له شرك الوارث في تخصيصه بالعين بخس في حق الوارث لان العين فضلا على الدين وكان الدين ليس بمال فمطلق الحال وانما يصير مالا عند الاستيفاء فانما يعتدل النظر فكذا قال ومن اوصى لزيد وعمر بثلث ماله فاذا عمر وميت الثلث كله لزيد لان الميت ليس اهل للوصية فلا نزاحم الحي الذي هو من اهلها كما اذا اوصى لزيد وجداي وعن ابي يوسف انه اذا علم بموت فله نصف الثلث لان

له قوله في قوله فان خرج الالف من ثلث العين دفع الى الموصى له لانه امكن ايفاء كل ذي حق حقه من غير تخس فيصار اليه وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكل ما خرج شئ من الدين اخذ ثلثه حتى يسقط الالف لان الموصى له شرك الوارث في تخصيصه بالعين بخس في حق الوارث لان العين فضلا على الدين وكان الدين ليس بمال فمطلق الحال وانما يصير مالا عند الاستيفاء فانما يعتدل النظر فكذا قال ومن اوصى لزيد وعمر بثلث ماله فاذا عمر وميت الثلث كله لزيد لان الميت ليس اهل للوصية فلا نزاحم الحي الذي هو من اهلها كما اذا اوصى لزيد وجداي وعن ابي يوسف انه اذا علم بموت فله نصف الثلث لان

العوضيّة عنده صحيحة لعمره فلم يرض للحي إلا نصف الثلث بخلاف ما إذا علم بموته لأنّ الوصيّة
 للميت لغو فكان اضيّا بكل الثلث للحي فإن قال ثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت كان العمر
 نصف الثلث لأنّ قضية هذا اللفظ أن يكون لكل واحد منهما نصف الثلث بخلاف ما تقدم ذكره
 من قال ثلث مالي لزيد وسكت كان لكل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت لم يستحقّ

قال ومن وصي ثلث ماله ولا مال له واكتسب مالا استحق الموصي له ثلث ما يملكه عند الموت
 لان الوصية عقد استخلاص مضاف الى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعد فيشترط وجوب المال عند
 الموت لا قبله وكذلك اذا كان له مال فذلك تم اكتسب مالا مائنا ولو اوصى بثلث غنمه فذلك
 الغنم قبل موتها او لم يكن له غنم في الاصل فالوصية باطلة لما ذكرنا انه يجب بعد الموت
 فيعتبر قيامه حينئذ وهذه الوصية تعلقت بالعين فتبطل بغواتها عند الموت وان لم يكن
 غنم فاستفادته ثم مات فالصحيح ان الوصية تصح لانها لو كانت بلفظ المال تصح فكذا اذا كانت
 باسم نوعه وهذا لان وجوده قبل الموت فضل والمعتبر قيامه عند الموت ولو قال له شاة من مالي
 وليس له غنم يعطى قيمة شاة لانه لما اضاف الى المال علمنا ان مراده الوصية بما لينة الشاة
 اذا ماليتها توجد في مطلق المال ولو اوصى بشاة ولم يصفه الى ماله ولا غنمه له قيل
 لا يصح لان المصحح اضافة الى المال وبدونها تعتبر صورة الشاة ومعناها وقيل تصح لان الماد
 الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده المالية ولو قال شاة من غنمي لا غنمه فالوصية باطلة
 لانه لما اضاف الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها جزءا من الغنم بخلاف ما اذا
 اضافها الى المال وعلى هذا يخرج كثير من المسائل قال ومن وصي بثلث ماله لا ماله ولا ماله

جلد
کتاب
الوصایا

له قوله ولو قال له شاة من مالي الخ اعلم انه وقع في عبارة الوقاية ولا شاة له موضع ولا غنم له الواقع في عبارة الهداية في وضع هذه المسئلة فقال مصدر الشرعية في شرحه للوقاية واعلم انفعال في الهداية ولا غنم له قال في المتن ولا شاة له وسيجها فرق لان الشاة فيه ومن العلم فاذا لم يكن له لا يكون له غنم ١٢ تكلمة فتح ص ٤٥٠

انما تعلم ان من قصد تقديمه على الورثة وقد امكن تنفيذ قصده بطريق الوصية وقد
 يحتاج اليه من يعلم باصل الحق عليه دون مقداره سعيامن في تفرغ ذمته
 فيجاءها وصية جعل التقدير فيها الى الموصي له كانه قال اذا جاءكم فلان ادعي شيئا
 فاعطوه من مالي ماشاء وهذه معتبرة من الثلث فلهذا يصدق على الثلث دون الزيادة
 قال وان اوصى بوصايا غير ذلك لعزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة
 لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة وهذا مجهول فلا يراحم المعلوم فيقدم عزل المعلوم
 وفي الاثر فائدة اخرى وهوان احد الفريقين قد يكون اعلم بقدر هذا الحق واكثر ولا خلاف
 خصما ما وعسا هم محتلفون في الفضل اذا دعاها الخصم بعد الاقرار لكل واحد بما في يده
 من غير منازعة واذا عزل يقال لاصحاب الوصايا صدقوه فيما شئتم ويقال للورثة صدقوه
 فيما شئتم لان هذا دين في حق المستحق وصية في حق التنفيذ فاذا اقر كل فريق بشي ظهر ان التركة
 شاعا والنصيبين فيقول خذا حصا الثلث مثلث ما اقر واو الورثة ثلثا ما اقر وتنفيذ الاقرار كل فريق
 في قد حقه وعلى كل فريق منها الممين على العلم ان دعوى المقر له زيادة على ذلك لا تخلف
 على ما جرى بينه وبين غيره قال ومن اوصى لاجنبي ولوارثه فلا اجنبي نصف الوصية
 وتبطل وصية الوارث كانه اوصى بما يملك لا يملك به وبما لا يملك فصح في الاول وبطل في
 الثاني بخلاف ما اذا اوصى لميت لان الميت ليس اهل للوصية فلا يصح من اوصى لكل
 للميت والوارث من اهلها ولهذا تصح باجازه الورثة فافتراقا وعلى هذا اذ اوصى للقاتل
 وللاجنبي هذا بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه ولا اجنبي حيث لا يصح في حق الاجنبي

انما تعلم ان من قصد تقديمه على الورثة وقد امكن تنفيذ قصده بطريق الوصية وقد
 يحتاج اليه من يعلم باصل الحق عليه دون مقداره سعيامن في تفرغ ذمته
 فيجاءها وصية جعل التقدير فيها الى الموصي له كانه قال اذا جاءكم فلان ادعي شيئا
 فاعطوه من مالي ماشاء وهذه معتبرة من الثلث فلهذا يصدق على الثلث دون الزيادة
 قال وان اوصى بوصايا غير ذلك لعزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة
 لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة وهذا مجهول فلا يراحم المعلوم فيقدم عزل المعلوم
 وفي الاثر فائدة اخرى وهوان احد الفريقين قد يكون اعلم بقدر هذا الحق واكثر ولا خلاف
 خصما ما وعسا هم محتلفون في الفضل اذا دعاها الخصم بعد الاقرار لكل واحد بما في يده
 من غير منازعة واذا عزل يقال لاصحاب الوصايا صدقوه فيما شئتم ويقال للورثة صدقوه
 فيما شئتم لان هذا دين في حق المستحق وصية في حق التنفيذ فاذا اقر كل فريق بشي ظهر ان التركة
 شاعا والنصيبين فيقول خذا حصا الثلث مثلث ما اقر واو الورثة ثلثا ما اقر وتنفيذ الاقرار كل فريق
 في قد حقه وعلى كل فريق منها الممين على العلم ان دعوى المقر له زيادة على ذلك لا تخلف
 على ما جرى بينه وبين غيره قال ومن اوصى لاجنبي ولوارثه فلا اجنبي نصف الوصية
 وتبطل وصية الوارث كانه اوصى بما يملك لا يملك به وبما لا يملك فصح في الاول وبطل في
 الثاني بخلاف ما اذا اوصى لميت لان الميت ليس اهل للوصية فلا يصح من اوصى لكل
 للميت والوارث من اهلها ولهذا تصح باجازه الورثة فافتراقا وعلى هذا اذ اوصى للقاتل
 وللاجنبي هذا بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه ولا اجنبي حيث لا يصح في حق الاجنبي

كتاب الوصايا

[illegible]

442

[illegible]

والله اعلم بالصواب

له قوله وجه الاستحسان انه اقر بتبليغ شائع الخ قال صاحب التيسير اقول معنى في فصل اقرار المريض
ان ابنه لواقر باخ محمد اخوه الآخر دفع اليه المهر لضعف نصيبه كما قال في فروعهم والله تعالى هذا لانه اقر بالسوا
(بقية ٢٢٨)

[illegible]

(إتيه ٢٧٠) الاخرين الذصف وهذا ظاهر البطلان والمساواة في جملة التركة انما تقتضى كون الاخ -

له قوله لان الظاهر انه ينبغي بالاهم الى لقائل ان يقول في عام التحليل نظر اذ الظاهر ان الاهم في حقوق الله تعالى
ما هو الاولى منها والا فمروءة في وضع مختلفا هذه تساوي تلك الحقوق فكيف يشعروا أهمية بعضها من

[illegible][illegible]

قال وقدم ايضا ان قولها الحسن وقوله قياس وان الحاشية ثم الكسر وهو ههنا الجواب له لامن حيث نأت و
قوله المذهب ههنا، ثم وجزم به في التبرير وجامعة المترن فكان القياس ههنا، المصحح فافهم، وتنبه له الاجاب والمقتضى من ٧١٠

قال من ادعى حجة انهم لما اصدقوا عندى حيفة روقا لا هم لما اصدقوا وغيرهم
 اى القدرى فى نسخة ١٢ عن
 قربت الابواب او بعدت

من يسكن محل الموصى بجمعهم مسجد المحلة وهذا استحسان وقوله قياس لان الجار من المجاورة
وهي الملائمة حقيقة وهذا يستحق الشفعة بهذا الجوار ولاننا نأخذ صرفه الى الجميع
الخص خصوص هو الملائم وبما الاستحسان ان هؤلاء كلهم يسمون جيرانا عرفا وقد لا يد

بقول صلى الله عليه وسلم لا صلوة لرجل المسجد الا في المسجد وفسره كل من سمع النداء وكان
رواه الدارقطني عن ابى هريرة ا ت
اسى على رضى الله عنه ا تاج الشريعة

المقصد بـ الجبران استجوابه ينظم الملاحق وغيره الا انه لا بد من الاختلاط وذلك عند
 اى مقصد الوهم من الوهمية لهم ١١ اى بعد باب ١٢ غير الملاحق ١٣ ١٤
 اتحاد المسجد وما قاله الشافعى زه الجوار الى اربعين دار البعيد وما يروى فيه ضعيف
 من الجوانب الاربع ١٥ هذا قوله بعد ١٦

قَالُوا وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمَالُ وَالْذَّكْرُ وَالْأُنْثَى وَالْمُسْلِمُ وَالَّذِي فِي أَسْمَاءِ الْجَارِيتِ نَأْوِيهِمْ وَيَدُلُّ
فِيهِ الْعَبْدُ عَلَى السَّائِكِ عَنِ الْإِطْلَاقِ وَلَا يَدْخُلُ عِنْدَهُمَا إِنْ الْوَصِيَّتُ لَهُ وَصِيَّتُ لَوْلَاهُ وَهُوَ غَيْرُ سَائِكٍ

قال ومن أصهار النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل ذي رحم محرم من امرأته لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما تزوج صفية أعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها أكراماً لها وكانوا يسمون أصهار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا التفسير المختار محمد بن أبي عبيدة وكذا يدل على كل

ذی رحم محرم من وجدة ابيه وزوجته كل ذی رحم محرم منه لان الكل لها

ولومات الموصى المرأة في نكاحها وفي عده من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية
وان كانت في عده من طلاق بائن لا يستحقها لان بقاء الصهرية ببقاء النكاح وهي

شرط عند الموت قال ومن ضی کتخانہ والوصیۃ لزوج کل ذات حمز محرم منه

[illegible][illegible]

الملاحقون وغيرهم
 لأن الجار من المجاورة
 نذر صرف إلى الجميع
 من جيرانه وأقربائه
 كل من سمع النداء وكان
 راضياً عنه ^{في التسمية}
 اختلاط وذلك عند
 التسمية ^{في التسمية}
 في فيه ضعيف
 اسم الجارين ثم يدخل
 تلوكاه وهو غير ساكن
 مولى ١٢
 إن النبي عليه السلام
 نالها وكانوا يسمون
 زهرة وكذا يدخل في كل
 حرم منه ^{في حرم} لأن الكل لها
 صهر يستحق الوصية
 رية ببقاء النكاح هو
 ثبات حرمه منه

[illegible]

باب الوصية

الموصي يجمعهم مسجد المحلة

تحقيقاً ولهذا يستحق الشهد

هو الملاصق وجب الاستح

عليه ولم لا صلوة الجار الم

ن استحبابه ينظم الملاص

ما قاله الشافعي زه الجوار

فيه الساكن المالك والذ

ن عنه الاطلاق ولا يدخل

لا صهاية فالوصية لكل ذ

بة اعتق كل من ملك من

عليه السلام وهذا التفس

ن وجه ابية وزوجه اب

والمرأة في نكاحه او في ع

عدة من طلاق بائن لا ي

قال ومن اوصى اخيه

[illegible]

وَكُنَّا حَامِلًا لَازْوَاجٍ لَّانَ الْكُلَّ سَمِيحًا قَلِيلًا هَذَا فِي عَرَفِهِمْ وَفِي عَرَفِنَا لَا يَتَنَاوَلُ الْاَزْوَاجَ

المحارم ويستوفيه الحزب العبد الاقرب والابعد لان اللفظ يتناول الكل قال ومن اوصى لا قاري به

فهي الأقرب فالقرب من كل ذي رحم محرر منه لا يدخل فيه الوالدان والولد ويكون ذلك

للأثنين فصاعدا وهذا عند أبي حنيفة رة وقال صاحباه الوصية لكل من ينسب إلى

اقصایہ فی الاسلام وهو اول ابی سلم او اول ابی ذر کے اسلام وان لم یسلم علی

حسبما اختلف فيه المشايخ من فوائد الاختلاف تظهر في اولاد ابى طالب فانه ادرك

الاسلام ولم يسلم طهما ان القريب مشتق من القرابة فمكون اسماء من قامت به فيتعظم

بحقيقته مواضع الخلاف ولان الوصية اخت الميراث وفي الميراث تعتبر الاقرب

فلا قرء والماد ما كجج المذكور فدا اثنان فكا اذ الو صصة والمقصد من هذه الو صبة

تلا في ما قرأه وأقامه أحسن الصلاة وهو يختص بذكر الرحمن منه ولا خلاف

ای قهر
ای لایزم
ای حسان
فوق الیاد خاتم کسم ن اقا و مسمی و الذوق ن الکاسه و عقه ق

وہذا لایاۃ فی فءف ۱۱ ایزمیتۃ و الی غیر ذلک استغفار اللہ

والله اعلم بالصواب

ای ظاهر لفظ القربیت از صواب و کیچیک ای و سیم → ای ترک لفظ

یقیناً با درگاه و عند تمام انصاف است که این را به دست خود می دانند و

أوصى لأقاربته وله عثمان وخالدان والوصية لعميه عند اعتبار الأقران حماني كالح

وعندهما بئسهما راياما ذهبا لا يعتبرا الا قرب ولو ترك عما وخالين فللعلم نصف

الوصية والنصف محالين لأنه لا بد من اعتبار معنى الجمع وهو لاثنان في الوصية

[illegible]

لقد قرأه، وظلّا عنهما المصنفان إلى القرون على قول المصنفين كما أشار إليه صاحب التحف.

في الميراث بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل الوصية لان اللفظ
 للفرد فيجز الواحد كلها اذ هو لا قرب لو كان له عمر واحد فله نصف الثلث لما بينا
 ولو ترك جماعة وخالفه فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما وهي اقرب
 والعمة وان لم تكن ارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب قيقا وكافرا وكذا
 اذا اوصى لذوي قرابته ولا قريائه او لا نسبائه في جميع ما ذكرنا لان كل ذلك لفظ
 جمع ولو انعدم المحرم بطلت الوصية لانهما مقيدة بهذا الوصف قال ومن وصي
 لاهل فلان فهي على زوجته عند ابي حنيفة رة وقلا يتناول كل من يعظم وتضمنهم
 نفقته اعتبارا للعرف وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى واتواي باهلكم اجمعين له
 ان اسمه اهل حقيقة في الزوجة يشهد بذلك قوله تعالى سا باهلك ومنه قوطم
 تأهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف الى الحقيقة وتوا وصي لاهل فلان فهو اهل بيته لان لاهل
 القبيلة التي ينسب اليها ولو اوصى لاهل بيت فلان يدخل فيه ابوه وجدته لان لا يصل
 ولو اوصى لاهل السبب او جنسه فالنسب عبارة عن ينسب اليه والنسب يكون من جهة كالأباء
 وجنسه اهل بيت ابية دون أمه لان انسان يتجنس بابيه بخلاف قرابته حيث يكون
 من جانب الأم والاب ولو اوصى لايتام بنى فلان ولعميانهم ولزمنهم او لاكرامهم
 ان كانوا قوما ليخصون دخل في الوصية فقراؤهم واغنياءهم وكورهم واناثمهم لانهما من جنس
 التملك في حقهم والوصية تملك ان كانوا لا يخصون فالوصية في الفقراء منهم
 لان المقصود من الوصية القرابة وهي في سلك الحلة ورة الجوعة وهذه الاسماء

كتاب الوصايا
 في الميراث بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل الوصية لان اللفظ
 للفرد فيجز الواحد كلها اذ هو لا قرب لو كان له عمر واحد فله نصف الثلث لما بينا
 ولو ترك جماعة وخالفه فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما وهي اقرب
 والعمة وان لم تكن ارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب قيقا وكافرا وكذا
 اذا اوصى لذوي قرابته ولا قريائه او لا نسبائه في جميع ما ذكرنا لان كل ذلك لفظ
 جمع ولو انعدم المحرم بطلت الوصية لانهما مقيدة بهذا الوصف قال ومن وصي
 لاهل فلان فهي على زوجته عند ابي حنيفة رة وقلا يتناول كل من يعظم وتضمنهم
 نفقته اعتبارا للعرف وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى واتواي باهلكم اجمعين له
 ان اسمه اهل حقيقة في الزوجة يشهد بذلك قوله تعالى سا باهلك ومنه قوطم
 تأهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف الى الحقيقة وتوا وصي لاهل فلان فهو اهل بيته لان لاهل
 القبيلة التي ينسب اليها ولو اوصى لاهل بيت فلان يدخل فيه ابوه وجدته لان لا يصل
 ولو اوصى لاهل السبب او جنسه فالنسب عبارة عن ينسب اليه والنسب يكون من جهة كالأباء
 وجنسه اهل بيت ابية دون أمه لان انسان يتجنس بابيه بخلاف قرابته حيث يكون
 من جانب الأم والاب ولو اوصى لايتام بنى فلان ولعميانهم ولزمنهم او لاكرامهم
 ان كانوا قوما ليخصون دخل في الوصية فقراؤهم واغنياءهم وكورهم واناثمهم لانهما من جنس
 التملك في حقهم والوصية تملك ان كانوا لا يخصون فالوصية في الفقراء منهم
 لان المقصود من الوصية القرابة وهي في سلك الحلة ورة الجوعة وهذه الاسماء

له قوله على زوجته عند ابي حنيفة الخ المفسر في الضياء على قول الامام كما اشار اليه صاحب مكنى المبرج حيث قال تلك

التي ٧٧٧) ما ذكره صاحب البداية حيث قال ولما حقيقه ان الاصل عند الإطلاق يراد به الزوجية في معنى زنا يقال فلان ضاقل وفلان لم يتأخّل وفلن له اهل وفلان ليس له اهل وسارده الى

لا يكلم امرؤا الى فلان حيث يتناول الاعلى والاسفل لانه مقام النفى ولا تنافى فيه

[illegible][illegible][illegible]

ولما وصى بخلعة عبده او دارة فاستخدمه بنفسه او سكنها بنفسه قيل يجوز ذلك
 لان قيمة المنافع كغيرها في تحصيل المقصود ولا يصح ان لا يجوز لان الغلة دارة هو
 دنانير وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء للمنافع وهما متغايران متفاوتان في
 حق الويرث فانه لو ظهر من بينكم ادم اداة من الغلة بلا استداده بعد استغلالها ولا
 من المنافع بعد استيفائها بعينها وليس للوصي بالخذمة والسكنى ان يوجر العبد او الدار
 وقال الشافعي له ذلك لانه بالوصية ملك المنفعة فيملكه من غير ان يبدل او
 غير بدل لانها كالاعيان عنده بخلاف العارية لانها اباحة على اصيله وليس بتمليك
 ولما ان الوصية تمليك بغير بدل مضاف الى ما بعد الموت فلا يملكه بتمليك بدل
 اعتبارا بالاعارة فانها تمليك بغير بدل في حالة الحيوة على اصلنا ولا يملك المستعير
 الاجارة لانها تمليك بدل كذا هذا وتحقيق ان التمليك ببدل لازم وبغير بدل غير لازم
 ولا يملك الاقوى بالاضعف والاكثر بالاقل والوصية تدبر غير لازم الا ان الرجوع
 للمتبرع لا غير والمتبرع بعد الموت لا يمكن الرجوع فلهذا انقطع اقامه في وضعه غير لازم
 وكان بالمنفعة ليست بمال على اصلنا وفي تمليكها بالمال حدث صفة للماليتها في تحقيقها
 للمساواة في عقد المعاوضة فلما ثبت هذه الولاية لمن يملكها تبعا لملك الرقبة ولما يملكها
 بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفة التي يملكها اما اذا تمليكها مقصودا بغير
 عوض ثم يملكها بعوض كان مملكا اكثر مما يملكه معنى وهذا لا يجوز وليس للموصي
 ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له واهله في غير الكوفة فيخرجهم

لان قيمة المنافع كغيرها في تحصيل المقصود ولا يصح ان لا يجوز لان الغلة دارة هو
 دنانير وقد وجبت الوصية بها وهذا استيفاء للمنافع وهما متغايران متفاوتان في
 حق الويرث فانه لو ظهر من بينكم ادم اداة من الغلة بلا استداده بعد استغلالها ولا
 من المنافع بعد استيفائها بعينها وليس للوصي بالخذمة والسكنى ان يوجر العبد او الدار
 وقال الشافعي له ذلك لانه بالوصية ملك المنفعة فيملكه من غير ان يبدل او
 غير بدل لانها كالاعيان عنده بخلاف العارية لانها اباحة على اصيله وليس بتمليك
 ولما ان الوصية تمليك بغير بدل مضاف الى ما بعد الموت فلا يملكه بتمليك بدل
 اعتبارا بالاعارة فانها تمليك بغير بدل في حالة الحيوة على اصلنا ولا يملك المستعير
 الاجارة لانها تمليك بدل كذا هذا وتحقيق ان التمليك ببدل لازم وبغير بدل غير لازم
 ولا يملك الاقوى بالاضعف والاكثر بالاقل والوصية تدبر غير لازم الا ان الرجوع
 للمتبرع لا غير والمتبرع بعد الموت لا يمكن الرجوع فلهذا انقطع اقامه في وضعه غير لازم
 وكان بالمنفعة ليست بمال على اصلنا وفي تمليكها بالمال حدث صفة للماليتها في تحقيقها
 للمساواة في عقد المعاوضة فلما ثبت هذه الولاية لمن يملكها تبعا لملك الرقبة ولما يملكها
 بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفة التي يملكها اما اذا تمليكها مقصودا بغير
 عوض ثم يملكها بعوض كان مملكا اكثر مما يملكه معنى وهذا لا يجوز وليس للموصي
 ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الموصي له واهله في غير الكوفة فيخرجهم

جلد
 كتاب
 الوصايا

(وصية ٢٨٠) يقال في القياس يدعون ومن الاستحسان لا يدخلون كما ذكر تفصيله في النهاية ومصاحح الرواية
 بالعجب من ذلك العجب انه لم يطلع على رواية جريزاي يورسف تناول الاسم لكل في المختلفين معان كونها مذكورة
 في الكتب المشهورة المتداولة فتعجب انه يجوز ان تناول لكل في هذه المسئلة دون الاولى ومما سده قلة التبرير

ثم لا صحت الوصية ... فان قيل ان كان الموصي في حالة عجز

الافراد لا يبالى بحال الافراد وحدها لا يبالى بحال الافراد وحدها لا يبالى بحال الافراد وحدها

كتاب الوصايا

هذا هو الحق لا يبالى بحال الافراد وحدها لا يبالى بحال الافراد وحدها لا يبالى بحال الافراد وحدها

الى اهله للخدمة هذا اذا كان يخرج من الثلث لان الوصية انما تنفذ على ما يعرف من
مقصود الموصي فاذا كان اوفى موصي فمقصود ان يمكنه من خدمته فيدري ان يترك مشقة
السفر اذا كان اوفى غير فمقصود ان يحل العبد الى اهله ليخدمهم ولو اوصى بغيره بعد او بغيره
داره يجوز ايضا لان بدل المنفعة فاخذ حكم المنفعة في جواز الوصية به كيف كان عين حقيقة
لان دراهم او دنانير فكان الجواز ولو لم يكن له مال غير ذلك كان له ثلث غلة تلك السنة
لانه عين مال يحل القسمة بالاجزاء فلو اراد الموصي له قسمة الدارين وبين الورثة
ليكون هو الذي يستغل ثلثها لم يكن له ذلك الا في رواية عن ابي يوسف فانه
يقول الموصي له شريك الميراث وللشريك ذلك فذلك الموصي له الا ان تقول المطالبة
بالقسمة تبني على ثبوت الحق للموصي له فيها لا في القسمة اذ هو المطالب لا الحق في ميراث
واما حق الغلة فلا يملك المطالبة بقسمة الدار ولو اوصى له بخدمة عبده ولا آخر
برقبته وهو يخرج من الثلث فالرغبة لصاحب الرقبة والخدمة عليه صاحب الخدمة
لانه اوجب لكل واحد منهما شيئا معاوما عطا منه لاحدهما على الآخر فغير هذا
الحالة بحالة الافراد ثم لما صححت الوصية لصاحب الخدمة فلو لم يوص في الرقبة
بشيء لصارت الرقبة ميراثا للورثة مع كون الخدمة للموصي له فكذا اذا اوصى بالرقبة
لا انسان اخر اذ الوصية اخذ الميراث من حيث ان المالك يثبت فيها بعد الموت ولها
نظائر وهو ما اذا اوصى بامه لرجل وبما في بطنه لآخر وهي تخرج من الثلث او اوصى
لرجل بخاتمه ولا خير فصدقه اوقال هذه القصص كالغلمان مما فيها من القهر فلان كان كما اوصى

هذا هو الحق لا يبالى بحال الافراد وحدها لا يبالى بحال الافراد وحدها لا يبالى بحال الافراد وحدها

لا قوله من الخاص لما للبيان والتفسير اقول ان قوله السابق كالمبيان والتفسير لما قبله من حالة الافراد ليس
بمديد والحق ان يقال كالمبيان والتفسير لما قبله من اعتبار هذه الحالة بحالة الافراد لان قول المصنف ثم لاحظ

483

جملہ کتاب الوصایا

[illegible]

له قوله وان اوصى له بخلعة لبستانه الم اوصى بخلعة ارضه ولا شجر فيها ولا مال له غيرها ثم عجب ويعطى صاحب الخلة ثلث الاجر والافنيها شجر يعطى ثلث ما يخرج منه ولو اشترى الموصى له البستان ÷

415

جلد
کتاب
الوصایا

له قوله ونحن امرنا بان تتركهم وما يدبرون الخ قالوا حفظا فيما اذا وصى بالبناء في القرى اما في الامصار فقلد جميع
بلا خلاف ذكره الكرماني والمراد من القرى ما ليس فيه شيء من شعائر الاسلام والاكتار الامصار
ذكره القمستاني والبرجندي ١٢ ملحق ١١ بحج ٢٦٧

[illegible]

٤٢١٣٧ اعق الوصى كذا في تاجخانه ١٢ الفقاوى اعمالي بقرعة ص

كتاب الوصايا

ولو اوصى بخلاف صلته جازا اعتبارا بالارشاد الكفر كله ملة واحدة ولو اوصى بحرف
في دار الاسلام لا يجوز ان لا يرثه ممتنع لتباين الدارين والوصية اخته والله اعلم

باب الوصى وما يملكه

قال ومن وصى رجل قبل الوصى وجعل الوصى ردها في غير وجهه فليس له ان يبيع ماله
لسبيله معتد اطلاقه فلو صرح رده في غير وجهه وقبضه ابعده ماله صاغر ورامن جنته قد رده
بخلاف الوكيل بشره عبده بغير عينه او بيع ماله حيث يصير رده في غير وجهه لا ضرر هناك
لانه حي قادر على التصرف بنفسه فان ردها في وجهه فهو رد لانه ليس للموصى ولاية التصرف
ولا غرو فيه لانه يمكنه ان يكتسب غيره وان لم يقبل ولم يرد حتى مات الوصى فهو بالخيار ان شاء
قبل وان شاء لم يقبل لان الوصى ليس له ولاية الا لزام فبقى مخيرا فلو اذبح باع شيئا من كتبه فقد
لان ذلك دلالة الالتزام والقبول وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع لصدره من الوصى وسواء
علم بالوصاية او لم يعلم بخلاف الوكيل اذا لم يعلم بالتوكيل فباع حيث لا ينفذ لان الوصاية خلافة
لانه يختص بحال انقطاع ولاية الميراث فتنتقل الولاية اليه واذا كانت خلافة لا يتوقف على العلم
كالوراثة اما التوكيل اناية لثبوتهم فحال قيام ولاية المنيب فلا يصح من غير علمه كتابا بالبيع
الشراء وقد يتناظر في العلم بشرط الاخبار فما تقدم من الكتب وان لم يقبل حتى مات الوصى فقال لا قبل
ثم قال قبل فله ذلك ان لم يكن القاضى خروجه من الوصية حين قال لا قبل لان مجرد قوله لا قبل
لا يبطل الا بصياء لان في ابطاله ضرر بالميراث وضرر الوصى في ابقاءه مجبور بالشواهد ودفع
الاول وهو على اولي الا ان القاضى اذا خرج من الوصاية يصح ذلك لانه مخير فيه

لم يقر له باب الوصى وما يملكه الخ لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لاحقا امر على خطر لا روى بن ابي يوسف رحمه الله تعالى
انه قال الرخول في الوصية اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان في

قوله في دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢

اذ للقاضي ولاية دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 عنه وينصب حافظا للمال الميت متصرفا فيه في دفع الضر من الجانبين فلهذا ينقد اخراجه
 الوصي ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢

قال ومن اوصى الى عبد او كافرا فاسق اخرجهم للقاضي عن الوصاية ونصب غيرهم
 وهذا اللفظ يشير الى صحة الوصية لان لا يخرج يكون بعدها وذكر محمد في الاصل ان
 امي لفظ القدرى في شرحه ١٢

الوصية باطلة قيل معناه في جميع هذه الصور ان الوصية ستبطل وقيل في العبد معناه
 باطل حقيقة لعدم ولايته واستبداده وفي غير معناه ستبطل وقيل في الكافر باطل
 ايضا لعدم ولايته على المسلم ووجه الصحة في الاخراج ان اصل النظر ثابت لقدرة العبد
 حقيقة وولاية الفاسق على اصلها وولاية الكافر في الجملة الا انه لم يتم النظر لتوقفه
 العبد على جازة المولى وتمكنه من الحجر بعدها والمعاداة الدينية الباعثة للحاكم
 على ترك النظر في حق المسلم واتهام الفاسق بالخيانة فيخرج القاضي من الوصاية ويقوم
 بغيره مقامه اتماما للنظر بشرط في الاصل ان يكون الفاسق مخوفا عليه في المال وهذا
 يصلح عذرا في اخراجه وتبديله بغيره **قال** ومن اوصى الى عبد نفسه وفي الورثة كبار

لم تصح الوصية لان للكبير ان يمنعه او يبيع نصيبه فيمنعه المشتري فيخرج عن الوفاء
 الوصاية فلا يفيد فائدة وان كانوا اصغارا كلهم فالوصية اليه جائزة عند ابي حنيفة ولا
 تجوز عندهما وهو القياس قيل قول محمد مضطرب فيه يروي مرة مع ابي حنيفة وتارة مع
 ابي يوسف وجه القياس ان الوصية منعقدة لما ان الرق ينافيها ولان فيه اثبات الولاية
 له قوله وقيل قول محمد مضطرب فيه الخ نعم الذي وقع في كتب كثير من المشايخ كون قوله مع ابي يوسف
 ولغوا اختاره المصنف حيث ذكر قوله مع ابي يوسف اولاد اشار الى وقوع رواية اخرى في كلام
 بعضهم حيث قال وقيل قول محمد مضطرب فلا يخار فيه ١٢ تكمله فتح القدير ص ٤٩٢ ج ٨

قوله في دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢

قوله في دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢

قوله في دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢
 قوله في دفع الضر ويرى ما يخرج عن ذلك فيتنصير ببقاء الوصاية في دفع القاضي الضر
 من الناس ١٢

جمل
 كتاب
 الوصايا

المستألف على المالك وهذا قلب المشرع ولأن الولاية الصادقة من لا يتجرى وفي اعتبار
هذا تجزئتها لانه لا يملك بيع رقبته وهذا نقض الموضوع وله انه غاطط مستبد
بالنصر فيكون اهلا للوصاية وليس احد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا مملوكا ليس لهم
ولاية المنع فلا منافاة وايضا المولى اليه يؤذن بكونه نظرا لهم وصارا كالمكاتب والوصايا
قد تجزى على ما هو المروي عن ابي حنيفة مرة او نقول يصار اليه كيلا يؤدي الى ابطال اصله
تغيير الوصف ليحصل اولي قال ومن وصى الى من يجزى عن القيام بالوصية ضم اليه
القاضي غير رعاية الحق الموصى والورثة وهذا لان تكميل النظر يحصل بضم الاخر اليه
لصيانته وبعض كفايته فيتم النظر باعانة غيره ولو شكى اليه الوصي ذلك لا يجبه حتى
يعرف ذلك حقيقة لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه او اذا ظهر عند القاض
عجزه اصلا استبدل ان رعاية للنظر من الجانبين ولو كان قادرا على التصرف امينا فليس للقاض
ان يجزى صلا لانه لو اختار غيره كان دون ما انه كان مختارا لميت مرضيه فابقاؤه اولي وهذا
قدم على ابي الميث مع وفور شفقتة فالولى ان يقدم على غيره وكذا اذا شكى الورثة او بعضهم
الوصي الى القاضي فان كان ينبغي له ان يعزله حتى تبطل منه خيانة لانه استفاد الولاية
من الميت غير انه اذا ظهرت الخيانة فالميت انما اصبه وصيا لآمانته وقد فلت لو كان
في الاحياء لا يخرج منها عند تجزئته بنوب القاضى منابه كانه لا وصى له قال ومن وصى الى
اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحبه الا في شئ معد
بينهما ان شاء الله تعالى وقال ابو يوسف ربه يتفرج كل واحد منهما بالتصرف في جميع الاشياء

الوصي لا يملك لولا ان الوصي لا يملك بيع رقبته وهذا نقض الموضوع وله انه غاطط مستبد
بالنصر فيكون اهلا للوصاية وليس احد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا مملوكا ليس لهم
ولاية المنع فلا منافاة وايضا المولى اليه يؤذن بكونه نظرا لهم وصارا كالمكاتب والوصايا
قد تجزى على ما هو المروي عن ابي حنيفة مرة او نقول يصار اليه كيلا يؤدي الى ابطال اصله
تغيير الوصف ليحصل اولي قال ومن وصى الى من يجزى عن القيام بالوصية ضم اليه
القاضي غير رعاية الحق الموصى والورثة وهذا لان تكميل النظر يحصل بضم الاخر اليه
لصيانته وبعض كفايته فيتم النظر باعانة غيره ولو شكى اليه الوصي ذلك لا يجبه حتى
يعرف ذلك حقيقة لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه او اذا ظهر عند القاض
عجزه اصلا استبدل ان رعاية للنظر من الجانبين ولو كان قادرا على التصرف امينا فليس للقاض
ان يجزى صلا لانه لو اختار غيره كان دون ما انه كان مختارا لميت مرضيه فابقاؤه اولي وهذا
قدم على ابي الميث مع وفور شفقتة فالولى ان يقدم على غيره وكذا اذا شكى الورثة او بعضهم
الوصي الى القاضي فان كان ينبغي له ان يعزله حتى تبطل منه خيانة لانه استفاد الولاية
من الميت غير انه اذا ظهرت الخيانة فالميت انما اصبه وصيا لآمانته وقد فلت لو كان
في الاحياء لا يخرج منها عند تجزئته بنوب القاضى منابه كانه لا وصى له قال ومن وصى الى
اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحبه الا في شئ معد
بينهما ان شاء الله تعالى وقال ابو يوسف ربه يتفرج كل واحد منهما بالتصرف في جميع الاشياء

الوصي لا يملك لولا ان الوصي لا يملك بيع رقبته وهذا نقض الموضوع وله انه غاطط مستبد
بالنصر فيكون اهلا للوصاية وليس احد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا مملوكا ليس لهم
ولاية المنع فلا منافاة وايضا المولى اليه يؤذن بكونه نظرا لهم وصارا كالمكاتب والوصايا
قد تجزى على ما هو المروي عن ابي حنيفة مرة او نقول يصار اليه كيلا يؤدي الى ابطال اصله
تغيير الوصف ليحصل اولي قال ومن وصى الى من يجزى عن القيام بالوصية ضم اليه
القاضي غير رعاية الحق الموصى والورثة وهذا لان تكميل النظر يحصل بضم الاخر اليه
لصيانته وبعض كفايته فيتم النظر باعانة غيره ولو شكى اليه الوصي ذلك لا يجبه حتى
يعرف ذلك حقيقة لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه او اذا ظهر عند القاض
عجزه اصلا استبدل ان رعاية للنظر من الجانبين ولو كان قادرا على التصرف امينا فليس للقاض
ان يجزى صلا لانه لو اختار غيره كان دون ما انه كان مختارا لميت مرضيه فابقاؤه اولي وهذا
قدم على ابي الميث مع وفور شفقتة فالولى ان يقدم على غيره وكذا اذا شكى الورثة او بعضهم
الوصي الى القاضي فان كان ينبغي له ان يعزله حتى تبطل منه خيانة لانه استفاد الولاية
من الميت غير انه اذا ظهرت الخيانة فالميت انما اصبه وصيا لآمانته وقد فلت لو كان
في الاحياء لا يخرج منها عند تجزئته بنوب القاضى منابه كانه لا وصى له قال ومن وصى الى
اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحبه الا في شئ معد
بينهما ان شاء الله تعالى وقال ابو يوسف ربه يتفرج كل واحد منهما بالتصرف في جميع الاشياء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
الذي بعث في هذه الأمة
محمد بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم
خاتم الأنبياء والمرسلين
الذي جاء به الهدى
والنور
والهدى
والنور
والهدى
والنور

كتاب الوصايا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
الذي بعث في هذه الأمة
محمد بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم
خاتم الأنبياء والمرسلين
الذي جاء به الهدى
والنور
والهدى
والنور
والهدى
والنور

(بقية ٢٨٩) وينبغي أن يفتي به لفساد قضاء الزمان كما في الخبر ١٢ مجمع البحار ص ٧٢٠ و
المنهج من البحر من الفصولين والعقري على عدم صحة عزل العدل الظاهر

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
الذي بعث في هذه الأمة
محمد بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم
خاتم الأنبياء والمرسلين
الذي جاء به الهدى
والنور
والهدى
والنور
والهدى
والنور

لأن الوصاية سبيلها الولاية وهي صفة شرعية لا تجزى فيثبت لكل منهما كمالا كولاية الإنكح
للاخوين وهذا لأن الوصاية خلافة وإنما تتحقق إذا انتقلت الولاية إلى الوجه الذي كان ثابته
للموصى قد كان بوصف الكمال لأن اختيار الأباياها يورثن باختصاص كل واحد منهما بالشفقة
فينزل ذلك منزلة قرابة كل واحد وطما أن الولاية تنبت بالتفويض فبداعي وصف التفويض
وهو وصف الاجتماع انه شرط مفيد ما رضى الموصى بالامتنى وليس الواحد كالمثنى بخلا
الاخوين في الاحتياج لأن السبب هنا القرابة وقد قامت بكل منهما كمالا لأن الاحتياج حتى
لها على الولي حتى لو طال البتة بانكاحها من كفو يخطبها يجب عليه ههنا حتى ينصر الموصى لها
يبقى مخيرا في التصرف في الأول وفي حقها على صاحبها فصم وفي الثاني استوفى لأن ولاية التصرف
لها فإذا انصرف وحده حقها صاحبها فلا يصح أصله الدين الذي عليها وطما بخلا
الاشياء المعددة لأنها من باب الضرورة لا من باب الولاية وموضع الضرورة مستثناة ابدا وهي
ما استثناءه في الكتاب واخواتها فقال الا في شراء كفن الميت تجهيزه لأن والتاخير فساد
الميت ولهذا يملكه الجحر ان عند ذلك وطعام الصغار وكسوتهم لا يخاف موتهم جوعا وعزرا
وردا لوديعة بعينها وورد المغصق والمشتري شراء فاسدا وحفظ الاموال وقضاء الدين
لأنها ليست من باب الولاية فانه يملكه المالك صاحب الدين اذا طفر بجنس حقه وحفظ
المال يملكه من يقع في يده فكان من باب الإعانة ولا الاحتياج فيدلى الراي وتنفيذ وصية
بعينها وتحقق بعد بعينه لا الاحتياج فيدلى الراي التحقق في حق الميت لأن الاجتماع
فيها متعذر ولهذا يتفرد بها احد الوكيلين قبول الهبة لأن في التأخير خيفة الفوات

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
الذي بعث في هذه الأمة
محمد بن عبد الله
صلى الله عليه وسلم
خاتم الأنبياء والمرسلين
الذي جاء به الهدى
والنور
والهدى
والنور
والهدى
والنور

491

۱۰. قول: فان مات احدكما جعل السماء مكانه وصيا آخر الی مثل الموت فالوجن احدهما او وجد ما یرجى

وصية الذي قام مقامه ولا يي يوسف ان محل الوصية الثلث فيجب تنقيدها ما بقي محلها
 واذا الموق بطلت لغوات محلها ولا يي حنيفة رة ان القسمة لا تتراد لذاتها بل لمقتضىها وهي تاديت
 فلم تعتبر دونه وصار كما اذا هلك قبل القسمة فيجب بثلث ما بقي لان تمامها بالتسليم الى الجهة
 المسماة اذ لا قابض لها فاذا الرجعت الى ذلك الوجه لم يتم فصاها كذا قبلها قال ومن وصى
 بثلث الف درهم فدفعها الورثة الى المقاضي فقسماها والموصى له غائب فقسمة جائزة لان الوصية
 صحيحة وهذا الوصية للموصى له قبل القبول تصير الوصية ميراثا الورثة والقاضي نصب في نظر الاسيا
 في حق الموتى والغيب من النظر افرار نصيب الغائب قبضه فقد ذلك وصح حتى لو حضر الغا
 وقد هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل قال واذا باع الوصي عبدا من التركة بغير محض
 الغرماء فهو جائز لان الوصي قائم مقام الموصى لو تولى جباة نفسه يجوز بيعه بغير محض الغرماء ولو
 كان في مرض موته فكذا اذا تولاها مقامه وهذا لان حوال الغرماء متعلق بالمالية لا بالصورة
 والبيع لا يبطل المالية لغواتها الى خلف وهو الثمن بخلاف العبد المديون لان الغرماء حتى
 الاستسعاء اما ههنا بخلاف قال ومن وصى بان يباع عبدا ويصدق بثمنه على المسألة
 فباعه الوصي قبض الثمن فضا في يده فاستحق العبد ضمن الوصي لانه هو العاقد فتكون العبد
 عليه هذه عهدة لان المشتري منهما رضى ببذل الثمن لا يسلم المبيع ولم يسلم فقد اخذ
 الوصي البائع مال الغير بغير رضاه فيجب عليه دة ويرجع فيما ترك الميت لانه عامل له فيرجع
 عليه كالكيل وكان ابو حنيفة يقول ولا لا يرجع لانه ضمن قبضه ثم رجع الى ما ذكرنا ويرجع
 في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث لا في الرجوع بحكم الوصية فاخذ حكمها محل الوصية

والوصية التي لا يملكها الوصي لا تكون وصية
 والوصية التي لا يملكها الوصي لا تكون وصية
 والوصية التي لا يملكها الوصي لا تكون وصية

والوصية التي لا يملكها الوصي لا تكون وصية
 والوصية التي لا يملكها الوصي لا تكون وصية
 والوصية التي لا يملكها الوصي لا تكون وصية

كتاب الوصايا

عنده لانه العاقد بالعهدة عليه رجع الوصي في التركة كلها

له قوله ويرجع في جميع التركة الى حكمها في الشروح المعتمدة والفتاوى المتفقة كما في الدر المختار حيث قال
 وصحن وص ما باع ما اوصى ببيعه وتصوق بثمنه فاستحق العبد بعد هالك ثمنه اي ضياعه

وشرهد المشهود على أذن وأوصى للشاهدین بثلث ماله فالشهادتین باطلتان وكذا إذا شهد

الأولان ان الميت اوصى طهين الرجلين بالعبد وشهد الشهود طه ان انه اوصى

للاولين بثلاث ماله في اطله لان الشهاده في هذه الصوره مثبتة للشركة

کتاب الخنثی

فصل في بيان حال وإذا كان للوحد فج وذكر فهو ختفي فإن كان يقول من الذكر فهو لام

وان كان يبول من الفرج فهو ناضج لان النبي عليه السلام سئل عن كيف يبورث فقال من حيث يبورث
رواه ابن جرير في كتابه عن ابن عباس ان ابي عن مولود له قال فذكر جهات

وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا بَلَغَ الْبُحْلُ مِنْ أَبِي عَصُوكَانَ فَرَجَ كَلَالَةً عَلَى إِيَّاهُ هُوَ الْخَضُّوَالُ أَصْلُ الصَّخْرِ

والآخر بمنزلة العيب وان بال منهما فالحكم للاسبق لان ذلك دلالة اخرى على انه

العضو الاصلى وان كانا في السبق على السواء فلامتد بالكثر عندى حيفته وقل

ينسب الي اكثرهما بولائه لانه علامة قوة ذلك العضو وكونه عضوا اصليا ولان الاكثر حكم الكل

في اصول الشرع فيترك حبال الكثرة فله ان كثرة الخرج ليس تدل على القوة لانه قد يكون الاتساع

في احدهما وضيق في الآخر وان كان يخرج منها على السواء فهو مشكك بالاتفاق لانه لا

مرح قال اذا بلغ الخنثى وخرجت لحيمته او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كليلعلم

ارجل اوكان له ثدى مستقران هذ من علام التكرار ولو ظهر له ثدى كثرى المرأة او نزل
جمع ذكره كونه مرد علفا من ذن

له لبن في ثدييه او حاض وجبل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة لان هذه من علاماتها
ان الحنفية

النساء وان لم يظهروا حكم هذه العلامات فهو خفي مشكوك اذا تعارضت هذه المعالم
بدر البلوخ افغن
بان ظهر فيه علامة الرجل وعلامة المرأة اراكم

مصل في احكامه الاصل في الحقن الشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط والاوتق في موالدين

باللغة على ما يحل عندنا بالبرسفة، وانه انما قال بهي بدية ميراث اكثر مما هو الا قال يا ابا يوسف وصل رايت فاضيا كليل البرق بالوران في شعره اشبه ذلك للثقة (١٩٨)

[illegible]

وَشَهِدَ لِلشَّهْوِ دُهَا أَنَّهُ أَوْصَى لِلشَّاهِدِينَ بِثَلَاثَ مَالٍ فَالشَّهَادَةُ بِأُطْلَرُ وَكَذَا إِذَا شَهِدَ
الْأُولَى أَنْ الْمَيْتَ أَوْصَى طَٰزِينَ الرَّجُلَيْنِ بِالْعَبْدِ وَشَهِدَ لِلشَّهْوِ دُهَا أَنَّهُ أَوْصَى
لِلْأُولَى بِثَلَاثَ مَالٍ فَهِيَ بِأُطْلَرُ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مُشْتَبِهَةٌ لِلشَّرَكَةِ
كِتَابُ الْخَنْثَى
فصل في بيانها قال وإذا كان للبولود فرج وذكر فهو خنثى فإن كان يبول من الذكر فمؤنث
وان كان يبول من الفرج فهو أنثى لأن النبي عليه السلام سئل عنه كيف يورث فقال من حيث يبول
وعن علي رضي الله عنه مثله ولأن البول من أي عضو كان فهو دلالة على أنه هو العضو الأصلي
والآخر بمنزلة العيب وان بال منهما فالحكم للأسبق لأن ذلك دلالة أخرى على أنه هو
العضو الأصلي وان كانا في الأسبق على السواء فلا معتبة بالكثرة عند أبي حنيفة رده وقال لا
ينسب إلى أكثرهما بولا لأنه علامة تقو ذلك العضو وكونه عضوا أصليا ولأن الأكثر حكم الكل
في أصول الشرع فيترجح بالكثرة ولأن كثره يخرج ليس يدل على القوة لأنه قد يكون الاتساع
في أحد هما وضيق في الآخر وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق لأنه لا
مخرج قال وإذا بلغ الخنثى وخو جت بحيته أو وصل إلى النساء فهو رجل وكذا إذا احتلم كاحتلم
الرجل أو كان له ثدي مستويان هذه من علامات الذكران ولو ظهر له ثدي كثنى المرأة أو نزل
له لبن في ثديه أو حاض وحبل أو أمكن الوصول إليه من الفرج فهو امرأة لأن هذه من علامات
النساء وان لم يظهر أحد هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا إذا تعارضت هذه المعالم
فصل في أحكامه الأصل في الخنثى المشكل أن يؤخذ فيه بالأحوط والأوثق في أموال الدين

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

[illegible]

١٠
 قوله تعالى فانما انا بشر
 اعادته الصلوة دون الوجوب لان السخط
 لا يوجب تركه بل هو من اجتناب
 ما لا يوجب تركه بل هو من اجتناب
 ما لا يوجب تركه بل هو من اجتناب

[illegible]

وذكر في نسخة أخرى
أن الخنثى إذا كان
الخنثى في البطن
فإنه يكون له ثلث
أجزاء من المال
في كل واحد من
الثلثة أجزاء
فإنه يكون له ثلث
أجزاء من المال
في كل واحد من
الثلثة أجزاء

وذكر في نسخة أخرى
أن الخنثى إذا كان
الخنثى في البطن
فإنه يكون له ثلث
أجزاء من المال
في كل واحد من
الثلثة أجزاء
فإنه يكون له ثلث
أجزاء من المال
في كل واحد من
الثلثة أجزاء

وذكر في نسخة أخرى
أن الخنثى إذا كان
الخنثى في البطن
فإنه يكون له ثلث
أجزاء من المال
في كل واحد من
الثلثة أجزاء
فإنه يكون له ثلث
أجزاء من المال
في كل واحد من
الثلثة أجزاء

وقال أبو يوسف المال بينهما على سبعة للابن أربعة وللخنثى ثلثة لأن الابن يستحق كل الميراث
عند الانفراد والخنثى ثلثة الأرباع فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر حقيهما هذا نص
بثلثة وذلك يضرب بأربعة فيكون سبعة ولما كان الخنثى لو كان ذكر أو أنثى نصفين
وان كان أنثى يكون المال بينهما أثلاثا احتجا إلى حساب له نصف ثلث وأقل ذلك ستة ففى
حال المال يكون بينهما نصفين كل واحد منهما ثلثة وفي حال ثلث الخنثى سهمان وللابن أربعة
فهما للخنثى ثلثان يمين ووقع الشك في السهم الزائد فينصف فيكون سهمان ونصف
فانكسر فأضعف لينزل الكسر فصار الحساب من اثني عشر للخنثى خمسة وللابن سبعة
ولا حيلة إلا أن الحاجة ههنا إلى ثبات المال بداء وأقل وهو ميراث الأنثى متيقن به
وفيما زاد عليه شك فابتدأ المتيقن به قصر أعليه المال لا يجب بالشك وصار إذا كان الشك
في وجوب المال بسبب آخر فانه يؤخذ فيه بالمتيقن به كذا هذا لأن يكون نصيبه الأقل لو قدرناه
ذكر فحينئذ يعطى نصيب الابن في ثلث والصحيح لكونه متيقنا به فهو يكون الورثة زوجا وأما وأختا لأب
وأُم هي خنثى وأُم أُم وأخت لأب هي خنثى فعندنا في الأولى للزوج النصف وللأخت
الثلث والباقي للخنثى وفي الثانية للمرأة الربع وللأختين كل واحدة الثلث والباقي للخنثى لأنه أقل
النصيبين فهما والله أعلم بالصواب مسائل شتى قال وإذا قرئ على الآخر

وذكر في نسخة أخرى
أن الخنثى إذا كان
الخنثى في البطن
فإنه يكون له ثلث
أجزاء من المال
في كل واحد من
الثلثة أجزاء
فإنه يكون له ثلث
أجزاء من المال
في كل واحد من
الثلثة أجزاء

وذكر في نسخة أخرى
أن الخنثى إذا كان
الخنثى في البطن
فإنه يكون له ثلث
أجزاء من المال
في كل واحد من
الثلثة أجزاء
فإنه يكون له ثلث
أجزاء من المال
في كل واحد من
الثلثة أجزاء

له قوله ولا يصحفة ان الحاجة إلى الخنثى الشكل أقل النصيبين اعني أسوة الخالين
وعليه الفتر على ما ترك ابننا وبنات خنثى للخنثى نصيب بنت لأنه متيقن
وقد رنعت إليه هذه الورثة فخير وما كان يقول صوابا ومراعاة فلم يقبلوه فظفر بنته
للأستراحة وتعليق على فرائده ولم يأخذهم نسأ لتجارية صغيرة عن غيره فاحسن
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه وهو قول عامة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم
أمرهم ص ٩٩ وروى أن عامر بن الطرب العدواني كان من حكماء العرب من الجاهلية
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه وهو قول عامة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم

كتاب وصيته فقيل له انشهد عليك بما في هذا الكتاب فأومى برأسه أي نعم وأكتب فإذا جاء من
ذلك ما يعرف انه أقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه وقال الشافعي يجوز في
الوجهين لأن الجور إنما هو العجز وقد مثل الفصلين لافروقه بالأصل والعاركة الخنثى للتوخش من أهل في حوالها
لأنه لا فرق بين

وذكر في نسخة أخرى
أن الخنثى إذا كان
الخنثى في البطن
فإنه يكون له ثلث
أجزاء من المال
في كل واحد من
الثلثة أجزاء
فإنه يكون له ثلث
أجزاء من المال
في كل واحد من
الثلثة أجزاء

وذكر في كتابه اقرار ان الكتاب من الغائب ليس بحجة وقصاص محتمل ان يكون انجوا هنا
 كذلك فيكون فيها وايتان ويحتمل ان يكون مفارقة ذلك ولا يمكن الوصول الى النطق الغائب في الجملة ليقا
 اهلية النطق ولا كذلك والاخر ساعد الوصل الى النطق للافة للمانعة وذلك المسألة على الاشارة
 وان كان قد را على الكتابة بخلاف ما توهمه بعض اصحابنا من انه لا اعتبار للاشارة مع القدرة على الكتابة
 حجة ضرورية ولا ضرورة لانه جمع ههنا بين ما فقال اشار وكذا في الاستويا لان كل واحد منهما
 ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان لم يوجد الاشارة وفي الاشارة زيادة امر لم يوجد في الكتابة لما
 اقرب الى النطق من اثار الاقلام فاستويا وكذلك الذي صحت ما او يوهين بعارض لما بينا في المعقل
 لسانه ان الة النطق قائمة وقيل هذا تفسير لمعقل اللسان قال اذا كان الغنم مذبوحة وفراصة فان
 المذبوحة اكثر تحريرا فيها وكل وان كانت الميتة اكثر او كانا نصفين لم يركل وهذا اذا كانت الحالة
 الاختيارا في حالة الضرورة يحل للنناول في جميع ذلك لان الميتة المتيقنة تحل في حالة الضرورة
 فالتى تحل ان تكون خيكة اولى غير ان يتحرى لا يطبق بوصول الى الذكينة في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة
 وقال الشافعي لا يجوز الاكل في حالة الاختيار وان كانت المذبوحة اكثر لان التحري دليل ضروري فلا يصدر
 من غير ضرورة ولا ضرورة لان الحالة الاختيار ولما ان الغلبة تنزل من الضرورة في افاة الا باحالة
 ترى اسواق المسلمين لا تخلو من الحرام والمسكر والمغصا ومع ذلك يباح للنناول اعتمادا على الغالب وهذا
 لان القليل لا يمكن الاحتراز عنه لا يستطاع الامتناع عنه فسقط اعتبار دفعه للحرم كقليل النجاسة
 وقليل الاكثشاف ولا واذ كانا نصفين كانت الميتة اقلية لا ضرورة فيه الله اعلم بالصواب والبرج الما

هذا اذا كانت الغلبة للحال بان كانت المسألة
 في هذا الطريق جائز له التناول منها الا يعلم انه ميتة فاسمى ان يوقع
 جلد مسائل شت
 ثلاثة احدها ميتة جائز له التحري ايضا لان الحلال هو الغالب ولحكم للغالب
 تحريه على احدها انها ميتة فينتجها ويتناول ما سوي ذلك لا بالتحري بل
 قد تمت الحاشية الجامعة لاحقر الناس كل حسن عني والله تعالى عنده راز العلوم الرجعية
 سوري وروى كونه بكس ١٨٠

٢٠

